

Distr.: General
6 February 2009
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والستون

البند ١٣٨ من جدول الأعمال

تمويل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة

في تيمور - ليشتي

ميزانية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي للفترة من

١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة

٥	أولا - الولاية والنتائج المقررة
٥	ألف - لمحة عامة
٦	باء - افتراضات التخطيط ومبادرات دعم البعثة
٨	جيم - الشراكات، وتنسيق الأفرقة القطرية، والبعثات المتكاملة
٨	دال - أطر الميزنة القائمة على النتائج
٦٥	ثانيا - الموارد المالية
٦٥	ألف - لمحة عامة
٦٦	باء - المساهمات غير المدرجة في الميزانية



- ٦٦ - المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة
- ٦٨ - العوامل المتعلقة بالشواغر
- ٦٨ - المعدات المملوكة للوحدات: المعدات الرئيسية والدعم الذاتي
- ٦٩ - التدريب
- ٧١ - ثالثا - تحليل الفروق
- ٧٨ - رابعا - الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها
- خامسا - موجز لإجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ مقررات وطلبات الجمعية العامة الواردة في قرارها ٢٧٦/٦١ وطلبات وتوصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية التي أقرتها الجمعية العامة، وطلبات وتوصيات مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة
- ٧٩

المرفقات

- ٨٨ - الأول - الخرائط التنظيمية
- ٩٢ - الثاني - إطار للتنسيق مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها
- ٩٥ - الخريطة

موجز

يتضمن هذا التقرير ميزانية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠، البالغة ٦١٠ ٠٠٠ دولار.

وتوفر الميزانية اعتمادات لنشر ٣٤ مراقباً عسكرياً، و ٦٠٥ ١ من أفراد شرطة الأمم المتحدة، بمن فيهم ١ ٠٤٥ ضابطاً من ضباط شرطة الأمم المتحدة و ٥٦٠ فرداً من أفراد وحدات الشرطة المشكلة، و ٤٥٥ موظفاً دولياً، و ٩٩٦ موظفاً وطنياً، و ١٤٦ متطوعاً من متطوعي الأمم المتحدة، وتعكس تخفيضاً خلال فترة الميزانية لعدد أفراد شرطة الأمم المتحدة، من قوام مأذون به مقداره ٦٠٥ ١ أفراد إلى ٢٢٩ ١ فرداً (٨٠٩ من ضباط شرطة الأمم المتحدة و ٤٢٠ من أفراد الشرطة المشكلة).

وقد تم ربط مجموع الاحتياجات من الموارد اللازمة للبعثة في الفترة المالية من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠ بالهدف المحدد للبعثة عن طريق عدد من أطر الميزنة القائمة على النتائج والمنظمة حسب عناصر البعثة (العملية السياسية؛ وقطاع الأمن وسيادة القانون؛ والحوكمة والتنمية وتنسيق الشؤون الإنسانية؛ والدعم). وقد نسبت الموارد البشرية للبعثة من حيث عدد الأفراد إلى هذه العناصر كل على حدة، باستثناء موارد عنصر التوجيه التنفيذي والإدارة، التي يمكن أن تنسب إلى البعثة ككل.

وقد رُبطت شروح الفروق في مستويات الموارد، سواء منها الموارد البشرية أو الموارد المالية، حسب الاقتضاء، بالنواتج المحددة التي قررتها البعثة.

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة. تمتد سنة الميزانية من ١ تموز/يوليه إلى ٣٠ حزيران/يونيه)

الفئة	النفقة (٢٠٠٨/٢٠٠٧)	المخصصات (٢٠٠٩/٢٠٠٨)	تقديرات التكلفة (٢٠١٠/٢٠٠٩)	الفرق المبلغ	النسبة المئوية
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة	٥٩ ٢٢٥,٠	٥٧ ٦٨٧,٠	٦٤ ٠٥٤,٩	٦ ٣٦٧,٩	١١,٠
الموظفون المدنيون	٥٧ ٩٧٢,٧	٥٨ ٢٥٩,٤	٧٦ ١٨٢,٩	١٧ ٩٢٣,٥	٣٠,٨
التكاليف التشغيلية	٤٥ ٤٣٥,٧	٥٦ ٨٩٥,٦	٧٠ ٣٧٢,٢	١٣ ٤٧٦,٦	٢٣,٧
إجمالي الاحتياجات	١٦٢ ٦٣٣,٤	١٧٢ ٨٤٢,٠	٢١٠ ٦١٠,٠	٣٧ ٧٦٨,٠	٢١,٩
الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	٦ ٧٢٩,٧	٦ ٧٩٠,٢	٧ ٨١٢,٤	١ ٠٢٢,٢	١٥,١
صافي الاحتياجات	١٥٥ ٩٠٣,٧	١٦٦ ٠٥١,٨	٢٠٢ ٧٩٧,٦	٣٦ ٧٤٥,٨	٢٢,١
التبرعات العينية (المدرجة في الميزانية)	-	-	-	-	-
مجموع الاحتياجات	١٦٢ ٦٣٣,٤	١٧٢ ٨٤٢,٠	٢١٠ ٦١٠,٠	٣٧ ٧٦٨,٠	٢١,٩

الموارد البشرية^(أ)

المراقبون العسكريون	الأمم المتحدة	شرطة الأمم المتحدة	وحدات الشرطة المشكلة	الموظفون الدوليون	الموظفون الوطنيون ^(ب)	الوظائف المؤقتة ^(ج)	الأمم المتحدة	متطوعو الأمم المتحدة	المجموع
التوجيه التنفيذي والإدارة									
المعتمدة للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩	-	-	-	٢١	٢١	٢	-	-	٤٤
المقترحة للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠	-	-	-	٢٣	٢٠	-	-	-	٤٣
العناصر									
العملية السياسية									
المعتمدة للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩	-	-	-	٢٩	٤٢	-	٦	-	٧٧
المقترحة للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠	-	-	-	٢٧	٤٥	-	٦	-	٧٨
قطاع الأمن وسيادة القانون									
المعتمدة للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩	٣٤	١٠٤٥	٥٦٠	٧٥	٤٦٤	-	٦	-	٢ ١٨٤
المقترحة للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠	٣٤	١٠٤٥	٥٦٠	٧٧	٤٦٨	-	٦	-	٢ ١٩٠
الحوكمة والتنمية وتنسيق الشؤون الإنسانية									
المعتمدة للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩	-	-	-	٢٧	١٧	-	٣	-	٤٧
المقترحة للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠	-	-	-	٢٨	٢٢	-	٤	-	٥٤
الدعم^(د)									
المعتمدة للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩	-	-	-	٢٨٥	٤٢٩	٣	١٢٣	-	٨٤٠
المقترحة للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠	-	-	-	٢٩٧	٤٤١	٣	١٣٠	-	٨٧١
المجموع									
المعتمدة للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩	٣٤	١٠٤٥	٥٦٠	٤٣٧	٩٧٣	٥	١٣٨	-	٣ ١٩٢
المقترحة للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠	٣٤	١٠٤٥	٥٦٠	٤٥٢	٩٩٦	٣	١٤٦	-	٣ ٢٣٦
صافي التغير	-	-	-	١٥	٢٣	(٢)	٨	-	٤٤

(أ) تمثل أعلى مستوى للقوام المأذون به/المقترح.

(ب) يشمل الموظفون الوطنيين من الفئة الفنية والموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة.

(ج) تمّول من الموارد المخصصة للمساعدة المؤقتة العامة.

(د) تشمل ٧ وظائف (١ ف-٥، كبير مستشاري الأمن؛ و ١ ف-٤، نائب كبير مستشاري الأمن؛ و ١ ف-٣، ضابط تنسيق الأمن الميداني؛ و ٤ موظفين وطنيين من فئة الخدمات العامة) ممولة في إطار ترتيبات تقاسم تكاليف فريق الأمم المتحدة القطري.

وترد في الجزء الرابع من هذا التقرير الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها.

أولا - الولاية والنتائج المقررة

ألف - لمحة عامة

- ١ - أنشأ مجلس الأمن ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي في قراره ١٧٠٤ (٢٠٠٦). وأذن المجلس بآخر تمديد للولاية في قراره ١٨٠٢ (٢٠٠٨)، الذي مدد المجلس فيه الولاية حتى ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٩.
- ٢ - وتشمل ولاية البعثة مساعدة مجلس الأمن على تحقيق هدف عام هو النهوض بأمن واستقرار تيمور - ليشتي كبلد مستقل.
- ٣ - وفي إطار هذا الهدف العام، ستقوم البعثة، خلال فترة الميزانية، بالمساهمة في عدد من الإنجازات المتوقعة بتحقيق ما يتصل بها من نواتج رئيسية، مبنية في أطر العمل الواردة أدناه. وعلمنا بأن أطر العمل هذه منظمة حسب العنصر (العملية السياسية، وقطاع الأمن وسيادة القانون، والحوكمة والتنمية وتنسيق الشؤون الإنسانية، والدعم).
- ٤ - ويتوقع أن تؤدي الإنجازات المتوقعة إلى تحقيق هدف مجلس الأمن خلال مدة بقاء البعثة، وتبين مؤشرات الإنجاز مقدار التقدم المحرز صوب تحقيق هذه الإنجازات خلال فترة الميزانية. وتُنسب الموارد البشرية للبعثة، من حيث عدد الموظفين، إلى هذه العناصر كل على حدة، باستثناء موارد التوجيه التنفيذي والإدارة للبعثة، التي يمكن أن تنسب إلى البعثة ككل. وتم شرح الفروق في عدد الموظفين، مقارنة بميزانية الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩، بما في ذلك حالات إعادة التصنيف، كل في إطار العنصر الخاص به.
- ٥ - وتصل الميزانية المقترحة للبعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠ إلى ٢١١ مليون دولار. وهي تخصص اعتمادات لنشر ٣٤ من موظفي الاتصال العسكري وضباط الأركان، والإنفاق على ٦٠٥ ١ من أفراد شرطة الأمم المتحدة، بمن فيهم ٤٥٠ ضابطاً من ضباط شرطة الأمم المتحدة و ٥٦٠ من أفراد الشرطة المشكلة للجزء الأول من الفترة المالية. وتوفر الميزانية أيضاً اعتمادات لملاك دائم من الموظفين المدنيين يتألف من ٥٩٧ ١ موظفاً (٤٥٥ موظفاً دولياً، و ٩٩٦ موظفاً وطنياً، بمن فيهم ٧٢ موظفاً وطنياً من الفئة الفنية، و ١٤٦ من متطوعي الأمم المتحدة).
- ٦ - ولأغراض الميزانية، يقترح للفترة المعنية تخفيض تدريجي مقداره ٢٣٦ فرداً من شرطة الأمم المتحدة وفرد واحد من وحدة الشرطة المشكلة. ويقترح التخفيض تمشياً مع اعتزام قوة الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي استئناف مسؤوليات الشرطة تدريجياً مع وفائها بالمعايير

والمقاييس المقررة. ولن يؤثر استئناف قوة الشرطة الوطنية لتيemor - ليشتي التدريجي لمسؤوليات الشرطة على القدرات التنفيذية لعمل الشرطة التي ستحتفظ بها البعثة كاملة. غير أنه، نظراً لذلك، فإن الحجم والنطاق النهائيين للتخفيض الفعلي سيُحددان بحسب الظروف التشغيلية على أرض الواقع، بما فيها حالة الأمن العام في تيمور - ليشتي، ومستوى انتشار قوة الأمن الدولية، وتقييم قدرة قوة الشرطة الوطنية لتيemor - ليشتي وعملها في كل المقاطعات. ومن المتوقع أن يتم إجراء هذا التقييم العام قبل نهاية عام ٢٠٠٩.

٧ - ويتألف البعثة الممثل الخاص للأمين العام، برتبة وكيل أمين عام، يساعده نائبان للممثل الخاص، برتبة أمين عام مساعد، لدعم عنصر الحوكمة والتنمية وتنسيق الشؤون الإنسانية، ولدعم قطاع الأمن وسيادة القانون.

٨ - وسيدعم مقر البعثة، الكائن في ديلي، أربعة مراكز إقليمية في باوكاو وماليانا وأويكوسي وسواي. وتقدم البعثة الدعم الإداري واللوجستي والتقني إلى أفرادها الفنيين والعسكريين وشرطة الأمم المتحدة في ديلي وفي ١٢ مقاطعة في جميع أنحاء البلد.

باء - افتراضات التخطيط ومبادرات دعم البعثة

٩ - خلال فترة الميزانية، ستنهض البعثة، وفقاً لولايتها، بأمن واستقرار تيمور - ليشتي كبلد مستقل من خلال الحكومة والمؤسسات المعنية؛ وستساعد في تقوية عنصر سيادة القانون وتعزيز ثقافة الحوكمة الديمقراطية، وتعزيز التنمية الاجتماعية - الاقتصادية.

١٠ - وفيما يتعلق بقطاع الأمن وسيادة القانون، بُنيت افتراضات تخطيط الموارد على مواصلة نشر قوات الأمن الدولية في نفس المهام وتحسين الحالة الأمنية في تيمور - ليشتي.

١١ - وسيساعد موظفو الاتصال العسكري وضباط الأركان سلطات تيمور - ليشتي في الحفاظ على الاستقرار في كل نقاط الاتصال الحدودية لتيemor - ليشتي الإحدى عشر. وستواصل البعثة إسداء المشورة إلى الحكومة ووضع التوصيات لتعزيز قدرات قطاع الأمن في تيمور - ليشتي فضلاً عن توصيات بشأن المساءلة والعدالة والمصالحة. وسيواصل فريق التحقيق في الجرائم الجسيمة التحقيق في قضايا انتهاكات حقوق الإنسان الجسيمة المتبقية التي ارتكبت في تيمور - ليشتي في عام ١٩٩٩. وسيكون الشهود في محاكمة المجرمين في قضايا الجرائم الجسيمة متوفرين في الحال ومستعدين للإدلاء بشهاداتهم للمحكمة.

١٢ - وتعكس افتراضات تخطيط الموارد أيضاً زيادة التشديد على الحوكمة وإعادة الإدماج وعودة المشردين داخلياً ومسائل التنمية الاجتماعية - الاقتصادية العامة، لا سيما في إطار

الأولويات الوطنية، مدعومة من خلال توسيع الأنشطة الإعلامية. وفي هذا السياق، ستواصل البعثة بذل جهودها، بتنسيق مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها الموجودة في البلد، والمؤسسات المالية الدولية، والشركاء في التنمية الدوليين، والقطاع الخاص، بهدف التقدم نحو إيجاد دولة ديمقراطية ومؤسسات حكومية مستدامة، وتحسين الظروف الإنسانية في البلد، والحد من الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي، وتعزيز ثقافة الحوكمة الديمقراطية.

١٣ - وستواصل شعبة دعم البعثات تقديم دعم إداري ولوجستي وأمني يتميز بالفعالية والكفاءة إلى الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين في البعثة. وخلال الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠، ستحافظ البعثة على أربعة مراكز إقليمية (باكوا وسواي ومالينا وأويكوسي) و ٨ مكاتب شرطة في المقاطعات الفرعية فضلاً عن عمليات الدعم في ٦٥ مقاطعة فرعية. وفي الوقت نفسه، ستقدم وحدة نظم المعلومات الجغرافية إلى شرطة الأمم المتحدة ووحدات الشرطة المشكلة وموظفي الأمم المتحدة أحدث الخرائط وستدعم خلية التحليل المشتركة للبعثة ومركز العمليات المشتركة.

١٤ - وتعتزم البعثة تشغيل طائرتين ثابتتي الجناحين وخمس مروحيات، بما في ذلك مروحية قادرة على القيام بعمليات البحث والإنقاذ وعمليات الإحلاء الطبي الجوي. وبالإضافة إلى ذلك، ستدعم البعثة أيضاً أسطولاً ضخماً من ٨٩٦ مركبة، منها ١٤٧ مركبة مملوكة للوحدات من خلال حلقة عمل واحدة في ديلي وأربع حلقات في المناطق.

١٥ - وستقوم البعثة أيضاً، خلال الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠، بتوسيع برامج التدريب مع تركيز خاص على بناء القدرات للموظفين الوطنيين، وتقديم دعم موثوق في مجال تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، وبتشغيل وصيانة مرفق طبي معزز من المستوى الأول وتوفير الحماية الأمنية والشخصية لأفراد شرطتها العسكرية وموظفيها المدنيين.

١٦ - وتعكس الاحتياجات من الموارد للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠ زيادة مقدارها ٢٢ في المائة بالمقارنة مع الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩، تُعزى أساساً إلى: (أ) موارد إضافية للمرتبات، بما فيها تسوية المقرر، والتكاليف العامة للموظفين الدوليين، عملاً بقرار الجمعية العامة ٦٣/٢٥٠ بشأن إدارة الموارد البشرية، يعوضها جزئياً إلغاء احتياجات بدل الإقامة المقرر للبعثة؛ (ب) عدد من عوامل التضخم الهيكلية الخارجة عن سيطرة البعثة والتي أدت إلى زيادة تكاليف الإبقاء على نفس مستوى الدعم المقدم خلال الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩.

١٧ - وتشمل عوامل التضخم الرئيسية زيادة التكاليف التعاقدية لصيانة الأسطول الجوي القائم، وزيادة التكاليف المرتبطة بتوفير تدابير الأمن لأماكن الإقامة للمراقبين العسكريين وشرطة الأمم المتحدة، وزيادة التكاليف المرتبطة بإحداث تغيير في تنفيذ السياسات المتعلقة بالسفر داخل البعثة. ويُعزى لهذه العوامل مجتمعة ما يناهز ١٦,٥ مليون دولار أو ٤٤ في المائة من مجموع الزيادة في الموارد.

١٨ - وبالإضافة إلى ذلك، وعملاً بقرار الجمعية العامة ٢٥٠/٦٣، فإن الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩ تعكس تحويل أربع وظائف من فئة الخدمات العامة معتمدة للفترة ٢٠٠٩/٢٠٠٨ إلى فئة الخدمة الميدانية. وتتميز الفترة أيضاً بتكاليف غير متكررة مرتبطة باقتراح إعادة ضابط في وحدة الشرطة المشكلة و ٢٣٦ من ضباط شرطة الأمم المتحدة إلى الوطن، مما يمثل ٣ ملايين دولار تقريباً أو ٨ في المائة من مجموع الزيادة في الموارد.

جيم - الشراكات، وتنسيق الأفرقة القطرية، والبعثات المتكاملة

١٩ - ستواصل البعثة خلال فترة الميزانية متابعة نهج متكامل في تنفيذ ولايتها. ولهذا الغرض، ستخطط وتنفذ أنشطة تكميلية بالتعاون وتنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري وسائر الشركاء المعنيين بغية دعم حكومة تيمور - ليشتي والمؤسسات المعنية في وضع سياسات للحد من الفقر والتنمية الاقتصادية وضمان تنفيذها في سياق الاتفاق الدولي بين تيمور - ليشتي والمجتمع الدولي. وفي الوقت نفسه، وتلبية لاحتياجات تيمور - ليشتي المتزامنة على المدى القصير والمتوسط والطويل بكفاءة، ستواصل البعثة تقديم مشورة استراتيجية رفيعة المستوى ومستقلة إلى مؤسسات الدولة، وفريق الأمم المتحدة القطري، وغيره من الشركاء في التنمية بشأن المسائل البرنامجية والتشغيلية. وستركز البعثة، بتنسيق مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، تركيزاً رئيسياً على التحديات العاجلة في المجالات ذات الأولوية التي صدر بها تكليف، مع تركيز فريق الأمم المتحدة القطري على التحديات الإنمائية المتوسطة والطويلة الأجل، بالإضافة إلى معالجة المسائل الإنسانية ومسائل الإنعاش.

دال - أطر الميزنة القائمة على النتائج

التوجيه التنفيذي والإدارة

٢٠ - يتولى مكتب الممثل الخاص للأمين العام توفير التوجيه التنفيذي والإدارة لكل البعثة.

الجدول ١

الموارد البشرية: التوجيه التنفيذي والإدارة

الموظفون الدوليون										
وكيل أمين عام/ أمين عام مساعد	مد-٢/ ف-٥/ ف-٤	ف-٣/ ف-١	الخدمة الميدانية ^(١)	الخدمات العامة ^(٢)	خدمات الأمن	المجموع الفرعي	الموظفون الدوليون ^(٣)	الأمم المتحدة	متطوعو المجموع	
مكتب الممثل الخاص للأمين العام										
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠٠٩/٢٠٠٨										
١	-	٢	-	٢	-	٥	٦	-	١١	
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩										
١	-	٢	-	٢	-	٥	٦	-	١١	
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	صافي التغير
مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (دعم الحوكمة، والتنمية، وتنسيق الشؤون الإنسانية)										
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠٠٩/٢٠٠٨										
١	-	٣	-	١	-	٥	٧	-	١٢	
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩										
١	-	٣	١	١	-	٦	٦	-	١٢	
-	-	-	-	-	-	١	(١)	-	-	صافي التغير
الوظائف المؤقتة المعتمدة ^(ج) للفترة ٢٠٠٩/٢٠٠٨										
-	-	-	١	-	-	١	-	-	١	
الوظائف المؤقتة المقترحة ^(ج) للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩										
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	
-	-	-	(١)	-	-	-	(١)	-	(١)	صافي التغير
المجموع الفرعي										
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠٠٩/٢٠٠٨										
١	-	٣	١	١	-	٦	٧	-	١٣	
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩										
١	-	٣	١	١	-	٦	٦	-	١٢	
-	-	-	-	-	-	-	(١)	-	(١)	صافي التغير

الموظفون الدوليون										
مساعد	مد-١	مد-٢	ف-٥	ف-٣	الخدمة الميدانية	الخدمات العامة	خدمات الأمن	المجموع الفرعي	الموظفون الدوليون ^(ب)	متطوعو الأمم المتحدة
وكيل أمين عام	أمين عام	أمين عام	أمين عام	أمين عام	أمين عام	أمين عام	أمين عام	أمين عام	أمين عام	أمين عام
مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (دعم القطاع الأمني وسيادة القانون)										
١	-	١	-	-	-	١	-	٣	٣	-
٢٠٠٩/٢٠٠٨	الوظائف المعتمدة للفترة									
١	-	١	-	-	١	-	-	٣	٣	-
٢٠١٠/٢٠٠٩	الوظائف المقترحة للفترة									
-	-	-	-	-	١	(١)	-	-	-	-
صافي التغير										
مكتب رئيس هيئة الأركان										
-	١	-	-	١	١	-	-	٣	١	-
٢٠٠٩/٢٠٠٨	الوظائف المعتمدة للفترة									
-	١	-	-	١	١	-	-	٣	١	-
٢٠١٠/٢٠٠٩	الوظائف المقترحة للفترة									
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
صافي التغير										
قسم الشؤون القانونية										
-	-	٢	٢	١	-	-	-	٥	٤	-
٢٠٠٩/٢٠٠٨	الوظائف المعتمدة للفترة									
-	-	٣	٢	١	-	-	-	٦	٤	-
٢٠١٠/٢٠٠٩	الوظائف المقترحة للفترة									
-	-	١	-	-	-	-	-	١	-	-
صافي التغير										
-	-	١	-	-	-	-	-	١	-	-
٢٠٠٩/٢٠٠٨	الوظائف المؤقتة المعتمدة ^(ج) للفترة									
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
٢٠١٠/٢٠٠٩	الوظائف المؤقتة المقترحة ^(ج) للفترة									
-	-	(١)	-	-	-	-	-	(١)	-	(١)
صافي التغير										
المجموع الفرعي										
-	-	٣	٢	١	-	-	-	٦	٤	-
٢٠٠٩/٢٠٠٨	الوظائف المعتمدة للفترة									
-	-	٣	٢	١	-	-	-	٦	٤	-
٢٠١٠/٢٠٠٩	الوظائف المقترحة للفترة									
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
صافي التغير										

الموظفون الدوليون										
وكيل أمين عام/ أمين عام مساعد	مد-٢ / ف-٥ / ف-٤	ف-٣ / ف-١	الخدمة الميدانية ^(أ)	الخدمات العامة ^(ب)	خدمات الأمن	المجموع الفرعي	الموظفون الدوليون ^(ب)	المتطوعون الأمم المتحدة	المجموع	
مكتب الرقابة الداخلية										
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠٠٩/٢٠٠٨	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
صافي التغير	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع										
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠٠٩/٢٠٠٨	٣	١	٨	٣	٥	١	-	٢١	٢١	٤٢
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩	٣	١	٩	٤	٥	١	-	٢٠	٢٣	٤٣
صافي التغير	-	-	١	١	-	-	-	(١)	٢	١
الوظائف المؤقتة المعتمدة ^(ج) للفترة ٢٠٠٩/٢٠٠٨	-	-	١	١	-	-	-	-	٢	٢
الوظائف المؤقتة المقترحة ^(ج) للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
صافي التغير	-	-	(١)	(١)	-	-	-	(٢)	(٢)	(٢)
المجموع										
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠٠٩/٢٠٠٨	٣	١	٩	٤	٥	١	-	٢١	٢٣	٤٤
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩	٣	١	٩	٤	٦	-	-	٢٠	٢٣	٤٣
صافي التغير	-	-	-	-	١	(١)	-	(١)	-	(١)

(أ) عملاً بقرار الجمعية العامة ٦٣/٢٥٠، مما يعكس تحويل وظائف معتمدة من فئة الخدمات العامة وخدمات الأمن إلى فئة الخدمة الميدانية.

(ب) يشمل الموظفين الوطنيين من الفئة الفنية والموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة.

(ج) ممولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة.

الموظفون الدوليون: تسوية وضع وظيفتين مؤقتتين

الموظفون الوطنيون: نقصان قدره موظف واحد

مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (دعم الحوكمة، والتنمية، وتنسيق الشؤون الإنسانية)

الموظفون الدوليون: تسوية وضع وظيفة مؤقتة واحدة

الموظفون الوطنيون: نقصان قدره موظف واحد

٢١ - عقب استعراض احتياجات البعثة من الموظفين، حدد مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام لدعم الحوكمة والتنمية وتنسيق الشؤون الإنسانية وجود وظيفة واحدة زائدة عن الحاجة في القسم. ونظرا لكون البعثة بعثة متكاملة، يدعم نائب الممثل الخاص في البعثة مساعد إداري واحد (خدمة ميدانية) ينتمي إلى الملاك الوظيفي للبعثة، ومساعد آخر من الموظفين الوطنيين ممول من صندوق الدعم التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقد تبين أن هذا المستوى من الدعم كاف لكفالة تسيير المكتب بكفاءة. وعليه، فإن الدعم المقدم لنائب الممثل الخاص من المساعد الإداري (موظف وطني) لا يُعتبر ضروريا.

٢٢ - وتقتترح البعثة تسوية وضع وظيفة موظف شؤون التنسيق (ف-٣)، المعتمدة في إطار المساعدة المؤقتة العامة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، حيث إن الحاجة إلى هذه المهمة مستمرة. ويقوم موظف شؤون التنسيق حاليا بدعم الموظف الأقدم لشؤون التنسيق (ف-٥) فيما يتعلق بالاتفاق الدولي، ويساعد على رصد الاتفاق وتنفيذه، فضلا عن الاتصال بالعمليات الإنمائية الوطنية ورصد الأفرقة العاملة وتنسيق الاتصالات مع منظومة الأمم المتحدة عموما، ودعم تنظيم المنتديات الفصلية المتعددة القطاعات مع الحكومة.

٢٣ - ويستمر عبء عمل قسم الاتفاق العالمي في التزايد مع تزايد برنامج الأولويات الوطنية والزيادة العامة في عدد الأفرقة العاملة المرتبطة بالأولويات الوطنية. وسيتم تحويل مزيد من موارد القسم نحو تخطيط وتنفيذ عملية تسليم مهام أمانة الأولويات الوطنية إلى النظراء التيموريين طوال عام ٢٠٠٩، ونحو مواءمة عملية الأولويات الوطنية مع الآليات الحكومية القائمة المعنية بالتخطيط على المدى المتوسط. وتتطلب هذه الأنشطة أن يتم بصورة تدريجية تفويض المهام الروتينية المتعلقة بكفالة السير الطبيعي لأنشطة أفرقة العمل المعنية بالأولويات الوطنية إلى موظف شؤون التنسيق (ف-٣).

قسم الشؤون القانونية

الموظفون الدوليون: تسوية وضع وظيفة مؤقتة واحدة

٢٤ - تقترح البعثة تسوية وضع وظيفة موظف الشؤون القانونية (ف-٤)، المعتمدة في إطار المساعدة العامة المؤقتة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، حيث إن الحاجة إلى هذه المهمة مستمرة. ويقدم موظف الشؤون القانونية الدعم القانوني لشعبة دعم البعثة بشأن جميع الترتيبات القانونية للبعثة، مثل تلك المتعلقة بالامتيازات والحصانات، والحماية من المسؤوليات التبعية، وتوفير أماكن العمل المملوكة للحكومة وغيرها من الأماكن لأغراض البعثة، ومطالبات الأطراف الثالثة ضد البعثة، والمسائل المتعلقة بالمشتريات، والمشاركة في المجالس واللجان المحلية التي تعالج الجوانب القانونية التعاقدية والتجارية والمتصلة بالشركات لأغراض البعثة ولأغراض التنمية الاقتصادية المحلية/تنمية المشاريع التجارية، بما في ذلك المسائل التي أظهرت التجربة أنها قد تنعكس على أنشطة البعثة.

٢٥ - وهذه الوظيفة مهمة لحماية مصالح الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي، ولإسداء المشورة لغرض مساعدة البلد على تحسين امتثاله لالتزاماته بموجب القانون الدولي. علماً بأن تسوية وضع هذه الوظيفة لجعلها وظيفة محددة المدة من شأنه أن يكفل لها الاستمرارية الضرورية، خاصة نظراً لكونها تتطلب قدراً كبيراً من الإلمام بالقوانين المحددة والسياق المؤسسي المنطبقين في البلد، وكونها وظيفة الحاجة إليها مستمرة.

العنصر ١: العملية السياسية

٢٦ - ستتركز أنشطة البعثة خلال فترة الميزانية على مساعدة الحكومة والبرلمان وغيرهما من السلطات في تيمور - ليشتي على توطيد الديمقراطية عن طريق الاضطلاع بالمساعي الحميدة من أجل تعزيز السياسات الحكومية الطويلة الأمد التي تحسن الاستقرار. وستدعم البعثة جميع الأطراف في تيمور - ليشتي، ولا سيما القادة السياسيين، في جهودهم الرامية إلى معالجة المسائل السياسية والأمنية الحاسمة التي تواجه البلد، بواسطة عمليات تعاونية تشمل الجميع. وتحقيقاً لذلك الهدف ستساعد البعثة بصورة متزايدة، عن طريق بذل المساعي الحميدة والوساطة السياسية، على تعزيز ثقافة الديمقراطية الشاملة للجميع والقائمة على المشاركة، استناداً إلى سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان، باعتبار ذلك قاعدة لا بد منها ليستتب الاستقرار والازدهار في تيمور - ليشتي. وإضافة إلى ذلك ستستمر البعثة في المساعدة على تهيئة الظروف اللازمة لكي يعمل البرلمان والحكومة ورئيس الجمهورية في شراكة مع المعارضة السياسية والمجتمع المدني والمجتمع الدولي، بما يستجيب للسكان بطريقة شفافة وخاضعة للمساءلة. وستؤخذ في الاعتبار في تلك الأنشطة مساهمات المرأة والاحتياجات الخاصة للمرأة والطفل.

الإنجازات المتوقعة

مؤشرات الإنجاز

- ١-١ توطيد الديمقراطية وتحقيق الاستقرار على المدى الطويل
- ١-١-١ قيام البرلمان الوطني بصياغة قانون مكافحة العنف المتزلي، وميزانية الدولة لعام ٢٠٠٩، وقانون لجنة مكافحة الفساد، وقانون استخدام الأسلحة، وقانون حماية الشهود، وقانون الشؤون المدنية، والقوانين الانتخابية بما فيها القانون المنقح للانتخابات على مستوى القرى وقانون الانتخابات على مستوى البلديات، عن طريق مناقشات بناء تُعقد بين أعضاء البرلمان، وكذلك عن طريق عقد جلسات استماع عامة للبرلمان بشأن القضايا ذات الاهتمام الوطني، يُدعى للمشاركة فيها المجتمع المدني والمنظمات النسائية وغيرها من المنظمات/المؤسسات ذات الصلة، واضطلاع البرلمان بمهامه.
- ١-١-٢ إجراء انتخابات السوكو (القرى) والانتخابات المحلية في جو من الهدوء والأمن، مع أدنى حد من الحوادث الأمنية ذات الصلة بالانتخابات، ومشاركة الناخبين بأعداد كبيرة وتصرفهم بطريقة منظمة يوم الانتخابات، وكذلك قبول الجمهور النتائج على نطاق واسع دون اللجوء إلى العنف، ونقل السلطات بطريقة منظمة
- ١-١-٣ استضافة الحكومة اجتماعات يشارك فيها كل من الحزب الحاكم وأحزاب المعارضة وكذلك المجتمع المدني، بما يسمح بالاستفادة من خبرات هذه الأطراف إلى أقصى حد في وضع السياسات، مع إدماج المنظور الجنساني ومنظور الشباب

النواتج

- إسداء المشورة وبذل المساعي الحميدة من خلال عقد اجتماعات منتظمة لصالح مؤسسات الدولة والمؤسسات الحكومية، والأحزاب السياسية، والمجتمع المدني، بهدف تعزيز ثقافة الحكم الديمقراطي
- إسداء المشورة والدعم لانتخابات السوكو (القرى) والانتخابات المحلية، بما في ذلك عن طريق جميع المكاتب الإقليمية للبعثة في مجالات الشؤون القانونية والعمليات وتثقيف الناخبين/التربية الوطنية، وتكنولوجيا المعلومات، والإدارة والشؤون اللوجستية
- عقد اجتماعات كل أسبوعين لمنتدى التنسيق الثلاثي الأطراف بين الممثل الخاص للأمين العام ورئيس الوزراء وقائد القوة الأمنية الدولية، بشأن المسائل المتعلقة بالأمن

- دعم أنشطة تعميم المنظور الجنساني عن طريق عقد حلقتي عمل وندوتين تحاوريتين وأربعة اجتماعات من أجل تعزيز التمكين للمرأة والمساواة بين الجنسين، تستهدف عدة فئات منها تجمع البرلمانيات، بالتنسيق مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من أجل تنفيذ منهاج العمل السياسي للمرأة وتعزيز مشاركة المرأة مشاركة مجدية في انتخابات السوكو (القرى) والانتخابات المحلية
- تصميم وتنفيذ حملات وطنية لإعلام الجمهور وبرامج دعوة وطنية لدعم جهود الحكومة الرامية إلى توطيد الديمقراطية وتحقيق الاستقرار على المدى الطويل، بما في ذلك إنتاج برامج إذاعية أسبوعية وبرامج إعلامية شهرية بالفيديو، ومعلومات خطية مثل النشرات الصحفية والمعلقات وصحائف الوقائع والرسائل الإخبارية والمنشورات وغيرها من المواد الدعائية المخصصة للتوزيع والتعليق على لوحات إعلامية في جميع أنحاء البلد، ونشرها في الموقع الشبكي للبعثة، وتنظيم مناسبات مجتمعية لتوعية المجتمع المدني والجمهور؛ وعقد مؤتمرات ومناسبات صحفية

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
٢-١ تحقيق التقدم نحو المصالحة الوطنية في تيمور - ليشتي ١-٢-١ قيام الجهات الفاعلة السياسية، بما فيها الأحزاب السياسية والمجتمع المدني، بمعالجة خلافاتها عن طريق المؤسسات والعمليات الديمقراطية القائمة	١-٢-٢ بدء تنفيذ مبادرات الحوار بين الدولة والمجتمع المحلي التي خططت لها وزارة التضامن الاجتماعي ومكتب رئيس الجمهورية، في ديلي والمقاطعات

النواتج

- عقد اجتماعات أسبوعية للممثل الخاص للأمين العام مع رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء وزعيم المعارضة بشأن المسائل الوطنية الحاسمة التي يتعين حلها بواسطة عمليات شاملة وتعاونية، بما في ذلك توطيد ثقافة الديمقراطية واستعراض القطاع الأمني وإصلاحه، وتعزيز سيادة القانون، والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية
- عقد اجتماعات منتظمة للممثل الخاص للأمين العام مع رئيس البرلمان الوطني بشأن المسائل الوطنية الحاسمة التي يتعين حلها بواسطة عمليات شاملة وتعاونية، بما في ذلك توطيد ثقافة الديمقراطية واستعراض القطاع الأمني وإصلاحه، وتعزيز سيادة القانون، والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية
- عقد اجتماعات كل أسبوعين للجنة المعنية بالتنسيق الرفيع المستوى بين الممثل الخاص للأمين العام وبين رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ورئيس البرلمان الوطني وزعيم المعارضة، من أجل التنسيق الرفيع المستوى لجميع المسائل المتصلة بولاية البعثة
- عقد اجتماعات منتظمة للممثل الخاص للأمين العام مع القادة الوطنيين لأحزاب السياسية وممثلي منظمات المجتمع المدني، بما فيها المنظمات النسائية ومنظمات الشباب، من أجل توفير منتدى لمناقشة القضايا الوطنية الحاسمة فيما بينهم ومع البعثة

- بذل الممثل الخاص للأمين العام مساعي حميدة من خلال عقد اجتماعات منتظمة لصالح قادة الدولة والحكومة وقادة الأحزاب السياسية وغيرهم من الجهات الفاعلة السياسية والمجتمع المدني، لمعالجة المسائل الحاسمة باتباع نهج شاملة وتعاونية، وبتعميم مراعاة القضايا الجنسانية وقضايا الشباب في المناقشات الوطنية المتصلة بالسياسات بشأن المسائل الحاسمة التي يواجهها البلد، وفي صياغة التشريعات
- تقديم تقريرين للأمين العام إلى مجلس الأمن بشأن تيمور - ليشتي
- وضع وتنفيذ حملات وطنية لإعلام الجمهور وبرامج دعوة وطنية لدعم جهود الحكومة الرامية إلى تحقيق المصالحة الوطنية، بما في ذلك إنتاج برامج إذاعية أسبوعية وبرامج إعلامية شهرية بالفيديو، ومعلومات خطية مثل النشرات الصحفية والملصقات وصحائف الوقائع والرسائل الإخبارية والمنشورات وغيرها من المواد الدعائية المخصصة للتوزيع والتعليق على لوحات إعلامية في جميع أنحاء البلد، ونشرها في الموقع الشبكي للبعثة، وتنظيم مناسبات مجتمعية لتوعية المجتمع المدني والجمهور؛ وعقد مؤتمرات ومناسبات صحفية
- عقد اجتماعات منتظمة مع الحكومة، تحت قيادة وزارة المالية ومع الشركاء في التنمية، بمن فيهم المانحون الثنائيون والمتعددو الأطراف وفريق الأمم المتحدة القطري، باعتبارهم أطرافاً معنية في الاتفاق الدولي/برنامج الأولويات الوطنية، من أجل إسداء المشورة بشأن تحديد الأولويات الوطنية ذات الصلة بالمسائل السياسية والأمنية، وتنسيق آليات رصد التقدم نحو تنفيذ تلك الأولويات

العوامل الخارجية

استمرار جميع الأطراف الفاعلة السياسية في تيمور - ليشتي، ولا سيما القادة الوطنيين، في الالتزام بمعالجة المسائل الوطنية الحاسمة بواسطة عمليات بناء وتعاونية، فضلاً عن مواصلة تعاونها المطرد مع البعثة.

الجدول ٢

الموارد البشرية: العنصر ١ - العملية السياسية

الموظفون الدوليون												
الفئة	مساعد عام	مد-١	ف-٤	ف-٥	ف-٣	الخدمة الميدانية	الخدمات العامة	خدمات الأمن	المجموع الفرعي	الموظفون الدوليون ^١	متطوعو الأمم المتحدة	المجموع
مكتب الشؤون السياسية												
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩	-	١	٤	٤	٢	-	-	-	١١	١٤	٣	٢٨
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠	-	١	٤	٤	٢	-	-	-	١١	١٤	٣	٢٨
صافي التغير	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-

الموظفون الدوليون										
الفئة	مساعد عام	مد-١	ف-٤	ف-٥	ف-٣	الخدمة الميدانية	الخدمات العامة	خدمات الأمن	المجموع الفرعي	الموظفون الدوليون ^أ متطوعو الأمم المتحدة
مكتب الاتصالات والإعلام										
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠٠٩/٢٠٠٨	-	١	٦	٦	٣	-	-	-	١٦	٢٧
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩	-	١	٥	٥	٣	-	-	-	١٤	٣٠
صافي التغير	-	-	(١)	(١)	-	-	-	-	-	٣
وحدة التخطيط وأفضل الممارسات										
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠٠٩/٢٠٠٨	-	-	١	١	-	-	-	-	٢	١
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩	-	-	١	١	-	-	-	-	٢	١
صافي التغير	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع										
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠٠٩/٢٠٠٨	-	٢	١١	١١	٥	-	-	-	٢٩	٤٢
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩	-	٢	١٠	١٠	٥	-	-	-	٢٧	٤٥
صافي التغير	-	-	(١)	(١)	-	-	-	-	(٢)	٣

(أ) يشمل الموظفون الوطنيون من الفئة الفنية والموظفون الوطنيون من فئة الخدمات العامة.

مكتب الاتصالات والإعلام

الموظفون الدوليون: نقصان قدره وظيفتان

الموظفون الوطنيون: زيادة قدرها ٣ وظائف

٢٧ - سيظل مكتب الاتصالات والإعلام، أثناء فترة الميزانية مصدرا موثوقا به للأخبار والمعلومات للشعب التيموري وسيساعد في مقاومة الآثار السلبية للتغطية الإعلامية غير المسؤولة والعدائية والموجهة. وتعد الحملات الإعلامية الفعالة أدوات أساسية لتدبير التوقعات وتشكيل انطباعات الجمهور من أجل تهيئة بيئة آمنة مؤاتية لنجاح البعثة في الاضطلاع بولايتها.

٢٨ - وفي أواسط عام ٢٠٠٨، شرع مكتب الاتصالات والإعلام، على إثر تقييم داخلي لاحتياجاته التشغيلية، بإعادة مواءمة موارده الموجودة من الموظفين بحيث يتمكن هؤلاء الموظفون من القيام، على نحو أفضل، بتلبية احتياجات البعثة والأوساط التيمورية التي يخدمها المكتب، في مجال الإعلام/الاتصالات. ونتيجة لهذا التقييم الداخلي، تقترح البعثة إنشاء ٦ وظائف لموظفين وطنيين من الفئة الفنية (٣ منها نتيجة لترقية رتبة وظائف وطنية من فئة الخدمات العامة) وإلغاء وظيفتين دوليتين (وظيفة برتبة ف-٤ لموظف اتصال ووظيفة برتبة ف-٢ لموظف إعلام) على النحو المفصّل في الفقرات ٣٠ إلى ٣٢ أدناه.

٢٩ - وفي مجال الإعلام ووسائل الإعلام، يُقترح إنشاء وظيفة لموظف إعلام وطني (موظف وطني من الرتبة الفنية) في مجال العلاقات مع وسائل الإعلام لدعم المتحدث الرسمي في تنظيم جميع المناسبات الإعلامية والعمل مباشرة تحت قيادة المتحدث الرسمي في مجال الاستجابة لوسائل الإعلام الوطنية والدولية بشأن دور الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي. وسيعمل شاغل هذه الوظيفة أيضا ضابط اتصال مع المكتب الحكومي للعلاقات مع وسائل الإعلام وسيقوم اتصالات منتظمة مع مسؤولي وسائل الإعلام الحكومية ويساعد في تعزيز قدرة الحكومة على تلبية احتياجاتها الإعلامية.

٣٠ - ومن المطلوب في الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠، تعزيز مجالات إنتاج المواد الإذاعية والتلفزيونية/الفيديوية والمطبوعة، بوظيفتين إضافيتين جديتين لموظفين وطنيين من الفئة الفنية وترقية وظيفة قائمة لموظف وطني من فئة الخدمات العامة. ويُقترح إنشاء وظيفة لمنتج إذاعي تنفيذي وطني. وسيعمل شاغل الوظيفة بوصفه المنتج التنفيذي للبرنامج الإذاعي الأسبوعي للبعثة ويدرّب الصحفيين الإذاعيين المحليين، وسيقوم بإجراء البحوث والمقابلات وإعداد النصوص والإنتاج التقني للبرنامج الإذاعي ويتولّى في نهاية المطاف مسؤوليات المنتج الإذاعي الدولي. ويقترح أيضا إنشاء وظيفة لمنتج فيديو وطني (موظف وطني من الفئة الفنية)، سيشرف شاغلها على الموظفين من فئة الخدمات العامة، وينظم البرمجة ويكفل الالتزام بالمواعيد النهائية. وبالإضافة إلى ذلك، سيوفر شاغل الوظيفة بانتظام محتويات مواد الفيديو، بما في ذلك وضع النصوص والكتابة باللغتين التيمورية والإنكليزية، ويشرف على برامج الفيديو المتعلقة بأنشطة البعثة ويدير تحريرها، وسيقوم الاتصالات مع المنظمات الصحفية الدولية والمحلية ويقدم لها الدعم التقني، ويحدد المواد الفيديوية والصوتية الملائمة لكل من البرامج المنتجة. ويُعزّم أيضا أن يتولى شاغل هذه الوظيفة مسؤوليات المنتج الدولي. وفي الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠، يُقترح أيضا ترقية وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة (مساعد إنتاج مطبوعات، موظف وطني) إلى وظيفة صحفي/محرر/كاتب وطني في مجال المطبوعات

(موظف وطني من الفئة الفنية)، ذلك أن الحاجة الراهنة تستلزم الطلاقة في اللغة الإنكليزية والقدرة على اتخاذ القرارات في مجال التحرير.

٣١ - ومن المطلوب في مجال وسائط الإعلام المتعددة تعزيز تطوير الموقع الشبكي والتصميم الشكلي بترفيغ وظيفتين وطنيتين من فئة الخدمات العامة. وسيتولى شاغل وظيفة مدير الموقع الوطني (موظف وطني من الفئة الفنية) مهام الإدارة التقنية لجميع جوانب الموقع الشبكي للبعثة ويطوّر ويدير صفحة باللغة التيتونية في موقع البعثة، وسيوفر مصمم رسوم وطني (موظف وطني من الفئة الفنية) مهارات التخطيط والتصميم للبعثة.

٣٢ - وعلى النحو المتوقع في ميزانية الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩، سيجري تطوير مهارات وخبرات الموظفين الوطنيين من خلال برامج التدريب أثناء العمل التي سيقدمها لهم نظراؤهم الدوليون، والخفض التدريجي لعدد الموظفين الدوليين ضمن المكتب، وزيادة الاعتماد على الإعلاميين المحليين المدربين الذين يتولون تدريجيا المهام التي يؤديها حاليا الموظفون الدوليون. ويتمثل الهدف النهائي لمكتب الاتصالات والإعلام في إقامة إطار (كادر) يخلفه من المختصين المحليين في شؤون الإعلام ووسائط الإعلام الذين تم تعزيز مهاراتهم عن طريق عملهم في بعثة الأمم المتحدة.

العنصر ٢: قطاع الأمن وسيادة القانون

٣٣ - خلال فترة الميزانية، ستواصل البعثة تقديم المساعدة لحكومة تيمور - ليشتي في الحفاظ على الأمن، والتواصل مع السلطات العسكرية الوطنية؛ وتنفيذ أنشطة رصد الحالة الأمنية عن طريق فريق الاتصال العسكري، ومساعدة الحكومة في تعزيز حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية وكذلك تعزيز نظام العدالة عموما في تيمور - ليشتي.

٣٤ - وستتألف قوة الشرطة الوطنية في تيمور - ليشتي، أثناء عام ٢٠٠٩، مسؤوليات الشرطة بشكل كامل، وسيُعَدّل الجدول الزمني لهذه المسؤوليات بناء على التقييم الدقيق لحالة استعداد الشرطة الوطنية باستخدام معايير ونقاط مرجعية محددة تشمل تراجعا في عدد انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة من جانب ضباط الشرطة الوطنية واستعدادا جليا من جانب السلطات المعنية لاتخاذ إجراءات ضد مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان. وستواصل شرطة البعثة مساعدة قوة الشرطة الوطنية في تيمور - ليشتي بالاضطلاع بدور في مجال الرصد والإبلاغ، وإسداء المشورة، كما ستتولى، في الحالات القصوى، مسؤوليات إنفاذ القانون مؤقتا، عند اللزوم وعند الطلب. وستواصل البعثة أيضا مساعدة الحكومة في تنفيذ خطة إصلاح قوة الشرطة الوطنية وإعادة هيكلتها وإعادة بنائها.

٣٥ - وستساعد البعثة الحكومة في إجراء متابعة فعّالة لتنفيذ التوصيات ذات الصلة المنبثقة عن الاستعراض الشامل لقطاع الأمن، بما يشمل القوات العسكرية وقوات الشرطة ووزارة الدولة للدفاع ووزارة الدولة لشؤون الأمن.

٣٦ - وستواصل البعثة تعزيز قدرة الجهات الحكومية الفاعلة، والمؤسسات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات النسائية والشبابية، في مجال احترام حقوق الإنسان وحمايتها وإعمالها واتخاذ تدابير فعّالة في مجال العدالة الانتقالية ورصد حالة حقوق الإنسان في تيمور - ليشتي وإعداد التقارير بشأنها. وسيواصل فريق التحقيق في الجرائم الجسيمة التابع للبعثة مساعدة الحكومة في إرساء مبدأ المساءلة عن الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان المرتكبة في تيمور الشرقية في عام ١٩٩٩.

الإنجازات المتوقعة

مؤشرات الإنجاز

- ١-٢ الحفاظ على الأمن العام في تيمور - ليشتي
- ١-٢-١ عدم حدوث زيادة في متوسط العدد اليومي للحوادث الأمنية، بما في ذلك القتال والاضطرابات العامة، على متوسط العدد الأسبوعي الذي بلغ ١٠٥ حوادث خلال الأشهر الـ ١٢ السابقة (٢٠٠٨-٢٠٠٩). وقد أظهر نظام للإبلاغ محسّن وقائم على قاعدة أوسع نطاقا زيادة في الإبلاغ عن الجرائم من جانب السكان المحليين، مما أدى إلى زيادة في متوسط العدد اليومي للحوادث الإجرامية المبلغ عنها، من معدل أسبوعي بلغ ٥٤ حادثا أسبوعيا في الفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨ إلى ١٠٥ حوادث أسبوعية في الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩. ويشمل الإبلاغ عن الحوادث الشكاوى المقدمة في مراكز الشرطة وإلى دوريات الشرطة والشكاوى المقدمة باليد ويتضمن جميع أنواع الجرائم الكبرى والبسيطة.
- ٢-١-٢ إعادة الإدماج الكامل لجميع الأفراد المسجلين لدى قوة الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي والبالغ عددهم ٣ ١١٠ أفراد، باستثناء أولئك الذين لا يمكن إجازتهم نتيجة لارتكابهم أعمالا إجرامية سابقة أو تورطهم في تقصير جسيم أو قضايا تأديبية خطيرة أو انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان

٢-١-٣ وتستأنف قوة الشرطة الوطنية لتيemor - ليشتي، في عام ٢٠٠٩، مسؤوليات الشرطة بشكل كامل، وسيُعدّل الجدول الزمني لهذه المسؤوليات بناء على تقييم دقيق لحالة استعداد الشرطة الوطنية باستخدام معايير ونقاط مرجعية محددة تشمل تراجعاً في عدد انتهاكات حقوق الإنسان من جانب ضباط الشرطة الوطنية واستعداداً جلياً من جانب السلطات المعنية لاتخاذ إجراءات ضد مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان

الناتج

- ٩٤٠ ٩ (١٣ مقاطعة × تقرير رصدي يومياً × ٣٦٥ يوماً) تقرير رصدي مقدّم من شرطة البعثة بشأن الدوريات المتنقلة والراجلة التي يقوم بها أفراد قوة الشرطة الوطنية لتيemor - ليشتي في المناطق الحضرية والمناطق الأخرى المعرضة للجريمة
- ١٢ عملية قامت بها وحدات الشرطة المشكّلة لمساعدة قوة الشرطة الوطنية في التعامل مع الاضطرابات المدنية بناء على طلب قادة المقاطعات التابعين لقوة الشرطة الوطنية
- توفير التوجيه المتعلق بالعمليات عن طريق وضع خطة عمل وطنية سنوية لخفارة المجتمعات المحلية وللمساعدة الإنسانية، وإجراء الدورات، والاشتراك في المواقع، وتقديم الإرشاد لقوة الشرطة الوطنية في مجال الجهود الواسعة النطاق التي تبذلها لخفارة المجتمعات المحلية، بما يكفل الشمول والتكامل لمعايير حقوق الإنسان، واستعمال القوة، والتوعية الجنسية والاحتراف المهني والحيادية والمساءلة
- قيام البعثة بإجازة ٩٠ في المائة من أفراد قوة الشرطة الوطنية المسجلين والمستوفين للمعايير، إجازة كاملة
- استكمال مجموعة أنشطة التدريب والإرشاد المنقّحة لقوة الشرطة الوطنية لتيemor - ليشتي "تأهيل قوة الشرطة الوطنية لتيemor - ليشتي للمرحلة الانتقالية"
- توفير التوجيه في مجال العمليات عن طريق التدريب والاشتراك في المواقع وتقديم الإرشاد لضباط قوة الشرطة الوطنية في مجال جهودها المبذولة في إطار جهود التدريب وبناء القدرات من أجل توفير الحماية المباشرة للمسؤولين الرفيعي المستوى في تيمور - ليشتي
- تقديم التوجيه في مجال العمليات للشرطة الوطنية لتيemor - ليشتي عن طريق الاشتراك في المواقع مع أفراد شرطة الأمم المتحدة خلال التحقيق في جميع القضايا الجنائية الخطيرة المبلغ عنها في تيمور - ليشتي
- عقد اجتماعات أسبوعية مع مفوض الشرطة ووزير الدولة لشؤون الأمن وبين شرطة البعثة وكبار موظفي قوة الشرطة الوطنية لتيemor - ليشتي لاستعراض الحالة الأمنية وتنسيق دعم شرطة الأمم المتحدة لإصلاح قوة الشرطة الوطنية وإعادة هيكلتها وإعادة بنائها وعملية إصلاح قطاع الأمن بمساعدة شركاء تيمور - ليشتي الثنائيين المعنيين

- تولى قوة الشرطة الوطنية لتيemor - ليشتي مسؤوليات الشرطة التي كانت منوطة بشرطة البعثة وفقاً للخطة المتفق عليها لتنفيذ المرحلة الانتقالية
- مواصلة الرصد من جانب شرطة البعثة مع تولي قوة الشرطة الوطنية لتيemor - ليشتي مسؤولياتها في المقاطعات والوحدات حيث سُنَّسَلَم القيادة لقوة الشرطة الوطنية، مع إيلاء اهتمام خاص لانتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة من جانب قوة الشرطة الوطنية
- تقديم شرطة البعثة تقارير أسبوعية خاصة بالرصد والمشورة بشأن أداء قوة الشرطة الوطنية
- تقديم الدعم، عن طريق توفير الخبرة والمشورة وتيسير عقد الاجتماعات، من أجل إصلاح الشرطة الوطنية وإعادة هيكلتها وإعادة بنائها وفقاً لخطة إصلاح قوة الشرطة الوطنية وإعادة هيكلتها وإعادة بنائها
- إعداد ٢٠ تقييماً للمخاطر تشمل قضايا استراتيجية وأمنية وقضايا تتصل بالعمليات
- رصد إنفاذ قوة الشرطة الوطنية للقانون الجنائي وقانون مكافحة العنف المتزلي بعد اعتمادهما
- تصميم وتنفيذ حملات إعلامية وبرامج للتربية المدنية على الصعيد الوطني دعماً لجهود الحكومة لحفظ الأمن العام، بما في ذلك إنتاج برامج إذاعية أسبوعية، وبرامج إعلامية شهرية بالفيديو، ومعلومات خطية، مثل النشرات الصحفية والملصقات وصحائف الوقائع والرسائل الإخبارية والملصقات والنشرات والمواد الترويجية الأخرى لتوزيعها وعرضها على اللوحات الإعلامية على صعيد البلد وعلى الموقع الشبكي للبعثة، وتنظيم مناسبات للتوعية المجتمعية بالتعاون مع المجتمع المدني والجمهور؛ وعقد المؤتمرات الصحفية وتنظيم المناسبات الصحفية
- عقد اجتماعات منتظمة مع الحكومة، تحت قيادة وزارة المالية، والشركاء في التنمية، بما في ذلك الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف وفريق الأمم المتحدة القطري بوصف هذه الأطراف من الجهات المعنية في الاتفاق الدولي/برنامج الأولويات الوطنية، لإسداء المشورة بشأن تحديد الأولويات الوطنية المهمة بالنسبة إلى قطاع الأمن وتنسيق الآليات لرصد التقدم المحرز نحو تنفيذ هذه الأولويات

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
٢-٢ صون الاستقرار في تيمور - ليشتي. مما يشمل المناطق الحدودية	١-٢-٢ تسوية جميع القضايا التي من المرجح أن تسبب توتراً أو تزعزع استقرار الحدود البرية بين تيمور - ليشتي وإندونيسيا

النواتج

- ٣٠٠ ٧ يوم من أيام عمل ضباط الاتصال العسكري في الدوريات (ضابطاً مراقبة لكل دورية × ١٠ دوريات في اليوم × ٣٦٥ يوماً)
- تيسير عقد اجتماعات اتصال، حسب الاقتضاء، بين السلطات الحدودية التيمورية والإندونيسية لتيسير تسوية المنازعات بالوسائل السلمية، بما في ذلك المنازعات بشأن ترسيم الحدود

- تيسير عقد اجتماعات اتصال، حسب الاقتضاء، مع سلطات الأمن الحدودية بشأن أمن الحدود استعداداً لانتخابات السوكو (القرى) والانتخابات المحلية
- عقد اجتماعات اتصال منتظمة مع القوات المسلحة لتيemor - ليشتي وقوات الأمن الدولية
- نشر معلومات عن الجهود التي تبذلها الحكومة لحفظ الاستقرار في تيمور - ليشتي، بما في ذلك في المناطق الحدودية للبلد، من خلال النشرات الصحفية والتغطية بالصور

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
٣-٢ تعزيز قدرات قطاع الأمن في تيمور - ليشتي	١-٣-٢ الموافقة على السياسة الأمنية الوطنية من قبل رئيس الوزراء/الشغل في الوقت نفسه لمنصب وزير الدفاع والأمن، ومجلس الوزراء، والبرلمان و/أو سلطات الحكومة الأخرى ذات الصلة في تيمور - ليشتي
	٢-٣-٢ الموافقة على خطة تطوير قطاع الأمن من قبل رئيس الوزراء/الشغل في الوقت نفسه لمنصب وزير الدفاع والأمن، ومجلس الوزراء، والبرلمان و/أو سلطات الحكومة الأخرى ذات الصلة في تيمور - ليشتي
	٣-٣-٢ اعتماد الحكومة (ممثلة برئيس الوزراء) القواعد والأنظمة التنفيذية دعماً للسياسة الأمنية الوطنية وخطة تطوير القطاع الأمني (موافقة مجلس الوزراء على قانون الأمن الوطني، وقانون الدفاع الوطني، وقانون الأمن الداخلي والقانون الأساسي المتعلق بالشرطة العسكرية)
	٤-٣-٢ إصدار مكتب وزير الدفاع والأمن مذكرة لتحديد أدوار ومسؤوليات قوات الدفاع الوطنية التيمورية والشرطة الوطنية التيمورية تحديداً واضحاً (قد يتأثر هذا التحديد بإصدار القوانين ذات الصلة وفقاً لما أُشير إليه في الفقرة ٣-٣-٢ أعلاه)

النواتج

- تقديم المشورة والدعم إلى رئيس الوزراء عن طريق عقد ٦ اجتماعات منفصلة على الأقل، من أجل تقديم وثيقة السياسة الأمنية الوطنية المستكملة وخطة تطوير قطاع الأمن

- تقديم المشورة والدعم إلى الحكومة في إعداد مشاريع القوانين والمراسيم المقترحة القابلة للتطبيق لدعم تنفيذ السياسة الأمنية الوطنية وخطة تطوير قطاع الأمن والمتعلقة بإنشاء آليات رسمية وغير رسمية للرقابة المدنية في المؤسسات الأساسية لقطاع الأمن
- تقديم المشورة والدعم إلى الحكومة عن طريق عقد ٨ اجتماعات على الأقل، ولا سيما مع وزير الدولة لشؤون الدفاع، ووزير الدولة لشؤون الأمن، وكبار ضباط القوات النظامية من أجل مساعدة قوات الدفاع الوطنية التيمورية، والشرطة الوطنية التيمورية وغيرهم من المعنيين المشتغلين في قطاع الأمن على إعداد إجراءات التنسيق واعتمادها
- تقديم المشورة والدعم إلى الحكومة، ووزير الدولة لشؤون الدفاع، وزير الدولة لشؤون الأمن، عن طريق عقد ١٢ اجتماعاً على الأقل بشأن تشكيل آليات للمساءلة والتأديب داخل الشرطة والقوات المسلحة وتعزيز تلك الآليات
- إسداء المشورة إلى وزير الدولة لشؤون الدفاع وإلى قيادات القوات المسلحة التيمورية عن طريق عقد ١٢ اجتماعاً على الأقل بشأن تحسين عملية تعميم مراعاة المنظور الجنساني واحترام حقوق الإنسان داخل قوات الأمن
- إسداء المشورة، عن طريق عقد اجتماعات منتظمة، لممثلي وزارة الدفاع والأمن، والقوات المسلحة التيمورية، والشرطة الوطنية التيمورية والشركاء من المجتمع المدني، بما فيهم المنظمات النسائية والشبابية، في تقييم إصلاح قطاع الأمن وكفالة معالجة شواغل المجتمع المدني بما فيها تلك المتعلقة بالشؤون الجنسانية
- تنظيم برنامج للتدريب على بناء القدرات في أكاديمية الشرطة، للمتحدثين الرسميين باسم الشرطة الوطنية التيمورية والقوات المسلحة التيمورية، وموظفي الإعلام، ومكتب وزارة الدولة لشؤون الأمن، ووزارة العدل ووزارة الدفاع والأمن والوزارات ذات الصلة والمكاتب الحكومية عامة، وعقد شرطة الأمم المتحدة لدورة تدريبية أثناء الخدمة بشأن العلاقات مع وسائط الإعلام، لكبار ضباط الشرطة والقوات المسلحة فضلاً عن المسؤولين الحكوميين في تلك الوزارات - وذلك رهناً بموافقة مجلس إدارة مشروع استعراض قطاع الأمن
- عقد اجتماعات منتظمة مع الحكومة، تحت قيادة وزارة المالية، والشركاء في التنمية، بما فيهم الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف وفريق الأمم المتحدة القطري، بوصفهم الأطراف المعنية بالاتفاق الدولي/برنامج الأولويات الوطنية، لإسداء المشورة بشأن تحديد الأولويات الوطنية ذات الصلة بتعزيز قطاع الأمن وتنسيق آليات رصد التقدم المحرز نحو تنفيذ تلك الأولويات
- تنظيم حملات إعلامية وبرامج للتربية المدنية وتنفيذها على الصعيد الوطني دعماً لجهود الحكومة الرامية إلى تعزيز قدرات قطاع الأمن، بما في ذلك إنتاج برامج إذاعية أسبوعية، وبرامج فيديو إعلامية شهرية، ومعلومات مكتوبة، من قبيل النشرات الصحفية، والملصقات، وصحائف الوقائع، والرسائل الإخبارية، والنشرات وغيرها من المواد

الترويجية لتوزيعها وتعليقها على لوحات المعلومات في جميع أرجاء البلد وعلى الموقع الشبكي للبعثة؛ وتنظيم مناسبات توعية مجتمعية مع المجتمع المدني والجمهور؛ ومؤتمرات صحفية ومناسبات صحفية

- العمل مع فريق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المعني باستعراض قطاع الأمن وتقديم المدخلات التقنية له بشأن تنفيذ أنشطة الأمم المتحدة المتعلقة باستعراض قطاع الأمن التي يديرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ويمولها المانحون لدعم استعراض أنشطة بناء القدرات والاضطلاع بها

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
٤-٢	إحراز تقدم نحو احترام حقوق الإنسان ٢-٤-١ اعتماد وتنفيذ الحكومة لخطة العمل الوطنية والمساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان في المتعلقة بحقوق الإنسان وتوصيات الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان (لجنة حقوق الطفل ولجنة القضاء على التمييز ضد المرأة) تيمور - ليشتي
٢-٤-٢	إدراج عناصر حقوق الإنسان في المنهج التدريبي العادي للشرطة الوطنية التيمورية ولل قوات المسلحة التيمورية
٢-٤-٣	زيادة بنسبة ٥٠ في المائة في عدد التحقيقات التي يجريها مكتب أمين حقوق الإنسان والعدالة بشأن انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في المقاطعات خلال الفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨ (٧ تحقيقات)
٢-٤-٤	إحراز مكتب المدعي العام تقدماً نحو إنجاز جميع القضايا التي أوصت لجنة التحقيق الخاصة المستقلة في الأحداث التي أدت إلى أزمة عام ٢٠٠٦ أو وقعت أثناءها بالتحقيق فيها ومقاضاة مرتكبيها، والتحقيق في جميع الشكاوى بشأن الانتهاكات الجديدة لحقوق الإنسان
٢-٤-٥	إحراز فريق التحقيق في الجرائم الخطيرة تقدماً في إنجاز التحقيقات في ١٢٠ قضية إضافية من قضايا الجرائم الخطيرة المقترفة في عام ١٩٩٩
٢-٤-٦	إنجاز تقرير الحكومة المقدم إلى اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بشأن تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

النواتج

- تقديم المشورة والمساعدة التقنية، عن طريق عقد اجتماعات، وصياغة ورقات خاصة بالسياسة العامة، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره من كيانات الأمم المتحدة المعنية إلى الحكومة في صياغة تقرير إضافي واحد على الأقل مطلوب تقديمه إلى هيئة رصد تنفيذ معاهدة حقوق الإنسان، ولتعزيز القدرات الوطنية في مجال إعداد التقارير المطلوبة بموجب معاهدات حقوق الإنسان
- تنظيم وتنفيذ ٨ دورات تدريبية مدة كل منها ٣ أيام للمدرّين بشأن حقوق الإنسان لضباط معينين من القوات المسلحة التيمورية والشرطة الوطنية التيمورية لزيادة مجموعة المدرّين وللتعويض عن فقدان المدرّين الناجم عن طريق التناقص الطبيعي أو النقل
- تقديم المشورة والدعم والتدريب لضباط الشرطة الوطنية التيمورية والقوات المسلحة التيمورية، بالتعاون مع مكتب أمين حقوق الإنسان والعدالة، لمواءمة مواد تدريب الشرطة الوطنية التيمورية بشأن حقوق الإنسان مع الحالة في تيمور - ليشتي وفي مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك المسائل المتعلقة بحقوق المرأة وحقوق الطفل
- تقديم الدعم، عن طريق أنشطة إسداء المشورة وبناء القدرات للمحاورين المناسبين لكفالة قيام لجنة التحقيق الخاصة المستقلة بإجراءات المقاضاة على نحو فعال في القضايا المتعلقة بأحداث عام ٢٠٠٦
- دعم مكتب المدعي العام في التحقيق في ١٢٠ قضية من القضايا المتبقية والتي بلغت ٣٦٠ قضية، في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، من قضايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المرتكبة في تيمور - ليشتي في عام ١٩٩٩
- إسداء المشورة، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عن طريق الأنشطة اليومية للتوجيه وبناء القدرات، إلى مكتب أمين حقوق الإنسان والعدالة وتنظيم ٤ حلقات عمل على الأقل لموظفي المكتب المذكور (بما فيها حلقة واحدة بشأن العنف القائم على أساس نوع الجنس) بالتركيز على التحقيق، والرصد، والإبلاغ بشأن قضايا انتهاكات حقوق الإنسان الأساسية، مع التشديد على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية
- رصد حالة حقوق الإنسان، بوسائل تشمل، ضمن ما تشمل، الرصد الأسبوعي للمحاكم، ومراكز الاحتجاز والسجون، بما في ذلك حالة المحتجزات، والأطفال والمعوقين المحتجزين في ١٣ مقاطعة. وعرض تقريرين عامين، بما في ذلك التوصيات المتبادلة مع الحكومة والموزعة على الجمهور على نطاق واسع
- إسداء المشورة إلى فريق الأمم المتحدة القطري والحكومة والمنظمات غير الحكومية بشأن إدراج نهج تنمية قائمة على حقوق الإنسان في البرامج والسياسات والتشريعات
- تنظيم برنامج لتدريب المدرّين لممثلي المنظمات المحلية غير الحكومية في ديلي وفي ١٢ مقاطعة بشأن إدماج نهج للتنمية قائمة على حقوق الإنسان في عملية إعداد البرامج

- تقديم الدعم التقني والرصد المستمر إلى خمس على الأقل من منظمات المجتمع المدني في ديلي وإلى ست من منظمات المجتمع المدني في المناطق عن طريق عقد جلسات منتظمة للمناقشة بشأن المسائل المتعلقة بشواغل حقوق الإنسان وبرامج التدريب، بما في ذلك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
- تقديم الدعم إلى وزارة التعليم بغية إدراج حقوق الإنسان في المنهج الدراسي للمدارس الثانوية، بما في ذلك إعداد المواد، ودورات للمناقشة والتدريب مع المعلمين
- إسداء المشورة إلى الحكومة بشأن تنفيذ توصيات لجنة تقصي الحقائق والاستقبال والمصالحة ولجنة تقصي الحقائق والصدقة، ولا سيما فيما يتعلق بالجرائم الخطيرة المرتكبة في تيمور الشرقية في عام ١٩٩٩
- إسداء المشورة، عن طريق عقد اجتماعات وصياغة ورقات خاصة بالسياسة العامة، ولا سيما عن طريق الاستعانة بخدمات استشاري دولي يجري توظيفه عن طريق مشروع مشترك مع مفوضية حقوق الإنسان إلى اللجنة البرلمانية الوطنية ألف في مجالات الشؤون الدستورية، والعدالة، والإدارة، والسلطة المحلية والتشريعات الحكومية والتشجيع على إنشاء نظام لتعويض ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان اتساقا مع توصيات لجنة تقصي الحقائق والاستقبال والمصالحة ومع تقرير الأمين العام عن العدالة والمصالحة (S/2006/580)، بما في ذلك إنشاء صندوق تضامن
- إسداء المشورة، عن طريق عقد اجتماعات وصياغة ورقات خاصة بالسياسة العامة، إلى اللجنة البرلمانية ألف (بشأن الحريات الأساسية، والضمانات) بشأن مشروع قانون يتوافق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان وبشأن صياغة تشريع لتنفيذ نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية
- تنظيم حملات إعلامية وتنفيذها على الصعيد الوطني بشأن إقامة العدل، واحترام حقوق الإنسان والمساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان في تيمور - ليشتي، بما في ذلك إنتاج برامج إذاعية أسبوعية، وبرامج فيديو إعلامية شهرية، ومعلومات مكتوبة، من قبيل النشرات الصحفية، والملصقات، وصحائف الوقائع، والرسائل الإخبارية، والنشرات وغيرها من المواد الترويجية لتوزيعها وتعليقها على لوحات المعلومات في جميع أرجاء البلد وعلى الموقع الشبكي للبعثة؛ وتنظيم مناسبات للتوعية المجتمعية مع المجتمع المدني والجمهور، ومؤتمرات صحفية ومناسبات صحفية
- عقد اجتماعات منتظمة مع الحكومة، تحت قيادة وزارة المالية، والشركاء في التنمية، بما فيهم الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف وفريق الأمم المتحدة القطري بوصفهم أطرافا معنية في الاتفاق الدولي/برنامج الأولويات الوطنية، لإسداء المشورة بشأن تحديد الأولويات الوطنية ذات الصلة بإمكانية اللجوء إلى العدالة، بما في ذلك حماية حقوق الإنسان وتعزيزها، ولتنسيق آليات رصد التقدم المحرز نحو تنفيذ تلك الأولويات

العوامل الخارجية

الحفاظ على الاستقرار السياسي والاجتماعي والأمني الذي يؤدي إلى الإصلاح، ولا سيما إصلاح قطاع الأمن، وتعزيز قطاع العدالة، وبتيسير إجراء تحقيقات في قضايا الجرائم الخطيرة دون أي عائق. وستواصل الحكومة دعم جهود الإصلاح بالموارد المالية والبشرية. وسوف يستمر أداء الشرطة الوطنية لتيemor - ليشتي في التحسن نتيجة لدور شرطة البعثة في مجالي الرصد والمشورة والوجود المستمر لقوات الأمن الدولية. وسوف تتجاوب الحكومة مع تعزيز حقوق الإنسان، وتتخذ خطوات لتقديم تقارير إضافية عملاً بمعاهدات حقوق الإنسان، وسوف توافق على تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير لجنة تقصي الحقائق والاستقبال والمصالحة. وسوف تلتزم قيادة الشرطة الوطنية والقوات المسلحة التيمورية بإضفاء الطابع المؤسسي على التدريب في مجال حقوق الإنسان.

الجدول ٣

الموارد البشرية: العنصر ٢، قطاع الأمن وسيادة القانون

الفئة	المجموع
أولاً - المراقبون العسكريون	
الموارد المعتمدة للفترة ٢٠٠٩/٢٠٠٨	٣٤
الموارد المقترحة للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩	٣٤
صافي التغير	-
ثانياً - شرطة الأمم المتحدة	
الموارد المعتمدة للفترة ٢٠٠٩/٢٠٠٨	١٠٤٥
الموارد المقترحة للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩	١٠٤٥
صافي التغير	-
ثالثاً - وحدات الشرطة المشكلة	
الموارد المعتمدة للفترة ٢٠٠٩/٢٠٠٨	٥٦٠
الموارد المقترحة للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩	٥٦٠
صافي التغير	-
الموظفون الدوليون	
وكيل أمين	متطوعو
عام - أمين مد-٢ - ف-٥ - ف-٣	الموظفون الأمم المتحدة
عام مساعد مد-١ - ف-٤ - ف-٢	الموظفون الوطنيون ^١
رابعاً - الموظفون المدنيون	المجموع
قسم إصلاح قطاع الأمن	
الموارد المعتمدة للفترة ٢٠٠٩/٢٠٠٨	١٤
الموارد المقترحة للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩	١٥
صافي التغير	١

الموظفون الدوليون										
وكيل أمين										
عام - أمين مد-٢ - ف-٥ - ف-٣ - الخدمة العامة الأمن الفرعي										
مكتب حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية										
الموارد المعتمدة للفترة ٢٠٠٩/٢٠٠٨										
٤٧	٤	٢٨	١٥	-	-	٢	٦	٦	١	-
الموارد المقترحة للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩										
٤٨	٤	٢٨	١٦	-	-	٢	٧	٦	١	-
صافي التغير										
١	-	-	١	-	-	-	١	-	-	-
فريق التحقيق في الجرائم الخطيرة										
الموارد المعتمدة للفترة ٢٠٠٩/٢٠٠٨										
٤٩	١	٢٢	٢٦	-	-	٤	١٩	٣	-	-
الموارد المقترحة للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩										
٤٩	(١)	٢٢	٢٧	-	-	٤	٢٠	٣	-	-
صافي التغير										
-	(١)	-	١	-	-	-	١	-	-	-
مكتب مفوض الشرطة										
الموارد المعتمدة للفترة ٢٠٠٩/٢٠٠٨										
٤١٤	-	٤٠٣	١١	-	-	١	٣	٤	٣	-
الموارد المقترحة للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩										
٤١٤	-	٤٠٣	١١	-	-	١	٣	٤	٣	-
صافي التغير										
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
مكتب كبير ضباط الاتصال العسكري										
الموارد المعتمدة للفترة ٢٠٠٩/٢٠٠٨										
١١	-	٩	٢	-	-	١	-	١	-	-
الموارد المقترحة للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩										
١١	-	٩	٢	-	-	١	-	١	-	-
صافي التغير										
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
خليفة التحليل المشتركة التابعة للبعثة										
الموارد المعتمدة للفترة ٢٠٠٩/٢٠٠٨										
٧	١	١	٥	-	-	٣	١	١	-	-
الموارد المقترحة للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩										
٨	١	٢	٥	-	-	٣	١	١	-	-
صافي التغير										
١	-	١	-	-	-	-	-	-	-	-
مركز العمليات المشتركة										
الموارد المعتمدة للفترة ٢٠٠٩/٢٠٠٨										
٣	-	-	٣	-	-	١	١	١	-	-
الموارد المقترحة للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩										
٦	١	٢	٣	-	-	١	١	١	-	-
صافي التغير										
٣	١	٢	-	-	-	-	-	-	-	-
الموارد المعتمدة للفترة ٢٠٠٩/٢٠٠٨										
٥٤٥	٦	٤٦٤	٧٥	-	-	١٣	٣٢	٢٦	٤	-

الموظفون الدوليون										
رابعاً - الموظفون المدنيون	عام مساعد	مد-١	ف-٤	ف-٣	الخدمة العامة	الخدمات الأمن	المجموع الفرعي	الموظفون الوطنيون ^١	المتطوعون الأمم المتحدة	مجموع
الموارد المقترحة للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩	٤	٢٦	٣٤	١٣	-	-	٧٧	٤٦٨	٦	٥٥١
صافي التغير	-	-	٢	-	-	-	٢	٤	-	٦
المجموع (أولاً - رابعاً)										
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠٠٩/٢٠٠٨										٢ ١٨٤
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩										٢ ١٨٤
صافي التغير										٦

(أ) يشمل الموظفون الوطنيين وموظفي فئة الخدمات العامة الوطنيين.

الموظفون الدوليون: زيادة وظيفتين

الموظفون الوطنيون: زيادة ٤ وظائف

قسم دعم قطاع الأمن

الموظفون الوطنيون: زيادة وظيفة واحدة

٣٧ - سيوسع قسم دعم قطاع الأمن نطاق تركيزه خلال فترة الميزانية ٢٠١٠/٢٠٠٩، من المجموعة الرئيسية للشرطة، والقوات المسلحة وقدامى المحاربين، ليشمل مجموعات مشكلة أخرى، من قبيل الجمارك، والمهجرة، والسجون، وحرس السواحل وغيرها من المجموعات المشكلة التي لها تأثير هام على عملية التطوير الشامل لقطاع الأمن في تيمور - ليشتي، وعلى قطاع السلامة العامة وحوكمته. ولدعم مناهج التركيز الجديد هذا، يقترح إنشاء وظيفة موظف وطني من الفئة الفنية في مجال السلامة العامة والحوكمة لتغطية جميع وكالات إنفاذ القانون غير الشرطة الوطنية التيمورية. وسيركز الموظف الوطني من الفئة الفنية على تطوير مؤسسات السلامة العامة وسيدعم أيضاً مستشار حوكمة السلامة العامة فيما يتعلق باحتياجات عملية التنسيق المتعددة المستويات لكفالة إنشاء آلية عملية للحكومة. وإضافة إلى ذلك، سيساعد شاغل الوظيفة أيضاً الوكالات على وضع وصياغة خطط تنفيذ احتياجات سياسة الأمن الوطني وخطة تطوير قطاع الأمن ويساعد أيضاً الوكالات المعنية على تنفيذ الأعمال التفصيلية لتطوير البرامج وغير ذلك من الأنشطة الرامية إلى تعزيز قدرات مؤسسات قطاع الأمن هذه.

مكتب حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية

الموظفون الدوليون: زيادة وظيفة واحدة

٣٨ - يرصد مكتب حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية مجموعة واسعة من مسائل حقوق الإنسان، بما فيها إدعاءات بانتهاكات لحقوق الإنسان من جانب قوات الأمن، وإمكانية اللجوء إلى القضاء، والحقوق الاقتصادية، والاجتماعية والثقافية والعنف القائم على نوع الجنس. ومن المتوقع تكثيف بعض جوانب هذه الوظائف عقب قيام شرطة البعثة بتسليم المسؤولية عن أعمال الشرطة بصفة رسمية إلى الشرطة الوطنية التيمورية. وعلى وجه الخصوص، فإن وظيفة رصد الشرطة الوطنية التيمورية، وهي من الوظائف كثيفة اليد العاملة، ستحتاج إلى موارد إضافية في الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠. وستنشأ الحاجة إلى رصد الشرطة الوطنية التيمورية وبناء قدراتها على حد سواء، ولا سيما مع التقليل المقرر لشرطة الأمم المتحدة.

٣٩ - وفي ضوء ما تقدم، يقترح إنشاء وظيفة موظف معاون لشؤون حقوق الإنسان (ف-٢) للإسهام في تحسين الرصد الشامل لحالة حقوق الإنسان مع التركيز على سلوك أفراد الشرطة وخضوعهم للمساءلة وتشجيع إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من جانب شعب تيمور - ليشتي. وسيدعم شاغل الوظيفة عملية تطبيق نهج منهجي لرصد أداء أفراد الشرطة التيمورية في مجال حقوق الإنسان على صعيدي المقاطعة والأقسام الفرعية للمقاطعات، ودعم الأنشطة الرامية إلى رصد الشرطة التيمورية وبناء قدراتها وتنفيذ تلك الأنشطة، وجمع البيانات وتحليلها من أجل إعداد التقارير.

أفرقة التحقيق في الجرائم الخطيرة

الموظفون الدوليون: زيادة وظيفة واحدة

متطوعو الأمم المتحدة: نقصان وظيفة واحدة

٤٠ - بغية الاضطلاع بالمهام المسندة إلى فريق التحقيق في الجرائم الخطيرة، سيحتاج الفريق إلى الاستعانة بخدمات أخصائي يتمتع بكفاءة عالية وخبرة في مجال الأنثروبولوجيا الطبية الشرعية. ومن المقترح للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠ إنشاء وظيفة واحدة لأحد أخصائي الأنثروبولوجيا الطبية الشرعية (ف-٣)، وإلغاء وظيفة من فئة متطوعي الأمم المتحدة. والوظيفة مطلوبة بوصفها من فئة الوظائف الدولية. وحيث أن هيكل الأجور العالية في قطاعي الشركات الخاصة والقطاع العام وندرة الخبراء ذوي الكفاءة والخبرة يجعل من الصعب الحصول على الخدمات المشار إليها أعلاه في إطار الوضع التعاقدى لمتطوعي الأمم المتحدة.

٤١ - ويعد التعرف على الهيكل العظمي، أو البقايا البشرية شديدة التحلل أو المجهولة، أمراً مهماً لأسباب قانونية وإنسانية على حد سواء. وتتمثل المهمة الرئيسية لأخصائي الأنثروبولوجيا الطبية الشرعية في نبش البقايا البشرية بقصد تحديد سبب الوفاة وكيفية وفاتها فضلاً عن تحديد هوية الضحية. وسيقوم أخصائي الأنثروبولوجيا الطبية الشرعية بتنسيق خطط النبش مع الأفرقة الإقليمية، وتوجيه عمليات البحث والاستعادة المتعلقة بالبقايا البشرية والمشاركة فيها وفحص البقايا والأدلة المادية المجمعة من مسرح الجريمة. وسيجمع أخصائي الأنثروبولوجيا الطبية الشرعية أيضاً معلومات طبية أخرى ويحللها ويحصل على معلومات اجتماعية، ونفسية وبيولوجية أخرى، ويقوم بتوجيه وطلب الفحوص، من مثل تحليل الحمض النووي (الدنا)، وإعداد تقارير الطب الشرعي وشرح النتائج، والمشاركة في تقديم الإفادات والإدلاء بالشهادات في الإجراءات القضائية المتعلقة بقضايا الأنثروبولوجيا.

خلية التحليل المشتركة للبعثة

الموظفون الوطنيون: زيادة وظيفة واحدة

٤٢ - بعد استعراض احتياجات خلية التحليل المشتركة للبعثة من الموظفين، يُقترح إنشاء وظيفة واحدة لموظف وطني من الفئة الفنية لإقامة اتصالات مع أطراف داخل الحكومة، والبرلمان، والقوات المسلحة والشرطة، والمنظمات التي يكون لها تأثير على الأمن في تيمور - ليشتي، بما فيها المجموعات الممارسة لرياضات الدفاع عن النفس. ومنظمات المجتمع المدني. وفي الوقت الراهن، تواجه خلية البعثة ثغرات جسيمة في المعلومات وتحتاج على نحو عاجل لمواطن تيموري ذي تعليم جامعي ومهارات سياسية قوية ويتقن اللغة الوطنية. وسيحسن الموظف الوطني من الفئة الفنية بدرجة كبيرة من قدرة الخلية على جمع المعلومات وتحديد الاتجاهات المستجدة في البلد. وقد اقترحت هذه الوظيفة تمشياً مع الأطر والمهام المسندة التي تشمل بناء القدرات المحلية.

مركز العمليات المشتركة

الموظفون الوطنيون: زيادةوظيفتين

متطوعو الأمم المتحدة: زيادة وظيفة واحدة

٤٣ - بعد استعراض إنشاء الملاك الوظيفي لمركز العمليات المشتركة، اقترح إنشاءوظيفتين لموظفين وطنيين من الفئة الفنية ووظيفة لأحد متطوعي الأمم المتحدة لدعم موظفي البعثة الدوليين الثلاثة. وسيكلف الموظفان الوطنيان من الفئة الفنية، المتمتعان بمهارات سياسية قوية مع إتقان اللغة الوطنية بإقامة اتصالات داخل الحكومة، والبرلمان، والقوات المسلحة والشرطة

والمنظمات التي قد يكون لها تأثير على الأمن في تيمور - ليشتي، بما فيها المجموعات الممارسة لرياضات الدفاع عن النفس، ومنظمات المجتمع المدني. وفي الوقت الراهن يواجه مركز العمليات المشتركة ثغرة في المعلومات لافتقاره إلى أي موظف وطني أو مساعد لغوي. وسيحسن الموظف الوطني من الفئة الفنية بدرجة كبيرة من قدرة المركز على جمع المعلومات والحفاظ على التوعية بالوضع على نطاق البعثة. كما أن إنشاء هاتين الوظيفتين سيتم في إطار توظيف الوطنيين في بعثة الأمم المتحدة وبناء القدرات المحلية.

٤٤ - وستؤدي إضافة وظيفة متطوع الأمم المتحدة إلى ملاك موظفي المركز إلى تعزيز إمكانياته وقدرته على الاتصال وبذل الجهد الشاق اللازم لجمع المعلومات من مصادر من خارج البعثة، والقيام بعمل ميداني لجمع المعلومات من المناطق المحيطة بالبعثة ويقوم بإدخال البيانات الأساسية وكتابة المذكرات وتحسين القدرة على نشر المعلومات.

العنصر ٣: الحوكمة والتنمية وتنسيق الشؤون الإنسانية

٤٥ - ستواصل البعثة خلال فترة الميزانية التركيز على دعم المؤسسات الرسمية في مجالات الحوكمة، والمساعدة الإنسانية والتعاون الإنمائي الواسع، حيث أن هذه المجالات تشكل عناصر حاسمة للاستراتيجية الأوسع المتمثلة في تعزيز السلام والاستقرار. ونظراً لأن الأولويات الوطنية التي تشكل الاتفاق الدولي ستظل تمثل الأداة الرئيسية لتنسيق الموارد، باعتبارها إطاراً برنامجياً ذا أولويات مشتركة للحكومة والمجتمع الدولي، فإن البعثة ستواصل بالتنسيق الوثيق مع فريق الأمم المتحدة القطري، تقديم الدعم التنفيذي الأولي لأمانة الأولويات الوطنية التي تقودها الحكومة.

٤٦ - وفي إطار الحوكمة/القدرة المؤسسية/التنمية، الذي هو مجال ذو أولوية رئيسية، ستواصل البعثة إسداء المشورة التقنية المستقلة الرفيعة المستوى إلى مؤسسات الدولة، بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها الموجودة بالبلد وغير ذلك من الشركاء في التنمية. وستقدم البعثة المساعدة إلى مختلف الأجهزة السيادية لتوطيد العملية الديمقراطية (بما في ذلك تقديم الدعم السياسي والقانوني)؛ وتقديم الدعم إلى الحكومة والمؤسسات ذات الصلة، بالتعاون والتنسيق مع الشركاء الآخرين، في تصميم سياسات واستراتيجيات الحد من الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي؛ والعمل كمجمع للمشورة المستقلة في مجالات الحوكمة الديمقراطية والتنمية الاقتصادية - الاجتماعية.

٤٧ - أما في المجال الإنساني، فسوف ينصب التركيز بصفة رئيسية على مساعدة الحكومة في جهودها الرامية إلى استدامة عودة المشردين داخلياً إلى مجتمعاتهم المحلية. وستبذل جهود

متزايدة لدعم التأهب للكوارث والتخطيط للطوارئ على المستوى الوطني. وستواصل البعثة دعم جهود الحكومة لمعالجة الأزمة الغذائية.

٤٨ - وسيُسعى إلى تعزيز قطاع العدالة بما فيه السجون بالتعاون الوثيق مع الأطراف المعنية الأخرى من قبيل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (برنامج العدالة العام فضلاً عن نظام الإصلاحات)، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة والمناخين ذوي الصلة المساهمين بأموال من أجل تعزيز قطاع العدالة.

٤٩ - وستواصل البعثة تيسير وتعزيز التكامل بين جميع أجزاء منظومة الأمم المتحدة (بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي وفريق الأمم المتحدة القطري) لضمان تحقيق استجابة متسقة للتحديات المعقدة التي تغطي مجموعة من المسائل المترابطة المتعلقة بالأمن والشؤون الإنسانية والحوكمة والتنمية.

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
١-٣ إحراز تقدم نحو إقامة دولة ومؤسسات حكومية ديمقراطية مستدامة في تيمور - ليشتي	١-٣-١ تتمتع دعائم السيادة الأربع (منصب الرئاسة، والسلطة التنفيذية، والسلطة القضائية والبرلمان الوطني) بالقدرات المطلوبة (الموارد البشرية والنظم والعمليات والأطر القانونية والسياساتية) لاضطلاع كل منها بمسؤولياتها، مع احترام مبدأ الفصل بين السلطات وترابطها (الضوابط والموازن) وفقاً للدستور
١-٣ وضع ترتيبات تنسيق مؤسسية، كعقد اجتماعات تنسيقية منتظمة وقيام كل دعامة من هذه الدعائم بتبادل الوثائق بانتظام مع الأجهزة الأخرى	١-٣-٢ وضع ترتيبات تنسيق مؤسسية، كعقد اجتماعات تنسيقية منتظمة وقيام كل دعامة من هذه الدعائم بتبادل الوثائق بانتظام مع الأجهزة الأخرى
١-٣-٣ عمل لجنة الخدمة المدنية ولجنة مكافحة الفساد وفقاً لولايتيهما، المحددتين في الإطار القانوني، منفذتين بذلك سياسات الحكومة بشأن الإصلاح الإداري	١-٣-٣ عمل لجنة الخدمة المدنية ولجنة مكافحة الفساد وفقاً لولايتيهما، المحددتين في الإطار القانوني، منفذتين بذلك سياسات الحكومة بشأن الإصلاح الإداري
١-٣-٤ اعتماد الحكومة سياسة جديدة بشأن اللامركزية والحكم المحلي وتطبيقها	١-٣-٤ اعتماد الحكومة سياسة جديدة بشأن اللامركزية والحكم المحلي وتطبيقها
١-٣-٥ تطبيق القوانين المتعلقة بانتخابات السوكو (القرى) والبلديات في الانتخابات القروية والمحلية	١-٣-٥ تطبيق القوانين المتعلقة بانتخابات السوكو (القرى) والبلديات في الانتخابات القروية والمحلية
١-٣-٦ تطوير قدرات موظفي هيئات إدارة الانتخابات عن طريق التدريب والدعم بالمشورة وقيام لجنة الانتخابات الوطنية والأمانة التقنية للمساعدة الانتخابية بتنفيذ برنامج للتربية المدنية/تثقيف الناخبين على الصعيد الوطني	١-٣-٦ تطوير قدرات موظفي هيئات إدارة الانتخابات عن طريق التدريب والدعم بالمشورة وقيام لجنة الانتخابات الوطنية والأمانة التقنية للمساعدة الانتخابية بتنفيذ برنامج للتربية المدنية/تثقيف الناخبين على الصعيد الوطني

٣-١-٧ اعتماد وتطبيق مؤسسات الدولة ومجلس وسائط الإعلام والأطراف المعنية الأخرى لتشريعات إعلامية تعزز حرية الصحافة

٣-١-٨ وضع آليات للمشاركة بين المجتمع المدني ومؤسسات الدولة، كعقد اجتماعات منتظمة والمشاركة في لجان أو هيئات رَسختها القوانين

النواتج

- تقديم الدعم لهيئات إدارة الانتخابات، عن طريق المستشارين الدوليين والتدريب في مجالات الشؤون القانونية والعمليات وتثقيف الناخبين/التربية المدنية وتكنولوجيا المعلومات والإدارة واللوجستيات، وذلك بالتعاون مع مشروع دعم الدورة الانتخابية التيمورية التابع للبرنامج الإنمائي
- إسداء المشورة، عن طريق الاجتماعات، إلى القائمين على الانتخابات القروية والمحلية، التي ستجرى في ٦ مقاطعات على الأقل. بمشاركة تامة للمرأة، ولا سيما الفئات الضعيفة، مثل المسنات والمعوقات والأرامل، وذلك في مجال الشؤون القانونية والعمليات وتثقيف الناخبين/التربية المدنية وتكنولوجيا المعلومات والإدارة واللوجستيات
- تقديم المشورة والدعم التقني إلى الحكومة فيما يتعلق بإنشاء السلطات البلدية المحلية، وذلك عن طريق أفرقة الأمم المتحدة العاملة المواضيعية، والتوصيات المتعلقة بالسياسات، والمسااعي الحميدة للممثل الخاص للأمين العام، وإسداء المشورة إلى البلديات المنشأة حديثاً بشأن اللامركزية والحكم المحلي، مع كفالة مشاركة متكافئة للمرأة والشباب في هياكل الحكم المحلي
- تقديم المشورة والتوصيات القانونية إلى دعائم السيادة الأربع عن طريق أفرقة الأمم المتحدة العاملة المواضيعية والتوصيات المتعلقة بالسياسات والمسااعي الحميدة للممثل الخاص للأمين العام، بما في ذلك إسداء المشورة بشأن إقامة آليات للتنسيق والاتصال
- إسداء المشورة، عن طريق أفرقة الأمم المتحدة العاملة المواضيعية والتوصيات المتعلقة بالسياسات والمسااعي الحميدة للممثل الخاص للأمين العام، بشأن الإصلاح الإداري، بما في ذلك الخدمة المدنية والشفافية والمساءلة
- إسداء المشورة إلى البلديات المنشأة حديثاً، عن طريق أفرقة الأمم المتحدة العاملة المواضيعية والتوصيات المتعلقة بالسياسات والمسااعي الحميدة للممثل الخاص للأمين العام، بشأن اللامركزية والحكم المحلي، مع كفالة مشاركة متكافئة للمرأة والشباب في هياكل الحكم المحلي

- إسداء المشورة، عن طريق أفرقة الأمم المتحدة العاملة المواضيعية والتوصيات المتعلقة بالسياسات والمسااعي الحميدة للممثل الخاص للأمين العام، بشأن آليات المشاركة الفعالة للمجتمع المدني جنباً إلى جنب مع القيادة على جميع المستويات، وذلك بالتعاون مع البرنامج الإنمائي ورئاسة مجلس الوزراء
- إسداء المشورة، عن طريق أفرقة الأمم المتحدة العاملة المواضيعية والتوصيات المتعلقة بالسياسات والمسااعي الحميدة للممثل الخاص للأمين العام، بشأن برامج التربية المدنية لتعزيز مشاركة المواطنين في مجال الحوكمة، وذلك بالتعاون مع مشروع التربية المدنية للبرنامج الإنمائي
- تعزيز الاتصالات والتنسيق والحوار بين المؤسسات والأطراف المعنية في مجال الحكم الديمقراطي عن طريق عقد منتديات منتظمة للحكم الديمقراطي بالاشتراك مع الحكومة وفريق الأمم المتحدة العامل المعني بالحكم الديمقراطي الداخلي (والأفرقة الفرعية حسب الاقتضاء) ومنتديات الحوكمة الإقليمية (للإدارة اللامركزية للبلديات)، وعقد اجتماعات منتظمة لمنظمات المجتمع المدني
- تصميم وتنفيذ حملات إعلامية وبرامج دعوية على الصعيد الوطني لدعم جهود الحكومة الرامية إلى إحراز تقدم نحو إقامة دولة ومؤسسات حكومية ديمقراطية مستدامة، بما في ذلك إنتاج برامج إذاعية أسبوعية وبرامج إعلامية فيديو شهرية ومعلومات مكتوبة، مثل النشرات الصحفية والملصقات، وصحائف الوقائع والرسائل الإخبارية والنشرات وغيرها من المواد الترويجية لتوزيعها ونشرها عبر المنابر الإعلامية في مختلف أنحاء البلد وعبر الموقع الشبكي لبعثة الأمم المتحدة، وتنظيم مناسبات للتوعية المجتمعية مع المجتمع المدني والجمهور؛ وعقد مؤتمرات ومناسبات صحفية
- عقد ودعم دورات تدريبية في مجال الإعلام عن طريق ضم الشركاء الإعلاميين المحليين في تدريب الموظفين المحليين. يمكن الاتصالات والإعلام وإسداء المشورة بشأن بناء القدرات لوسائط الإعلام كي تنهض بدورها بفعالية باعتبارها جهة حارسة للمجتمع، وذلك بالتعاون مع مشروع وسائط الإعلام التابع للبرنامج الإنمائي
- عقد اجتماعات منتظمة مع الحكومة، بقيادة وزارة المالية، والشركاء في التنمية، بما في ذلك الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف وفريق الأمم المتحدة القطري، باعتبارهم الأطراف المعنية بالاتفاق الدولي/برنامج الأولويات الوطنية، لإسداء المشورة بشأن تحديد الأولويات الوطنية فيما يتصل بالحكم الديمقراطي وتنسيق آليات رصد التقدم نحو وضع هذه الأولويات موضع التنفيذ

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
٢-٣ تحسن الأوضاع الإنسانية في تيمور - ليشتي	٣-٢-١ قيام المدير الوطني لإدارة الكوارث ومركز عمليات مواجهة الكوارث بتنسيق إجراءات التصدي للكوارث الطبيعية والأزمات من أجل تقديم مساعدة إنسانية محددة الأهداف للسكان المتضررين
	على المستوى المحلي، قيام اللجنة المحلية لإدارة الكوارث بتنسيق اجتماعات جميع الأطراف المعنية؛ وعلى الصعيد الوطني، قيام نائب رئيس الوزراء بتنسيق أعمال اللجنة الوزارية المشتركة لإدارة الكوارث
	٣-٢-٢ عودة جميع المشردين داخلياً، الموزعين على ٦٣ مخيماً في ديلي وبوكاو عقب أزمة عام ٢٠٠٦ (نحو ٥٠٠ ١٦ أسرة مسجلة لتلقي المساعدات في إطار استراتيجية الإنعاش الوطني التي وضعتها الحكومة)، إلى ديارهم أو نقلهم إلى مآوي بديلة أكثر استدامة
	٣-٢-٣ مواصلة تنفيذ الحكومة لاستراتيجية الإنعاش الوطني عن طريق تخصيص مجموعة من المساعدات الإنعاشية للمشردين داخلياً، وعن طريق التحاور والوساطة، وتطبيق تدابير أمنية، وإنشاء نظام للحماية الاجتماعية
	٣-٢-٤ تعزيز القدرة الوطنية على التصدي للكوارث الطبيعية عن طريق وحدة الشؤون الإنسانية التي ستستمر في مساعدة مركز عمليات مواجهة الكوارث، في حال وقوع كارثة ما، عن طريق تقديم المشورة والخبرة والمساعدة في توزيع المعونة الإنسانية في الوقت المناسب وبطريقة فعالة؛ والعمل عن كثب مع المديرية الوطنية لإدارة الكوارث من أجل كفالة الحفاظ على صلات جيدة مع مجتمع المساعدة الإنسانية الدولي؛ ومساعدة الحكومة على إعداد خطة طوارئ واضحة وعملية

النواتج

- التنسيق مع الحكومة وفريق الأمم المتحدة القطري والشركاء في مجال المساعدة الإنسانية، وإسداء المشورة إليهم، وذلك عن طريق عقد اجتماعات منتظمة مع نائب رئيس الوزراء وغيره من الوزراء المعنيين، وعقد اجتماعات شهرية للجنة تنسيق الشؤون الإنسانية

- تقديم المشورة والدعم إلى الحكومة عن طريق عقد اجتماعات منتظمة مع مختلف الوزراء المعنيين، ومع المستشارين الدوليين في هذا المجال، ودعم تنظيم معتكفات وطنية وإعداد ورقات سياسات بشأن تنفيذ استراتيجية الإنعاش الوطني
- إصدار تقارير نصف شهرية عن الحالة الإنسانية وتوزيعها على الحكومة والشركاء والجهات المانحة
- تقديم الدعم إلى الحكومة في تنظيم بعثات تقييم متعددة القطاعات، عند اللزوم، لتحديد عدد الأشخاص المتضررين الذين يحتاجون إلى مواد الإغاثة، وذلك عبر تنسيق المساعدة وصرف مواد الإغاثة المتوافرة لدى الحكومة والمنظمات الدولية، ومساعدة المديرية الوطنية لإدارة الكوارث على تنظيم اجتماعات تضم ممثلي مجتمع المساعدة الإنسانية الدولي، إذا اقتضى الأمر ذلك، من أجل الاستجابة في الوقت المناسب
- الدعوة باستمرار لقيام البعثة برصد حالة المشردين داخليا بعد عودتهم/إعادة توطينهم، وذلك عن طريق عقد الاجتماعات وتوفير المشورة ونقاط الحوار وورقات الإحاطة المقدمة إلى نائب الممثل الخاص للأمين العام/منسق الشؤون الإنسانية دعماً لمساعيهِ الحميدة مع الحكومة
- تقديم المشورة والدعم إلى المديرية الوطنية لإدارة الكوارث لتعزيز القدرة الوطنية على التصدي للكوارث الطبيعية
- عقد اجتماعات منتظمة مع الحكومة، بقيادة وزارة المالية، والشركاء في التنمية، بما في ذلك الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف وفريق الأمم المتحدة القطري، باعتبارهم الأطراف المعنية بالاتفاق الدولي/برنامج الأولويات الوطنية، لإسداء المشورة بشأن تحديد الأولويات الوطنية فيما يتصل بالمساعدة الإنسانية وتنسيق آليات رصد التقدم نحو وضع هذه الأولويات موضع التنفيذ
- تصميم وتنفيذ حملات إعلامية على الصعيد الوطني لدعم جهود الحكومة الرامية إلى تحسين الأوضاع الإنسانية، بما في ذلك إنتاج برامج إذاعية أسبوعية وبرامج إعلامية فيديو شهرية ومعلومات مكتوبة، مثل النشرات الصحفية والملصقات وصحائف الوقائع والرسائل الإخبارية والنشرات وغيرها من المواد الترويجية لتوزيعها ونشرها عبر المنابر الإعلامية في مختلف أنحاء البلد وعبر الموقع الشبكي للبعثة؛ وتنظيم مناسبات للتوعية المجتمعية مع المجتمع المدني والجمهور؛ وعقد مؤتمرات ومناسبات صحفية

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
٣-٣	إحراز تقدم في الحد من الفقر وتحقيق نمو اقتصادي في تيمور - ليشتي ٣-٣-١ تطبيق الحكومة لشبكات أمان أكثر فعالية تستهدف أضعف الفئات السكانية وأفقرها، ولسياسات تراعي مصالح المعوزين والفقراء من أجل الحد من الفقر وتحقيق نمو اقتصادي مستدام

- ٣-٣-٢ تحسين نظم تنفيذ الميزانية الوطنية لتحسين تقديم الخدمات كما يتضح من قيام جميع الوزارات بتسجيل مدفوعات نقدية تتجاوز ٥٠ في المائة من ميزانيتها السنوية
- ٣-٣-٣ تعزيز فرص توظيف الشباب في ديلي والمقاطعات

النواتج

- إسداء المشورة إلى الحكومة عن طريق عقد اجتماعات منتظمة بشأن خطة التنمية الوطنية الاستراتيجية (٢٠٠٨-٢٠١٢) وتنفيذها بطريقة فعالة من أجل تحقيق نمو اقتصادي مستدام، وبشأن استراتيجيات وبرامج الحد من الفقر، والسير قُدمًا
- إسداء المشورة إلى الحكومة، عن طريق عقد اجتماعات منتظمة مع وزير الدولة للموارد الطبيعية، بشأن الاستغلال الفعال لإيرادات النفط والغاز في مشاريع أو برامج ذات علاقة بالحد من الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي
- إسداء المشورة إلى الحكومة بشأن تنفيذ الميزانية، عن طريق عقد اجتماعات منتظمة مع وزارة المالية، وفريق الأمم المتحدة القطري، والمؤسسات المالية الدولية، والجهات المانحة
- إسداء المشورة بشأن إدماج البرامج القطرية للمؤسسات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة في خطة التنمية الوطنية الاستراتيجية (٢٠٠٨-٢٠١٢)، عن طريق المشاركة في الأفرقة العاملة الثلاثة التابعة لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية
- إسداء المشورة وتيسير الدعم الدولي لبناء القدرات في مجال التنمية الاقتصادية الاجتماعية، عن طريق عقد اجتماعات منتظمة مع الجهات المانحة، وفريق الأمم المتحدة القطري، والقطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية الدولية
- عقد اجتماعات منتظمة مع الحكومة، بقيادة وزارة المالية، والشركاء في التنمية، والجهات المانحة، وفريق الأمم المتحدة القطري، باعتبارهم الأطراف المعنية بالاتفاق الدولي/برنامج الأولويات الوطنية، لإسداء المشورة بشأن تحديد الأولويات الوطنية فيما يتصل بالإنعاش والنمو على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، وتنسيق آليات رصد التقدم نحو وضع هذه الأولويات موضع التنفيذ
- إسداء المشورة إلى الحكومة والجهات المانحة الدولية وفريق الأمم المتحدة القطري بشأن الربط الفعال بين برنامج الأولويات الوطنية وبين خطة التنمية الوطنية الاستراتيجية (٢٠٠٨-٢٠١٢) والميزانية السنوية للدولة

- إسداء المشورة إلى الحكومة بشأن تنفيذ خطة عمل ترمي إلى إيجاد فرص عمل للشباب، وذلك عن طريق المشاركة في الأفرقة العاملة المعنية بخطة التنمية الوطنية وفي البرنامج الوطني لتوظيف الشباب وتطوير مهاراتهم التابع لوزارة العمل، ومنظمة العمل الدولية والبرنامج الإنمائي
- إسداء المشورة بشأن السياسات والتشريعات المعززة للاستثمار المحلي والأجنبي، وذلك عن طريق عقد اجتماعات منتظمة مع وزارة الاقتصاد والتنمية
- تصميم وتنفيذ حملات إعلامية على الصعيد الوطني لدعم جهود الحكومة الرامية إلى الحد من الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي، بما في ذلك إنتاج برامج إذاعية أسبوعية وبرامج إعلامية فيديو شهرية ومعلومات مكتوبة، مثل النشرات الصحفية والملصقات وصحائف الوقائع والرسائل الإخبارية والنشرات وغيرها من المواد الترويجية لتوزيعها ونشرها عبر المنابر الإعلامية في مختلف أنحاء البلد وعبر الموقع الشبكي للبعثة؛ وتنظيم مناسبات للتوعية المجتمعية مع المجتمع المدني والجمهور؛ وعقد مؤتمرات ومناسبات صحفية

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
٤-٣ تعزيز قدرة قطاع العدل في تيمور - ليشتي	٣-٤-١ تطبيق حكومة تيمور - ليشتي لقانون قضاء الأحداث وقانون مكافحة العنف العائلي، ثم قيام الجهات الفاعلة القانونية بتطبيق القانون الجديد، إنشاء هياكل الدعم التي ينص عليها القانون، وتدريب الجهات الفاعلة القانونية على القانون الجديد
	٣-٤-٢ قيام الحكومة، بدعم من البعثة، عند الاقتضاء، بتنظيم مزيد من الدورات التدريبية للمحامين الخاصين بشأن القانون الخاص
	٣-٤-٣ زيادة عدد القضايا المعالجة من خلال النظام القانوني، ولا سيما قضايا الاعتداء الجنسي والعنف العائلي، بنسبة ٢٠ في المائة، وخفض حجم القضايا المتراكمة التي ينتظر الحكم فيها بنسبة ١٠ في المائة
	٣-٤-٤ تنفيذ الحكومة خطة استراتيجية لتعزيز نظام السجون، بما يمكن من تحسين القدرات الإدارية على اتخاذ القرارات المناسبة، وزيادة عدد البرامج لصالح السجناء، وتعزيز أمن السجون
	٣-٤-٥ تنفيذ الأولويات الوطنية للحكومة في قطاع العدل

النواتج

- إسداء المشورة إلى الحكومة، عن طريق التعليقات والآراء القانونية والمقترحات والمشاركة في حلقات العمل والحلقات الدراسية والاجتماعات، بما في ذلك تقديم المساعدة التقنية، بشأن القانون الجديد وسبل تنفيذه، وبشأن المسائل المتصلة بكفالة العدل بين الجنسين بطرق منها توظيف النساء في الدوائر القضائية والقانونية
- ترؤس اجتماعات شهرية للفريق العامل المعني بقطاع العدل (بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونيسيف) بهدف تنسيق السياسات المتعلقة بقطاع العدل والمساعدات الدولية المقدمة لهذا القطاع
- تشكيل فريق عامل وطني - دولي مشترك معني بقطاع العدل، يضم ممثلين لمختلف الجهات المعنية، لعقد اجتماعات ربع سنوية بشأن المسائل المتصلة بقطاع العدل، بما في ذلك أولويات الحكومة
- إسداء المشورة إلى الحكومة بشأن المسائل المتصلة بكفالة العدل بين الجنسين، ومن ذلك توظيف النساء في الدوائر القضائية والقانونية
- تقديم دعم متواصل إلى الفريق العامل المشترك بين مكتب المدعي العام والأمم المتحدة المعني بالمسائل المتصلة بمحاكمة أفراد الشرطة، وذلك عن طريق عقد اجتماعات نصف شهرية أو شهرية حسب الاقتضاء، وتنظيم دورات تدريبية وحلقات دراسية وحلقات عمل لفائدة الممارسين القانونيين، بتعاون وثيق مع مركز التدريب القانوني التابع للحكومة
- إسداء المشورة إلى الحكومة بشأن تنفيذ خطة استراتيجية لتعزيز نظام السجون، وذلك عن طريق عقد اجتماعات منتظمة ومتابعة المسائل الناشئة عنها مع مديري السجون ومديريها التنفيذيين
- إسداء المشورة عن طريق الحوار المتواصل وتوفير مواد توجيهية لوحدة الشرطة الوطنية المعنية بالضعفاء، وذلك لتحسين جمع إحصاءات الجريمة وتحليلها، وبخاصة ما يتصل بالعنف العائلي وقضاء الأحداث
- مواصلة إسداء المشورة عن طريق الفريق العامل المشترك بين مكتب المدعي العام والأمم المتحدة الذي يرصد التوصيات المقدمة من الأمم المتحدة إلى دوائر الادعاء بشأن إدارة الملفات وترتيب القضايا حسب الأولوية وخفض حجم القضايا المتراكمة بنسبة ٢٠ في المائة، ويساعد على تنفيذ هذه التوصيات، وذلك بتنسيق وثيق مع البرنامج الإنمائي
- تعزيز التعاون عن طريق تنظيم أنشطة للتدريب والتوعية مشتركة مع منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك على الصعيد المحلي، وبخاصة مع المنظمات النسائية والشبابية، من أجل التوعية القانونية وتعزيز سبل منع الجريمة
- إسداء المشورة التقنية، عن طريق المشاركة في حلقات العمل/الحلقات الدراسية ودعم إعداد مقترح، يشمل إطارا قانونيا، إلى الحكومة بشأن الخيارات المتاحة لإقامة صلات محتملة بين آليات العدالة التقليدية ونظام العدالة الرسمي، وذلك بهدف وضع إطار قانوني

- عقد اجتماعات منتظمة مع الحكومة، بقيادة وزارة المالية، والشركاء في التنمية، بما في ذلك الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف وفريق الأمم المتحدة القطري، باعتبارهم الأطراف المعنية بالاتفاق الدولي/برنامج الأولويات الوطنية، لإسداء المشورة بشأن تحديد الأولويات الوطنية فيما يتصل بقطاع العدل وتنسيق آليات رصد التقدم نحو وضع هذه الأولويات موضع التنفيذ
- تصميم وتنفيذ حملات إعلامية وبرامج تربية مدنية على الصعيد الوطني لدعم جهود الحكومة الرامية إلى تعزيز قدرة قطاع العدل، بما في ذلك إنتاج برامج إذاعية أسبوعية وبرامج إعلامية فيديو شهرية ومعلومات مكتوبة، مثل النشرات الصحفية والملصقات وصحائف الوقائع والرسائل الإخبارية والنشرات وغيرها من المواد الترويجية لتوزيعها ونشرها عبر المنابر الإعلامية في مختلف أنحاء البلد وعبر الموقع الشبكي للبعثة؛ وتنظيم مناسبات للتوعية المجتمعية مع المجتمع المدني والجمهور، وعقد مؤتمرات ومناسبات صحفية

العوامل الخارجية

استمرار استقرار الحالة السياسية؛ واستمرار تحسن الحالة الأمنية؛ ومواصلة الحكومة دعم ثقافة الحكم الديمقراطي بوسائل منها اعتماد سياسات وتشريعات بشأن إصلاح القطاع العام وبشأن الانتخابات ووسائل الإعلام؛ ومواصلة المجتمع الدولي تقديم المساعدة الإنسانية والإغاثية؛ ومواصلة الحكومة توفير الموارد البشرية والمالية للجهات الفاعلة في المجال الإنساني وللمؤسسات المشاركة في عمليات العودة الدائمة للمشردين داخليا وإعادة توطينهم، وللوزارات المشاركة في التصدي للكوارث الطبيعية و/أو حالات النزاع؛ وإحراز تقدم في مجال الحوكمة السياسية والاقتصادية أو الحفاظ على ما أُحرز من تقدم في هذا المجال

الجدول ٤

الموارد البشرية: العنصر ٣، الحوكمة والتنمية وتنسيق الشؤون الإنسانية

الموظفون الدوليون										
وكيل أمين عام - أمين مد-٢ - ف-٥ - ف-٣ - الخدمة الخدمات خدمات المجموع الموظفون الأمم المتحدة عام مساعد مد-١ - ف-٤ - ف-٢ الميدانية العامة الأمن الفرعي الوطني ^١ المتحد المجموع										
مكتب المساعدة الانتخابية										
الوظائف المعتمدة للفترة										
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
٢٠٠٩/٢٠٠٨										
الوظائف المقترحة للفترة										
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
٢٠١٠/٢٠٠٩										
صافي التغير										
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
مكتب دعم الحكم الديمقراطي										
الوظائف المعتمدة للفترة										
-	١	١٠	١	٥	-	-	١٧	١٢	٣	٣٢
٢٠٠٩/٢٠٠٨										

الموظفون الدوليون										
الموظفون المدنيون	وکیل أمين عام - أمين مد- ٢ - ف- ٥ - ف- ٣ - الخدمة العامة الأمن الفرعي	الموظفون الوطنیون ^(أ)	الموظفون الأمم المتحدة	متطوعو الأمم المتحدة						
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩	١	١٠	٢	٥	-	-	١٨	١٥	٣	٣٦
صافي التغير	-	-	١	-	-	-	١	٣	-	٤
وحدة الشؤون الإنسانية										
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠٠٩/٢٠٠٨	-	١	١	١	-	-	٣	١	-	٤
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩	-	-	-	-	-	(١)	٢	١	-	٣
صافي التغير	-	-	-	-	-	(١)	(١)	-	-	(١)
وحدة الشؤون الجنسانية										
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠٠٩/٢٠٠٨	-	١	-	-	-	-	١	٢	-	٣
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩	-	١	١	-	-	-	٢	٢	١	٥
صافي التغير	-	-	-	-	-	-	١	-	١	٢
قسم دعم إقامة العدل										
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠٠٩/٢٠٠٨	-	٥	-	١	-	-	٦	٢	-	٨
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩	-	٥	-	١	-	-	٦	٤	-	١٠
صافي التغير	-	-	-	-	-	-	-	٢	-	٢
المجموع										
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠٠٩/٢٠٠٨	١	١٧	٢	٧			٢٧	١٧	٣	٤٧
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩	١	١٧	٤	٦			٢٨	٢٢	٤	٥٤
صافي التغير	-	-	٢	(١)	-	-	١	٥	١	٧

(أ) يشمل الموظفون الوطنيين من الفئة الفنية والموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة.

الموظفون الدوليون: زيادة وظيفة واحدة

الموظفون الوطنيون: زيادة ٥ وظائف

متطوعو الأمم المتحدة: زيادة وظيفة واحدة

مكتب دعم الحكم الديمقراطي

الموظفون الدوليون: زيادة وظيفة واحدة

الموظفون الوطنيون: زيادة ٣ وظائف

٥٠ - تعتزم حكومة تيمور - ليشتي تنفيذ عملية إصلاح كبيرة في التنظيم الإداري والإدارة الإقليمية على الصعيد دون الوطني، وذلك بتطبيق سياسة اللامركزية والحكم المحلي. وتقتترح الحكومة تشكيل حكومة محلية بلدية من مستوى واحد لتشكيل وحدات إدارية جديدة موحدة وفعالة، مع إنشاء مجالس نيابية توفر عناصر حكم ديمقراطي مهمة على صعيد البلديات. وبالنظر إلى عدم كفاية الموارد البشرية والخبرات على الصعيد المحلي، فإن مكتب دعم الحكم الديمقراطي سيرصد هذه العملية عن كثب ويسدي المشورة اللازمة في المجال التقني وفي مجال السياسات. ولمساعدة حكومة تيمور - ليشتي في عملية الإصلاح على الصعيد المحلي، يُقترح إنشاء ثلاث وظائف إضافية وطنية للبحث والرصد على صعيد المقاطعات (موظفون وطنيون من الفئة الفنية) ووظيفة واحدة للتنسيق الإقليمي (ف-٣).

٥١ - فالملاك الحالي (٤ موظفين لشؤون البحث والرصد الوطني على صعيد المقاطعات) لا يغطي سوى ٤ مقاطعات من أصل ١٣ مقاطعة (أوكيوسي وسواي وكوفاليميا وبوكاو). وبسبب الطرق الوعرة والمسافات الطويلة، فإن الموظفين الوطنيين من الفئة الفنية المتمركزين في هذه المقاطعات لا يستطيعون زيارة المقاطعات التسع الأخرى بصفة منتظمة. ولذلك، يُقترح إضافة ٣ وظائف لموظفين وطنيين من الفئة الفنية لتغطية مقاطعات لاوتم وفيكيكي ومانوفاهي. وتقع هذه المقاطعات الثلاث في الجنوب الشرقي للبلد، ومن الصعب الوصول إليها انطلاقاً من المكاتب الإقليمية لوحدة دعم الحكم الديمقراطي. وتشمل المهام الأساسية لهذه الوظائف الثلاث رصد البرامج الإنمائية المحلية الجاري تنفيذها، واجتماعات المجالس على صعيد القرى والمقاطعات الفرعية والمقاطعات، وإنشاء المجالس والهيئات البلدية، وتقديم تقارير يومية في هذا الشأن إلى مقر المكتب في ديلي. وبمجرد استقدام هؤلاء الموظفين الوطنيين من الفئة الفنية، سيشاركون في موقع واحد مع شرطة الأمم المتحدة في مكاتبها المحلية، ويسافرون إلى القرى، عند الضرورة، برفقة أفراد من الشرطة المحلية التابعة للبعثة، وهو ما سيخفض الحاجة إلى توفير مرافق مكتبية ومركبات إضافية.

٥٢ - وكما ذكر أعلاه، سيعين ما مجموعه سبعة موظفين وطنيين من الفئة الفنية للبحث والرصد الوطني في المقاطعات/البلديات السبع الواقعة خارج ديلي. وبالنظر إلى الحالة في البلد، فإنه من الأساسي تقديم الدعم والتوجيه والتدريب إلى هؤلاء الموظفين الوطنيين

من الفئة الفنية، بصفة منتظمة، في المقاطعات. ولذلك، يُقترح إنشاء وظيفة موظف تنسيق إقليمي (ف-٣) لزيارة الموظفين الوطنيين من الفئة الفنية السبعة بصفة منتظمة وتقديم الإرشاد المهني والتوجيه اللازم لهم. ولكفالة فعالية الحكم اللامركزي، سيعمل موظف التنسيق الإقليمي على سد الفجوة بين السلطات والمجتمعات المحلية، وبخاصة بين النساء والفئات المهمشة، من جهة، والسلطات المحلية والوزارات المعنية، من جهة أخرى. وسيقوم شاغل هذه الوظيفة أيضاً بإسداء المشورة التقنية إلى السلطات المحلية دعماً لجهودها في مجال بناء القدرات. وسيعمل موظف التنسيق الإقليمي انطلاقاً من بوكاو، ويقدم الدعم أيضاً للبلديات المنشأة حديثاً في المقاطعات الشرقية، جنباً إلى جنب مع الموظفين الوطنيين من الفئة الفنية.

وحدة الشؤون الإنسانية

الموظفون الدوليون: نقصان وظيفة واحدة

٥٣ - بعد استعراض احتياجات وحدة الشؤون الإنسانية من الموظفين، يُقترح إلغاء وظيفة مساعد إداري (خدمة ميدانية).

وحدة الشؤون الجنسانية

الموظفون الدوليون: زيادة وظيفة واحدة

متطوعو الأمم المتحدة: زيادة وظيفة واحدة

٥٤ - يشمل الملاك الوظيفي المعتمد لوحدة الشؤون الجنسانية مستشاراً أقدم للشؤون الجنسانية (ف-٤)، وموظفين وطنيين، وموظفاً وطنياً من الفئة الفنية، ومساعداً إدارياً (من فئة الخدمات العامة). وبالنظر إلى حجم العمل والاهتمام بجميع الأمور المتصلة بتعميم مراعاة المنظور الجنساني داخل البعثة إلى جانب دعم مكتب وزير الدولة لشؤون تعزيز المساواة والأنشطة التي يضطلع بها لوضع استراتيجية وطنية، فإن ذلك لا يترك متسعاً من الوقت لإجراء عملية التشاور والتعبئة الواسعة النطاق من أجل وضع خطة عمل وطنية تنفيذاً لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وقد اكتسب مكتب وزير الدولة لشؤون تعزيز المساواة، خلال السنتين الأخيرتين، خبرة في هذا المجال، وعيّن مسؤولين عن تنسيق الشؤون الجنسانية في جميع الوزارات. وبالنظر إلى ما أبدوه من استعداد وإلى تزايد الطلب على الأنشطة المتصلة ببناء القدرات، فإن ذلك يتطلب من البعثة تقديم مزيد من الدعم. ويقتضي ذلك، إلى جانب الأنشطة الإضافية المتصلة بالشؤون الجنسانية، توفيروظيفتين إضافيتين لموظفين للشؤون الجنسانية (١ برتبة ف-٣ و ١ من متطوعي الأمم المتحدة) لتمكين الوحدة من أداء المهام المسندة إليها.

٥٥ - وسيقوم موظف الشؤون الجنسانية (ف-٣) بإسداء المشورة التقنية لوضع خطة العمل الوطنية، مع تيسير مختلف العمليات المتصلة بالتعبئة لاستراتيجية مستدامة وصياغتها وتنفيذها. وسيقوم شاغل هذه الوظيفة أيضا بإقامة صلات مع شركاء من الحكومة والمجتمع المدني، ومع البرنامج الإنمائي والصندوق الإنمائي للمرأة، وذلك من أجل إدماج المرأة وكفالة زيادة مشاركة وتمثيل النساء التيموريات على جميع مستويات اتخاذ القرارات في المؤسسات الوطنية والإقليمية. وسيقوم موظف الشؤون الجنسانية أيضا بالتنسيق مع الجهات ذات الصلة، من شركاء حكوميين ومجتمع مدني ومنظمات نسائية غير حكومية، ولا سيما منظمة ريديفيتو، تيمور - ليشتي، من أجل وضع خطة العمل الوطنية للأنشطة الإرشادية لتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

٥٦ - وسيقوم موظف الشؤون الجنسانية بمساعدة الوحدة عن طريق الاضطلاع بما يلزم من أنشطة دعوية وإجراءات إصلاحية في مجال العنف القائم على نوع الجنس، وتقديم نصائح سديدة ومعلومات صحيحة للنساء في تيمور - ليشتي. وسيسهم شاغل الوظيفة أيضا في وضع مؤشرات الرصد والتقييم، وكذلك وضع نظام لتقييم أثر المشورة السياساتية والمساعدة المقدمة إلى مكتب وزير الدولة لشؤون تعزيز المساواة، وبعثة الأمم المتحدة وفريق الأمم المتحدة القطري، وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية والخطة الإنمائية/برنامج الأولويات الوطنية والخطط القطاعية.

قسم دعم إقامة العدل

الموظفون الوطنيون: زيادة وظيفتين

٥٧ - بعد استعراض احتياجات قسم دعم إقامة العدل من الموظفين، يُقترح إنشاء وظيفتين لموظفين وطنيين من الفئة الفنية على أن يكون لدى شاغليهما شهادات جامعية ومهارات قانونية قوية وكفاءة في اللغة الوطنية من أجل توثيق الاتصال بالحكومة والبرلمان والأوساط القانونية والشرطة، فضلا عن سائر المنظمات التي قد يكون لها تأثير على إقامة العدل في تيمور - ليشتي، بما في ذلك القضاة والمدعون العامون ومحامو الدفاع والمحامون الخاصون ومنظمات المجتمع المدني. وسيعزز الموظفان الوطنيان من الفئة الفنية بصورة كبيرة قدرة القسم على جمع المعلومات وتحديد الثغرات والتواصل الفعال مع السلطات الوطنية استنادا إلى الوقائع اللغوية والثقافية والاجتماعية، مما أدى إلى قيام علاقات أفضل علما بأن هذه العناصر والمهارات المحددة التي يقدمها الموظفون الوطنيون من الفئة الفنية ستساعد البعثة على تنفيذ ولايتها بصورة أساسية وفريدة. وعلاوة على ذلك، فإن إنشاء هاتين الوظيفتين هو دعم

لإطار إضفاء الطابع الوطني على موظفي الأمم المتحدة، من أجل بناء القدرات المحلية والمساهمة في السيطرة الوطنية على قطاع العدالة.

العنصر ٤: الدعم

٥٨ - خلال فترة الميزانية، يوفر عنصر الدعم في البعثة خدمات لوجستية وإدارية وأمنية تتسم بالفعالية والكفاءة دعماً لتنفيذ ولاية البعثة عن طريق إنجاز النواتج ذات الصلة وتحسين الخدمات، بالإضافة إلى تحقيق المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة. وسيقدم الدعم للقوام المأذون به، البالغ ١٠٤٥ من أفراد شرطة الأمم المتحدة، و ٥٦٠ فرداً من أفراد وحدات الشرطة المشكلة، فضلاً عن ملاك الموظفين المدنيين الفنيين المكون من ٤٥٥ موظفاً دولياً و ٩٩٦ موظفاً وطنياً و ١٤٦ من متطوعي الأمم المتحدة. وسيشتمل نطاق الدعم على جميع خدمات الدعم بما في ذلك تنفيذ برنامجي السلوك والانضباط وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وإدارة شؤون الموظفين، والرعاية الصحية، وصيانة وإنشاء مرافق المكاتب والإيواء، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وعمليات النقل الجوي والبحري، مع إدراج قدرة للبحث والإنقاذ والإجلاء الطبي الجوي على مدار الساعة، وعمليات الإمداد وإعادة الإمداد، وتوفير خدمات الأمن على نطاق البعثة.

الإإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
١-٤ تقديم الدعم اللوجستي والإداري والأمني للبعثة على نحو يتسم بالكفاءة والفاعلية	١-٤-١ انخفاض موجودات قطع غيار السيارات من ٧,٥ في المائة من قيمة مخزون السيارات في الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩ إلى ٥ في المائة في الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠
	١-٤-٢ انخفاض استهلاك وقود المولدات من ٥,٣ ملايين لتر في الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩ إلى ٤ ملايين لتر في الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠
	١-٤-٣ انخفاض استهلاك القرطاسية بنسبة ١٠ في المائة، من ٥٠٠ ٧٣٢ دولار في الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩ إلى ٣٨٧ ٧٠٠ دولار في الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠
	١-٤-٤ تراجع عدد الإجلاءات الطبية الطارئة من ٥٤ في الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩ إلى ٤٣ في الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠
	١-٤-٥ انخفاض الوقت اللازم لتجهيز طلبات الخرائط من ٣ أيام إلى يومين

النواتج

إدخال تحسينات على الخدمة

- الأخذ بممارسات معززة لإدارة قطع الغيار تشمل تعقب أنماط استهلاك السلع السريعة الحركة والبطيئة الحركة
- تنفيذ ممارسات تشغيلية معززة للتقليل إلى أدنى حد من تأثيرات البعثة في البيئة، بما في ذلك اعتماد درجات حرارة دنيا للمكيفات تتراوح ما بين ٢٣ و ٢٤ درجة، ووضع سياسات عامة لترشيد استخدام الورق مثل الطباعة على وجهي الورقة، وإعادة استخدام الأوراق المطبوعة على وجه واحد، والتحرير الإلكتروني، واستخدام وظيفة الاستعراض الأولى للطباعة، ثم الطباعة عند الاقتضاء
- تنفيذ "نظام تقديم الطلبات الإلكتروني الشهري" في البعثة للحصول على القرطاسية والمعدات المكتبية
- وضع برنامج شامل للتدريب والتوعية لفائدة موظفي البعثة يشمل التثقيف بشأن حمى الضنك، والوقاية من الملاريا والتدريب العام في مجال الصحة وتحري فيروس نقص المناعة البشرية والتوعية بالفيروس، والتدريب على الإسعاف الأولي والصرف الصحي
- إتاحة كافة الخرائط على مواقع البعثة في الإنترنت واستكمال بيانات تقييم الطرق المتعلقة بطرق الإمداد الرئيسية وطرق الإمداد الثانوية التي تستخدمها البعثة

الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة والموظفون المدنيون

- تمركز قوة قوامها المأذون ٥٦٠ فردا من أفراد وحدة الشرطة المشكلة، و ١٠٤٥ فردا من أفراد شرطة الأمم المتحدة و ٣٤ ضابطا من ضباط الاتصال العسكري وضباط الأركان وتناوبها وإعادتها إلى الوطن
- التحقق من المعدات المملوكة للوحدات ومن الاكتفاء الذاتي المتعلق بـ ٥٦٠ فردا من أفراد وحدة الشرطة المشكلة وتقديم تقارير عن ذلك
- توفير حصص الإعاشة ومياه الشرب لما مجموعه ٥٦٠ فردا من أفراد وحدة الشرطة المشكلة
- إدارة ما متوسطه ١٥٩٧ من الموظفين المدنيين (منهم ٤٥٥ موظفا دوليا، و ٩٩٦ موظفا وطنيا و ١٤٦ من متطوعي الأمم المتحدة)
- تنفيذ برنامج للسلوك والانضباط لجميع الأفراد العسكريين، وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين، بما يشمل التدريب، والوقاية، والرصد، وتقديم توصيات بشأن إجراءات الجبر عند ارتكاب سوء السلوك

المرافق والهياكل الأساسية

- تشييد/تحسين مباني المرافق العامة والمباني الخاصة بالأمن، ومباني أخرى متنوعة، وإقامة الهياكل الأساسية للمرافق العامة ومرافق الإمداد بالمياه وتخزينها في ١٤٥ مبنى على ٥٩ قطعة أرض على نطاق منطقة البعثة

- صيانة المعسكرات لما مجموعه ٥٦٠ فردا من أفراد الشرطة المشكلة في كل من ديلي، وباوكاو ومالينا
- صيانة أماكن العمل في مراكز الدعم الإقليمية في ٤ مواقع رئيسية هي (باوكاو، وسواي، ومالينا، وأويكوسي)
- صيانة مدرج واحد للطائرات للسماح بالتشغيل الآمن للطائرات المتوسطة الحجم الثابتة الجناحين التي تستغرق مدة قصيرة في الإقلاع والهبوط وفقا لقواعد الطيران بالرؤية المجردة فمارا
- صيانة أماكن مقار البعثة في ثكنات أوبريغادو في ديلي، بغية تحقيق النشر الكامل للأفراد المدنيين والأفراد العسكريين وأفراد شرطة الأمم المتحدة
- صيانة مباني مكتب "الاتصال مع مراكز القيادة الخلفية" في داروين، بأستراليا
- صيانة القدرة في مجال المعلومات الجغرافية من أجل توفير خدمات رسم الخرائط وإعدادها على مستوى البلد بأكمله لجميع عناصر البعثة وغيرها من الوكالات الشريكة، ويشمل ذلك البيانات المتعلقة بالطرق والجسور على طول ٣ طرق إمداد رئيسية (باوكاو ومالينا وسواي) و ١٣ طريق إمداد ثانوي، بما في ذلك ٥ مراكز دعم إقليمية و ١٣ عاصمة مقاطعة
- إجراء الإصلاحات الرئيسية للهياكل الأساسية القائمة للنقل البري، حسب الاقتضاء، بهدف تمكين جميع عناصر البعثة التي جرى نشرها، ومن بينها شرطة الأمم المتحدة وضباط فريق الاتصال العسكري، من مواصلة التحركات الخاصة بالعمليات

النقل البري

- تشغيل وصيانة ٨٩٦ مركبة تملكها الأمم المتحدة، من بينها ٤ مركبات مدرعة و ١٧ مقطورة، عن طريق ورشة في ديلي وأربع ورش في مناطق البلد
- توفير الوقود والزيوت ومواد التشحيم لما يبلغ في المتوسط ٨٧٩ مركبة تملكها الأمم المتحدة و ١٤٧ مركبة مملوكة للوحدات
- تنظيم حملة سنوية لتوعية السائقين بشأن سلامة الطرق موجهة إلى جميع أفراد البعثة المأذون لهم بقيادة المركبات المملوكة للأمم المتحدة

النقل الجوي

- صيانة وتشغيل خمس طائرات تجارية ذات أجنحة دوارة وطائرتين ذواتي أجنحة ثابتة في منطقة البعثة في مطار ديلي، بما في ذلك خدمات الإنقاذ والإجلاء الطبي الجوية
- توفير الوقود والزيوت ومواد التشحيم لـ ٥ طائرات ذات أجنحة دوارة وطائرتين ذواتي أجنحة ثابتة

الاتصالات

- دعم وصيانة شبكة من السواتل تتألف من مركز واحد للمحطات الأرضية في ديلي (١٢ فتحة طرفية صغيرة جدا) مع قنوات اتصال مع قاعدة الأمم المتحدة للجستيات في برينديزي، بإيطاليا، ومقر الأمم المتحدة في نيويورك، و ١٣ موقعا نائيا (بعثة واحدة في المقر و ٤ مراكز دعم إقليمية و ٨ مواقع لشرطة الأمم المتحدة) ضمن منطقة البعثة لتوفير الاتصالات الصوتية والاتصالات عبر الفاكس، وعن طريق نقل البيانات، والتداول بالفيديو
- دعم وصيانة شبكة أجهزة الاتصال اللاسلكي المرسل والمستقبل ذات التردد العالي جدا (VHF) والتردد العالي (HF)، مكونة من ٦٥ جهازا لإعادة الإرسال و ١٠٨ محطات قاعدية ذات تردد عال جدا (VHF)، و ٧٩ محطة قاعدية ذات تردد عال (HF)، و ٩٤٨ جهازا من أجهزة الاتصال اللاسلكي المتنقلة ذات التردد العالي جدا (VHF) و ٥٢٣ من الأجهزة ذات التردد العالي (HF) و ٥٣٧ ٢ جهازا من الأجهزة اللاسلكية اليدوية
- دعم وصيانة شبكة هاتف قادرة على تحويل المكالمات الهاتفية تلقائيا في جميع أنحاء منطقة البعثة تشمل ١ ٧٠٠ خط هاتفي فرعي
- دعم وصيانة نظام اتصالات سلكية ولاسلكية متنقل وقابل للنشر
- دعم وصيانة استوديو لإنتاج البرامج الإذاعية في ديلي

تكنولوجيا المعلومات

- دعم وصيانة شبكة محلية واسعة واحدة و ٦٣ خادوما، و ١ ٥٦٠ حاسوبا مكتيبيا، و ٤٧٩ حاسوبا حجرياً، و ٣٣٩ طابعة، و ٧٢ جهاز إرسال في ٥ مواقع رئيسية داخل منطقة البعثة، وهي أجهزة مترابطة فيما بينها وقادرة على الاتصال بالشبكة الواسعة للأمم المتحدة

الخدمات الطبية

- تشغيل وصيانة مرفق طبي معزز من المستوى الأول الممتاز لديه إمكانية إجراء العمليات الجراحية و ٨ مستويات
- تشغيل ومواصلة خدمتي المشورة والفحص على أساس طوعي وسري بشأن فيروس نقص المناعة البشرية لجميع أفراد البعثة
- تنفيذ برنامج للتوعية بفيروس نقص المناعة البشرية لجميع المراقبين العسكريين، وأفراد الشرطة، والموظفين المدنيين، بما في ذلك التثقيف عن طريق الأقران

شؤون الأمن

- توفير الحماية الشخصية لرئيس البعثة وغيره من كبار مسؤولي البعثة المعيّنين والزائرين

- توفير الإرشاد الأمني في أماكن الإقامة والقيام، عند الاقتضاء، بإجراء تقييم للمواقع من أجل ٣٤ ضابطاً من ضباط الاتصال العسكري وضباط الأركان، و ٤٥٥ موظفاً دولياً و ١٤٦ من متطوعي الأمم المتحدة و ١٠٤٥ من أفراد شرطة الأمم المتحدة

- توفير مراقبة الدخول والخروج وأمن المنطقة المحيطة على مدار الساعة في مقر البعثة ومراكزها الإقليمية

العوامل الخارجية

سيكون الموردون قادرين على توفير السلع والخدمات على النحو المتعاقد عليه.

الجدول ٥

الموارد البشرية: العنصر ٤، الدعم

الفئة										الموظفون المدنيون
الموظفون الدوليون										المتطوعون
وكيل أمين										الأمم المتحدة
عام - أمين مد-٢ - ف-٥ - ف-٣ - الخدمة العامة - الأمن الفرعي										الأمم المتحدة
عام مساعد مد-١ - ف-٤ - ف-٢ - الميدانية العامة الأمن الفرعي										الأمم المتحدة
شعبة دعم البعثة										الأمم المتحدة
مكتب كبير الموظفين										الأمم المتحدة
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠٠٩/٢٠٠٨										٣٠
١	٣	٤	٦	-	١٤	١٣	٣	٣٠		
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩										٣١
١	٣	٤	٧	-	١٥	١٣	٣	٣١		
صافي التغير										١
-	-	-	١	-	١	-	-	١		
المكاتب الإدارية الإقليمية										١٢
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠٠٩/٢٠٠٨										١٢
-	-	٤	٤	-	٨	٤	-	١٢		
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩										١٢
-	-	٤	٤	-	٨	٤	-	١٢		
صافي التغير										-
-	-	-	-	-	-	-	-	-		
الخدمات الإدارية										٢٠٨
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠٠٩/٢٠٠٨										٢٠٨
-	٨	٢٢	٥٣	-	٨٣	٨٤	٤١	٢٠٨		
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩										٢٢١
-	٨	٢٤	٥٤	-	٨٦	٨٧	٤٨	٢٢١		
صافي التغير										١٣
-	-	٢	١	-	٣	٣	٧	١٣		

الفئة										
الموظفون الدوليون										
الموظفون المدنيون	وكيل أمين عام - أمين عام مساعد	مد-٢	ف-٥	ف-٣	الخدمة الميدانية العامة	الخدمات العامة	خدمات الأمن	المجموع الفرعي	الموظفون الوطنيون ^(ب)	متطوعو الأمم المتحدة
										المجموع
خدمات الدعم المتكاملة										
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠٠٩/٢٠٠٨	-	٨	٢٠	٩٢	٣	-	-	١٢٣	٢٥٥	٧٦
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩	-	٨	١٩	٩٩	-	-	-	١٢٦	٢٥٥	٧٦
صافي التغير	-	-	(١)	٧	(٣)	-	-	٣	-	٣
المجموع الفرعي، شعبة دعم البعثة										
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠٠٩/٢٠٠٨	-	١	١٩	٥٠	١٥٥	٣	-	٢٢٨	٣٥٦	١٢٠
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩	-	١	١٩	٥١	١٦٤	-	-	٢٣٥	٣٥٩	١٢٧
صافي التغير	-	-	-	١	٩	(٣)	-	٧	٣	٧
الفريق المعني بالسلوك والانضباط										
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠٠٩/٢٠٠٨	-	-	٢	-	-	-	-	٢	٢	١
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩	-	-	٢	-	-	-	-	٢	٢	١
صافي التغير	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الوظائف المؤقتة المعتمدة(ج) للفترة ٢٠٠٩/٢٠٠٨	-	١	١	١	-	-	-	٣	-	٣
الوظائف المؤقتة المقترحة(ج) للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩	-	١	١	١	-	-	-	٣	-	٣
صافي التغير	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
قسم الأمن ^(د)										
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠٠٩/٢٠٠٨	-	٢	١١	٤٠	-	-	-	٥٣	٦٩	-
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩	-	٢	١١	٤٥	-	-	-	٥٨	٧٨	-
صافي التغير	-	-	-	٥	-	-	-	٥	٩	-
وحدة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز										
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠٠٩/٢٠٠٨	-	-	١	-	١	-	-	٢	٢	٦

الموظفون الدوليون: زيادة ١٢ وظيفة

الموظفون الوطنيون: زيادة ١٢ وظيفة

متطوعو الأمم المتحدة: زيادة ٧ وظائف

٥٩ - تعزى زيادة ٣١ منصبا ووظيفة في شعبة دعم البعثة إلى إنشاء ٢٤ وظيفة (١٢ لموظفين دوليين وواحدة لموظف وطني من الفئة الفنية و ١١ لموظفين وطنيين من فئة الخدمات العامة) و ٧ مناصب لمتطوعي الأمم المتحدة في الخدمات الإدارية وخدمات الدعم المتكاملة.

مكتب رئيس دعم البعثة

الموظفون الدوليون: زيادة وظيفة واحدة

٦٠ - يتألف الملاك الوظيفي الحالي لوحدة السلامة من الحرائق من موظف دولي واحد و ٥ موظفين وطنيين. بيد أن الهيكل الوظيفي الحالي لا يتحمل تقديم خدمات السلامة من الحرائق على امتداد منطقة البعثة. وثمة احتياج إلى وظيفة دولية إضافية واحدة (خدمة ميدانية) في الوحدة لكفالة اتباع نهج متسق في مجال مكافحة الحرائق والسلامة داخل البعثة. ولما كان من غير الراجح أن يتوافر على الصعيد المحلي مستوى التأهيل العلمي والقدرة على تفسير معايير السلامة وقابليتها للتطبيق في بيئة البعثة، فمن المطلوب إنشاء وظيفة دولية.

٦١ - وإضافة إلى ذلك، فإن وجود فريق للإطفاء والإنقاذ يُملّي ضرورة أن يكون دائما لدى البعثة ضابط مؤهل "مداوم" من ضباط الإطفاء والإنقاذ التابعين للأمم المتحدة. ويُعتبر أن ضابط الإطفاء، وإن لم يكن هو "القائد" المباشر للفريق، لديه القدرة على التدخل في إطار استراتيجية متسقة للبعثة للتخفيف من آثار أي حريق أو حادث يستدعي جهود الإنقاذ. ويجب أن يكون مساعد شؤون السلامة من الحرائق قادرا على قيادة وحدات الإطفاء وإدارة جميع جوانب خدمات الإطفاء الهيكلية. وعلاوة على ذلك، يجب أيضا على شاغل الوظيفة أن يكون قادرا على إعداد وتنفيذ التدريب على السلامة من الحرائق لأفراد البعثة، وإعداد مخططات المباني ونظم الإخلاء. ويجب أن يكون مساعد شؤون السلامة من الحرائق قد تلقى التدريب بصفته ضابط إطفاء ومسؤول السيطرة على الحوادث، وأن يكون أيضا قد خضع للتدريب في مجال الإنقاذ والتدخل في حوادث المواد الخطرة.

الخدمات الإدارية

٦٢ - يُعزى إجمالي الزيادة البالغة ١٣ منصبا ووظيفة في الخدمات الإدارية إلى إنشاء ٦ وظائف (٣ وظائف لموظفين دوليين: ٢ ف ٣ ووظيفة واحدة للخدمة الميدانية وثلاث وظائف لموظفين وطنيين) و ٧ مناصب لمتطوعي الأمم المتحدة في مكتب رئيس الخدمات الإدارية، وقسم الموارد البشرية وقسم المشتريات وقسم الخدمات العامة وقسم الخدمات الطبية، على نحو ما يرد تفصيله في الفقرات من ٦٣ إلى ٧٤ أدناه.

مكتب رئيس الخدمات الإدارية

متطوعو الأمم المتحدة: زيادة ٥ مناصب

٦٣ - يقترح إنشاء خمسة مناصب لمدرسين للغة الإنكليزية ليعملوا كمدرسين إقليميين/مدرسين للغة الإنكليزية، وذلك أساساً لمساعدة الموظفين الوطنيين على تحسين مهاراتهم في اللغة الإنكليزية. وسيوزع المدرسون على كل مركز من مراكز الدعم الإقليمية الأربعة وعلى المقر في ديلي.

٦٤ - والفكرة من انتداب مدرب/مدرس للغة الإنكليزية في كل منطقة هي السعي إلى بناء قدرات الموظفين الوطنيين بصورة مناسبة. وفي الوقت الحاضر، يسافر المدربون بالتناوب إلى مركز واحد من مراكز الدعم الإقليمية في الشهر؛ لكن عندما يتوافر مدرب في المنطقة سيتيسر تنفيذ برامج منتظمة للتدريب، ومن ثم تحقيق نطاق شمول أوسع لبرامج التدريب. وتخطط البعثة لتنفيذ برنامج لمنح الشهادات للموظفين الوطنيين، يتطلب وضع برنامج تدريب رسمي منظم، يجمع بين التدريب أثناء الخدمة والتدريب الرسمي. ومن شأن وجود مدرب في كل منطقة أن يُسهل تنفيذ هذا البرنامج في المناطق جميعها.

٦٥ - ويتمثل أحد أهداف البعثة في بناء القدرات، بما يتيح تحسين مهارات القوة العاملة التيمورية، ومن ثم، فمن المهم أن تعطى الفرصة للموظفين التيموريين لتعلم اللغة الإنكليزية التي هي إحدى لغات العمل الرسمية في البلد. ومع توجه البعثة نحو إضفاء الطابع الوطني على الوظائف وسحب الموظفين الدوليين بالبعثة في المستقبل، فمن الجوهري أن يكون الموظفون الوطنيون قادرين على العمل باللغة الإنكليزية بمستوى مقبول. وتُلاقي برامج تعلم اللغة الإنكليزية الراهنة إقبالا جيدا، وقبولا في رأي المتعلمين.

قسم الشؤون المالية

الموظفون الدوليون: إعادة تصنيف وظيفة واحدة

٦٦ - بعد استعراض احتياجات قسم الشؤون المالية من الموظفين، يُقترح إعادة إنشاء وظيفة رئيس وحدة الموردين/مسؤول الشؤون المالية (ف-٣) التي أُلغيت في ميزانية ٢٠٠٧/٢٠٠٨ في إطار عملية إنهاء البعثة التي كانت مقررة سابقا. ولم يتحقق إنهاء البعثة على نحو ما كان مقررا، وأصبح من الضروري إعادة إنشاء هذه الوظيفة للإشراف على تجهيز التكاليف التشغيلية في الوقت المناسب وبصورة صحيحة. وعليه، يُقترح إلغاء وظيفة قائمة لمساعد للشؤون المالية من فئة الخدمة الميدانية وإنشاء وظيفة برتبة ف-٣.

٦٧ - وسيشرف مسؤول الشؤون المالية على التنفيذ الكامل لتجهيز الفواتير في وحدة تجهيز الفواتير، بما يتماشى وتوصيات مراجعي الحسابات المتعلقة بضرورة فرض الرقابة على الفواتير. وعلاوة على ذلك، سيعمل شاغل الوظيفة بصفته مديرا للنظم ومسؤولا عن تدريب جميع موظفي قسم الشؤون المالية على نُظُم صن (Sun Systems) وبروجين (Progen) وأداة رصد الأموال، وشريكا لكبير موظفي الشؤون المالية في هيئة القسم لتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ونظام تخطيط الموارد في المؤسسة.

قسم الموارد البشرية

الموظفون الدوليون: زيادة وظيفتين

الموظفون الوطنيون: زيادة وظيفة واحدة

٦٨ - بعد استعراض احتياجات قسم الموارد البشرية من الموظفين، يُقترح إعادة إنشاء وظيفة واحدة لموظف للموارد البشرية (ف-٣) وإنشاء وظيفة واحدة لمساعد للموارد البشرية (الخدمة الميدانية) ووظيفة واحدة لمساعد للأعمال المكتبية (موظف وطني). ووحدة دعم الموظفين الدوليين مسؤولة عن إدارة المزايا والاستحقاقات لما متوسطه ٣٥٠ موظفا دوليا، وما متوسطه ٩٥٠ من أفراد شرطة الأمم المتحدة و ٣٤ من ضباط الاتصال العسكري. وسيشرف موظف الموارد البشرية (ف-٣) على أعمال الوحدة بكاملها المؤلفة من ثلاثة موظفين دوليين ومساعدين وطنيين اثنين للموارد البشرية. والوحدة جهاز وظيفي أساسي يضطلع بمسؤوليات قسم الموظفين المدنيين المتعلقة بمزايا الموظفين الدوليين واستحقاقاتهم بأكملها، ومن ثم، فإنها تتطلب موظفا برتبة ف-٣ لكي تتماشى مع الملاك الوظيفي المعياري لأقسام الموظفين المدنيين ببعثات حفظ السلام.

٦٩ - وبسبب تفويض سلطة استقدام الموظفين للبعثة، والمعدل المرتفع لدوران الموظفين الدوليين والموظفين الوطنيين على حد سواء، وتحديث نظام استقدام الموظفين واختيارهم بالاعتماد على إدارة قائمة بالموظفين الوطنيين المرشحين للتوظيف، زاد عبء وحدة استقدام الموظفين بشكل كبير فاق مستوى ملاكها الوظيفي الحالي. وعليه، يطلب إنشاء وظيفة إضافية لمساعد للموارد البشرية (استقدام الموظفين) من فئة الخدمة الميدانية للمساعدة في تحمّل عبء العمل المتزايد. وسيقدم مساعد الموارد البشرية الدعم للوحدة بتحديد الوظائف الشاغرة وترتيبها حسب الأولوية، وصياغة توصيف الوظائف المتعلقة بالشواغل الخاصة بالبعثة، والبحث في قائمة المرشحين بالاستعانة بنظام نيوكليوس (Nucleus). وسيستعرض شاغل الوظيفة المرشحين في قائمة التصفية ويجري المقابلات معهم ويوثق عملية الاختيار، ويحيز أسلوب الاستقدام، ويحدد علامات المرشحين، ويقدم توصيات بشأن المرتبات.

ويجيز أيضا مساعد الموارد البشرية عملية الاختيار، ويُصدر عروض التعيين وطلبات التسريح، ويتولى إدارة الملاك الوظيفي في نظام نيوكليوس، إلى جانب تقديم التقارير الأسبوعية عن حالة الاستقدام، وتسوية الملاك الوظيفي للبعثة.

٧٠ - وعملا بتوصيات مجلس مراجعي الحسابات، أنشأت البعثة في آب/أغسطس ٢٠٠٨ وحدة معاملات الالتحاق بالخدمة وتركها في قسم الموظفين المدنيين. وتنجز الوحدة جميع عمليات الالتحاق بالخدمة وتركها بالنسبة للموظفين الدوليين والموظفين الوطنيين وشرطة الأمم المتحدة/وحدة الشرطة المشكلة، وضباط الاتصال العسكري ومتطوعي الأمم المتحدة. ويساعد الموظفون المتحققين بالخدمة والخارجين منها على إتمام كافة الإجراءات وتقديم جميع الاستثمارات المطلوبة إلى أي قسم أو وحدة تابعة للبعثة، حسب الاقتضاء. ويُطلب مساعد للأعمال المكتبية لدعم الوحدة في تجهيز مجموعة موحدة تضم المعلومات التي تهم الوافدين الجدد، والمساعدة على ملء الاستثمارات ذات الصلة وكفالة سلامة تخزين المعدات وإعادة تدويرها. وسيسهل المساعد أيضا على حفظ نظم الملفات، وتقديم تقارير شهرية وإعداد المراسلات المتعلقة بالمسائل المتصلة بالوحدة.

قسم المشتريات

الموظفون الوطنيون: زيادة وظيفتين

متطوعو الأمم المتحدة: زيادة وظيفة واحدة

٧١ - يكتسي إنشاء وحدة للدعم في قسم المشتريات أهمية جوهرية، حيث تؤدي الوحدة وظائف الشراء الأساسية، من قبيل تسجيل الموردين وإدارة قائمة الموردين واستعراض الموردين ورصد الاحتياجات الأساسية والإبلاغ عنها، وإدارة خطة المقتنيات ورصدها وتقديم التقارير عنها وإدارة ملفات قضايا المشتريات وحفظها والبت فيها، ومطابقة الفواتير في نظام مركبوري وإقفالها وإتمام المعاملات المتعلقة بها. وبالنظر إلى مستوى المهارات اللازمة لاستعراض الوثائق المعقدة التي يقدمها الموردون/المتعاقدون، علاوة على حجم العمل، يُقترح تعزيز وحدة الدعم بمتطوع واحد من متطوعي الأمم المتحدة وموظفين اثنين من الموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة. وفي إطار مجهود بناء قدرات البعثة، سيُتيح توافر موظفين وطنيين فرصة كبيرة لتدريب أبناء تيمور - ليشتي وصقل مهاراتهم على أمل أن يكونوا في المستقبل مساهمين إيجابيين في النهوض بتيمور - ليشتي.

قسم الخدمات العامة

متطوعو الأمم المتحدة: زيادة وظيفة واحدة

٧٢ - بعد استعراض احتياجات قسم الخدمات العامة من الموظفين، وبالنظر إلى زيادة عبء العمل، يُقترح إنشاء منصب واحد لمتطوع من متطوعي الأمم المتحدة. وفي إطار استحقاقات الموظفين، يجري سنويا مناولة ما يناهز ٢٣٠.٠٠٠ كيلوغرام من شحنات الأغراض الشخصية المتصلة بتناوب أفراد شرطة الأمم المتحدة (١٠٠ بالمائة)، وضباط الاتصال العسكري (١٠٠ بالمائة) والموظفين المدنيين الدوليين (١٥ في المائة) ومتطوعي الأمم المتحدة (١٥ في المائة)، تشمل إرسال الشحنات أثناء الإعادة إلى الوطن والتخليص الجمركي عند التعيين والتخليص الأمني لأسلحة الخدمة وذخائرها بالنسبة لكافة أفراد شرطة الأمم المتحدة، مما يسفر عن زيادة في عبء العمل لم تكن متوقعة في التشكيلة الأصلية للملاك الوظيفي.

٧٣ - وتزيد شدة الاحتياج إلى مساعد إضافي لشؤون السفر (من متطوعي الأمم المتحدة) بسبب نقل السلطة من مقر الأمم المتحدة إلى البعثة فيما يتعلق بمهمة حساب وتجهيز المبالغ المقطوعة في إطار استحقاقات السفر المتصلة بإجازة زيارة الوطن والسفر لزيارة الأسرة. ويستند اقتراح مساعد لشؤون السفر من متطوعي الأمم المتحدة إلى حقيقة أن هذا النظام جديد على البعثة ولن يتطلب تدريب الموظفين الموجودين فحسب، بل سيتطلب أيضا صيانة مستمرة لقاعدة البيانات.

قسم الخدمات الطبية

الموظفون الدوليون: زيادة وظيفة واحدة

٧٤ - وسّع قسم الخدمات الطبية قدراته (من المستوى الأول إلى المستوى الأول الممتاز) لتلبية الاحتياجات في مجال الجراحة الخاصة بالصددمات والحالات الطبية الطارئة. ويحتل المساعد الطبي مركزا متقدما في إدارة مثل هذه الحالات، لا سيما عندما يتعلق الأمر بحالات الصدمة التي تقع خارج مبنى البعثة. وكان القسم يحظى بتلقي المساعدة في حالات الطوارئ من مستشفى المستوى الثاني التابع لقوة الدفاع الوطني الأسترالية. لكن يجري حاليا سحب تلك المساعدة ببطء بسبب كون البعثة مُقبلة على إقامة قدرة خاصة بها في مجال الجراحة. وإضافة إلى ذلك، فإن نظام المداومة على مدار الساعة بالمستشفى، جعل قسم الخدمات الطبية يعاني حاليا من نقص في مجال توفير المساعدين الطبيين دون انقطاع. ولذلك السبب، زاد بشكل مذهل عبء عمل المساعد الطبي الوحيد الموجود حاليا. وبناء عليه،

فمن الضروري إنشاء وظيفة إضافية لمساعد طبي (خدمة ميدانية) لاستيفاء الحد الأدنى اللازم من المساعدين الطبيين.

خدمات الدعم المتكاملة

٧٥ - تُعزى الزيادة البالغة في مجملها ثلاث وظائف في خدمات الدعم المتكاملة إلى إنشاء سبع وظائف (خدمة ميدانية) يقابلها إلغاء أربع وظائف دولية، (١ ف-٣ وثلاث وظائف من فئة الخدمات العامة)، عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٥٠/٦٣ في مكتب رئيس خدمات الدعم المتكاملة، وقسم الإمدادات وقسم إدارة الممتلكات وقسم النقل وقسم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وقسم الطيران، على نحو ما يرد تفصيله في الفقرات من ٧٦ إلى ٨٣ أدناه.

مكتب رئيس خدمات الدعم المتكاملة

متطوعو الأمم المتحدة: خفض وظيفة واحدة

٧٦ - كشف استعراض للاحتياجات من الموظفين بأن هذا المنصب لمساعد إداري (من متطوعي الأمم المتحدة) ليس ضرورياً إذ لا يزال لدى المكتب خدمات موظف إداري.

قسم الإمدادات

الموظفون الدوليون: نقصان وظيفة واحدة

الموظفون الوطنيون: نقصان ٣ وظائف

٧٧ - بعد استعراض احتياجات القسم من الموظفين، يُقترح إلغاء وظيفة لمساعد لشؤون الوقود (من الخدمة الميدانية) ووظيفتين لمساعدين لشؤون الوقود (من الموظفين الوطنيين) ووظيفة واحدة لمساعد لشؤون حصص الإعاشة (من الموظفين الوطنيين). وإضافة إلى ذلك، يُقترح نقل وظيفة واحدة لمساعد لإدارة العقود (من الخدمة الميدانية) إلى وحدة حصص الإعاشة مع تغيير اللقب الوظيفي ليصبح مساعداً لمراقبة الجودة (من الخدمة الميدانية). ولما كانت العقود والوقود وحصص الإعاشة ستتم إدارتها من جانب الوحدات المعنية بها، يُقترح أن تقدم الوظيفة الجديدة لمساعد لمراقبة الجودة الدعم للوحدة في كفاءة امتثال حصص الإعاشة التي تقدم إلى البعثة لمعايير الأمم المتحدة في مجال الصحة والنظافة والسعرات الحرارية.

قسم إدارة الممتلكات

الموظفون الدوليون: نقل وظيفة واحدة

٧٨ - بعد استعراض احتياجات قسم إدارة الممتلكات من الموظفين، يُقترح تخفيض رتبة وظيفة مسؤول المعدات المملوكة للوحدات (ف-٣) إلى مساعد للتصرف في الممتلكات (خدمة ميدانية). ويتعين نقل الوظيفة وتحويلها لكي تعكس انخفاض عدد وحدات الشرطة المشكلة، وما يترتب على ذلك من انخفاض عبء العمل على وحدة المعدات المملوكة للوحدات، والتحول إلى فترة يُتوقع فيها زيادة نشاط التصرف في الممتلكات حيث تقوم البعثة باستعراض قوائم الجرد بما لاحتمال مزيد من التخفيض. ويضطلع مساعد التصرف في الممتلكات بمسؤولية التخلص على نحو سليم من النفايات الخطرة، وشطب الممتلكات والسلع التي تمثل خطراً على البيئة. وسيقوم شاغل الوظيفة أيضاً بالإشراف على موظفي الوحدة والتنسيق بينهم، والإشراف على تنفيذ العقود والاتصال مع قسم المشتريات لبيع الأصول.

قسم النقل

الموظفون الدوليون: زيادة وظيفة واحدة

الموظفون الوطنيون: زيادةوظيفتين

٧٩ - خلال الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠، تقترح البعثة تعزيز قسم النقل بإنشاء وظيفة مساعد لشؤون النقل - مشرف على حركة السيارات/استهلاك الوقود (خدمة ميدانية)، وميكانيكي مركبات إقليميين اثنين (موظفين وطنيين). وسيوفر المشرف على حركة السيارات/استهلاك الوقود التوجيه والإرشاد وأعمال التقييم والإدارة لوحدة شؤون الموظفين. ويستخدم نظام مراقبة حركة السيارات على نطاق واسع في التحقيق في مخالفات المرور والحوادث والأحداث من قبل وحدة التحقيقات الأمنية، وهناك الآن زيادة في الطلب على تقارير الوحدة وتجهيزها، ومواءمة البيانات التي يتم تجهيزها من خلال هذا النظام. وهناك أخطاء محددة رُحلت خلال مرحلة التركيب لا بد من تصحيحها بشكل كامل من أجل إصدار تقارير دقيقة من نظام مراقبة حركة السيارات، وعليه يلزم خبير تقني لإدماج نظام مراقبة حركة السيارات في نظام إدارة أسطول المركبات دون أي تأثير على عمليات البعثة.

٨٠ - وبالإضافة إلى ذلك، يُقترح وظيفتين ميكانيكيي مركبات إقليميين (موظفين وطنيين) للمساعدة في عمليات إصلاح مركبات البعثة وصيانتها. وسيتمركز ميكانيكيي المركبات الإقليميين في بوكاو وسواي، وسيساعدان في المحافظة على الكفاءة التقنية لجميع المركبات

والمعدات المملوكة للأمم المتحدة. وستكون ورشة باوكاو مسؤولة عن إصلاح وخدمة ما يقرب من ٧٠ مركبة وستقوم ورشة سواي بصيانة وخدمة ما يقرب من ٥٠ مركبة. وبالإضافة إلى ذلك، سيعتني ميكانيكي المركبات الإقليميان بالأعطال في المقاطعات والمقاطعات الفرعية فضلا عن توفير الصيانة الوقائية العامة لمركبات المقاطعات الفرعية الإقليمية.

قسم تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات

الموظفون الدوليون: زيادة وظيفتين

٨١ - بعد استعراض احتياجات قسم تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات من الموظفين، وفيما يتعلق بتقديم المشورة للبعثات الميدانية لإنشاء وحدات لأمن المعلومات، يقترح إنشاء وظيفتين جديدتين من فئة الخدمة الميدانية. ويلزم إنشاء الوظائف الأمنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمواجهة التزايد المستمر لمتطلبات أمن المعلومات ولتعزيز قدرة البعثات الميدانية على الحفاظ على السرية والتزاهة وتوافر بيانات وموارد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الخاصة بالمنظمات. وفيما يتصل بهذا المطلب، يُقترح إنشاء وظيفة مدير جهاز أمني (خدمة ميدانية) ووظيفة مدير لنظام مراقبة الدخول (خدمة ميدانية). علما بأن مدير الجهاز الأمني هو ضابط الاتصال الرئيسي لنظم أمن المعلومات، وهو مسؤول عن تصميم وتركيب وتشغيل وصيانة نظام متعدد المستخدمين لأمن المعلومات. كما يقوم شاغل الوظيفة بتقييم نقاط الضعف في نظام المعلومات وتقارير استغلال الأمن جنبا إلى جنب مع أداء تقييمات منتظمة لأوجه الضعف في إنتاج نظم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحديد نقاط الضعف المحتملة التي يمكن استغلالها وتقرير ما يلزم من أعمال الإصلاح والرفع. أما مدير نظام مراقبة الدخول فسيكون مسؤولا عن إدارة الامتيازات المتعلقة بمراقبة المستخدمين المرتبطة ببيانات وموارد تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات التنظيمية وتجهيز طلبات الحصول على منح/امتيازات لأفراد البعثة بناء على موافقة الإدارة. كما يقوم شاغل الوظيفة بصيانة وتحديث السجلات التي تدعم العمليات والنظم ذات الصلة بالتشفير، وتقديم المساعدة التقنية بوضع مجموعة متنوعة من نظم أمن المعلومات متعددة المستخدمين بالبعثات الميدانية ومواكبة التطورات في مجال أمن المعلومات في ميدان تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات.

قسم الطيران

الموظفون الدوليون: زيادة وظيفة واحدة

الموظفون الوطنيون: زيادة وظيفة واحدة

متطوعو الأمم المتحدة: زيادة منصب واحد

٨٢ - خلال الفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩، تقترح البعثة تعزيز قسم الطيران وفقا لدليل الطيران الخاص بإدارة عمليات حفظ السلام. وتقترح البعثة إنشاء وظيفة مساعد لشؤون المحطات الجوية (خدمة ميدانية)، وموظف للعمليات الجوية (موظف وطني من الفئة الفنية)، ورئيس دائرة المطافئ (من متطوعي الأمم المتحدة). وسيكون مساعد شؤون المحطات الجوية مسؤولا عن الإدارة والإشراف العام على المطارات ووحدة المحطات الجوية. وهذا يشمل أنشطة من قبيل رصد الحالة المادية لمواقع الهبوط ومنصات المروحيات وحطائر الطائرات، وكذلك التنسيق مع هيئة المطارات بالبلد المضيف حول القضايا والأمور المتعلقة بتشغيل المطارات ومنصات المروحيات. ويحتاج شاغل الوظيفة إلى مهارات وخبرات إشرافية لضمان القيادة الملائمة لنواتج الوحدة اليومية وموظفيها. وهناك إضافة مقترحة أخرى إلى وحدة المطارات والمحطات الجوية وهي وظيفة رئيس دائرة إطفاء حرائق الطيران (من متطوعي الأمم المتحدة). وهذه الوظيفة إلزامية لوحدة المطارات والمحطات الجوية التابعة للبعثة، وسيكون شاغل الوظيفة مسؤولا عن عمليات المحطات الجوية ومكافحة حرائق الطيران ومعالجة حوادث الارتطام وعمليات الإنقاذ لضمان سلامة وكفاءة عمليات المحطات الجوية. وسيكون رئيس دائرة إطفاء حرائق الطيران مسؤولا عن معالجة حوادث الارتطام وعمليات الإنقاذ في حالات الطوارئ والتخطيط لحالات الطوارئ وقيادة فريق إطفاء حرائق الطيران. ويتولى شاغل الوظيفة أيضا التوجيه والإشراف في مجال التدريب وعمليات التفتيش والصيانة لضمان حفاظ الأفراد والمعدات على درجة عالية من الاستعداد لمكافحة حرائق الطيران.

٨٣ - كما تطلب البعثة إنشاء وظيفة موظف للعمليات الجوية (موظف وطني من الفئة الفنية) مما سيؤدي إلى زيادة كبيرة في قدرة وحدة ضمان الجودة والتوحيد القياسي مع ضمان سلامة وكفاءة العمليات الجوية. وسيقوم موظف العمليات الجوية بمساعدة الموظف المسؤول عن الوحدة في تنفيذ إجراءات ضمان الجودة من حيث صلتها بالعمليات الجوية للبعثة، التي تشمل برامج لتعزيز السلامة وضمان إجراء العمليات في نطاق الحدود التي عينتها الأمم المتحدة. ويقوم الموظف أيضا بتقديم المشورة بشأن جميع المسائل المتصلة بأداء مقاولي العتاد الجوي للبعثة والمساعدة في تنسيق العمليات اليومية لضمان تماشي إجراءات العمليات الجوية مع متطلبات ضمان الجودة، وإجراءات التشغيل الموحدة، وسائر اللوائح ذات الصلة للمنظمات الدولية والأمم المتحدة.

قسم الأمن

الموظفون الدوليون: زيادة ٥ وظائف

الموظفون الوطنيون: زيادة ٩ وظائف

٨٤ - استكمل قسم الأمن استعراضا كاملا لهيكل موظفيه في ضوء لامركزية حكومة تيمور - ليشتي، والتصفيه التدريجية المقترحة لشرطة الأمم المتحدة ووحدات الشرطة المشكلة، والحالة الأمنية في تيمور - ليشتي، وكذلك التغيرات في معايير العمل الأمنية الدنيا لأماكن الإقامة. ويقترح القسم، استنادا إلى الاستعراض وتلبية لزيادة القدرات، إعادة تنظيم هيكله عن طريق إعادة توزيع الموظفين بين الوحدات، كما يطلب ١٤ وظيفة جديدة.

٨٥ - ويُقترح إنشاء وحدة جديدة لإدارة قوة الحراسة في الفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩ لضمان فعالية وكفاءة الإدارة وتقديم خدمات الحراسة لأربعة مجتمعات رئيسية للبعثة في ديلي، و ١٥ موقعا إقليميا و ١٤٠ موقعا سكنيا من خلال عقدتين تجاريين مع شركة ماويري Maubere للأمن وشركة آباك APAC للأمن. وفي غياب هذه الوحدة، يقدم موظفون من وحدات أخرى المساعدة في وظيفة إدارة الحراسة؛ ولكن هذه ليست مسألة مستدامة وتقتصر البعثة تعيين موظفين إضافيين. وسوف تقوم هذه الوحدة بإدارة أمن المطار في جميع مرافق الطيران الرئيسية، بما فيها قاعدة البعثة الموجودة في مطار ديلي الدولي. وتعزيزا للفعالية والكفاءة، وتوفيرا للخدمة على مدار الساعة، يُقترح إنشاء وظيفتين جديدتين (خدمة ميدانية)، لتوفير خدمات التفتيش وأمن المطارات في جميع المرافق الجوية. وسوف يساعد شاغلي الوظائف ٦ موظفين وطنيين جدد من فئة الخدمات العامة و ٤ موظفين وطنيين من فئة الخدمات في وظائف تم تخفيض رتبته من ٤ وظائف لموظفين وطنيين من الفئة الفنية، ونقلها إلى إدارة قوة الحراسة. وكانت الوظائف الأربع التي خفضت رتبته ونقلت من مكاتب الأمن الإقليمي في كوفاليمبا وبوبونارو وبوكاو وأوكوسي حيث العدد المتبقي لموظفي الأمن يكفي لإدارة خدمات الأمن في المنطقة.

٨٦ - ولدى وحدة التدريب حاليا موظفان اثنان من فئة الخدمة الميدانية للقيام بجميع أعمال التدريب على الأمن والتوجيه لجميع موظفي الأمم المتحدة ووكالاتها، وضباط شرطة الأمم المتحدة والمراقبين العسكريين. كما يقومون بإدارة الاحتياجات التدريبية لقسم الأمن، من قبيل ترخيص الأسلحة، والقيام بالتدريب الموحد على حفظ السلام. وفي ضوء عدد

الموظفين، وتناوب مراقبي الشرطة والمراقبين العسكريين، يعاني القسم من نقص كبير في الموظفين لأداء أنشطة التدريب اللازمة. وقد أُبلغت البعثة مؤخرا بأنه من المقرر تنفيذ تدريب إلزامي في الفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩ في إطار برنامج إدارة شؤون السلامة والأمن على نهج الأمن والسلامة. وتقترح البعثة إنشاء وظيفة ضابط أمن (خدمة ميدانية) لمواجهة الزيادة في الاحتياجات التدريبية. ويتكفل ضابط الأمن بأمر تنظيم التدريب الإلزامي على إدارة شؤون السلامة والأمن، المقرر تنفيذه في الفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩، في منطقة البعثة في دورة تدريبية على السلامة لمدة ثلاثة أيام شهريا لجميع الموظفين وضباط شرطة الأمم المتحدة والمراقبين العسكريين والمنظمات غير الحكومية والشركاء المنفذين. وسوف يتألف هذا التدريب من التوعية بالبعثة، والتفاوض بشأن الرهائن، والتوعية بخاطر الألغام، والتوعية بالأسلحة. ودعما لوحدة التدريب، سيعكس مساعدان لشؤون الأمن (موظفان وطنيان) بناء القدرات الوطنية، ويشاركان في إحاطات أمنية إلزامية للموظفين الوطنيين، ويجريان التدريب التعريفي المطلوب للتأكد من أن حراس الأمن المتعاقد معهم على دراية بأنظمة الأمم المتحدة وإجراءاتها.

٨٧ - وستكون وحدة التحقيقات الخاصة، التي تتكون حاليا من ثلاثة موظفين من فئة الخدمة الميدانية، وموظف وطني من فئة الخدمات العامة، مسؤولة عن تنفيذ جميع التحقيقات المتعلقة بحوادث المرور، والخسائر في أصول/ممتلكات الأمم المتحدة إلى جانب القضايا المتعلقة بالسلوك والانضباط على مدار الساعة. ونظرا لتزايد عدد التحقيقات، ونداءات الضحايا، يُقترح إنشاء ثلاث وظائف إضافية، وظيفتان من فئة الخدمة الميدانية، ووظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة. وستتولى الوظيفة من فئة الخدمة الميدانية دورا إشرافيا في حين أن الوظيفة الأخرى من فئة الخدمات العامة سوف تزيد من قدرات الاستجابة على مدار الساعة. وسيضمن مساعد شؤون الأمن بناء القدرات المحلية ويعمل بمثابة موظف احتياطي يقوم بعمل غيره من الموظفين أثناء الإجازة السنوية/إجازة الاستحمام العرضية، والزيارات الرسمية إلى المقر. كما عملت الزيادة في عدد التحقيقات ومتطلبات أفضل الممارسات كعناصر تفرض فرضا لتوسع في وحدة التحقيقات الخاصة.

ثانيا - الموارد المالية

ألف - لمحة عامة

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة. تمتد سنة الميزانية من ١ تموز/يوليه إلى ٣٠ حزيران/يونيه.)

الفئة	النفقات (٢٠٠٨/٢٠٠٧)	المخصصات (٢٠٠٩/٢٠٠٨)	تقدير التكاليف (٢٠١٠/٢٠٠٩)	الفرق	
				المبلغ	النسبة المئوية
	(١)	(٢)	(٣)	(٢)-(٣)=(٤)	(٢)÷(٤)=(٥)
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة					
المراقبون العسكريون	١ ٤٢١,٩	١ ٣٢١,٢	١ ٤٧٧,٨	١٥٦,٦	١١,٩
الوحدات العسكرية	-	-	-	-	-
شرطة الأمم المتحدة	٤٠ ٧٥٣,٥	٣٩ ٢٠٩,٦	٤٥ ١٢٣,٢	٥ ٩١٣,٦	١٥,١
وحدات الشرطة المشكلة	١٧ ٠٤٩,٦	١٧ ١٥٦,٢	١٧ ٤٥٣,٩	٢٩٧,٧	١,٧
المجموع الفرعي	٥٩ ٢٢٥,٠	٥٧ ٦٨٧,٠	٦٤ ٠٥٤,٩	٦ ٣٦٧,٩	١١,٠
الأفراد المدنيون					
الموظفون الدوليون	٤٥ ٢٦٧,٦	٤٧ ٣٣٨,٨	٦٢ ٧٤٠,٢	١٥ ٤٠١,٤	٣٢,٥
الموظفون الوطنيون	٤ ٥٤٢,٦	٥ ٧٠٨,٤	٦ ٧٨٣,٠	١ ٠٧٤,٦	١٨,٨
متطوعو الأمم المتحدة	٦ ١٠٩,٧	٤ ٧٨٥,٦	٦ ١٧٠,١	١ ٣٨٤,٥	٢٨,٩
المساعدة المؤقتة العامة	٢ ٠٥٢,٨	٤٢٦,٦	٤٨٩,٦	٦٣,٠	١٤,٨
المجموع الفرعي	٥٧ ٩٧٢,٧	٥٨ ٢٥٩,٤	٧٦ ١٨٢,٩	١٧ ٩٢٣,٥	٣٠,٨
التكاليف التشغيلية					
الأفراد المقدمون من الحكومات	-	-	-	-	-
مراقبو الانتخابات المدنيون	-	-	-	-	-
الخبراء الاستشاريون	١ ٦٩,٣	٣٢٤,٣	٦٦٨,٤	٣٤٤,١	١٠٦,١
السفر الرسمي	١ ٨٢٢,٦	٢ ٧٢٧,٦	٥ ٨٧٧,٤	٣ ١٤٩,٨	١١٥,٥
المرافق والهياكل الأساسية	١٤ ٣٢٦,٣	١٧ ٦٦٢,٣	١٦ ٨٤١,٦	(٨٢٠,٧)	(٤,٦)
النقل البري	٤ ٨٣٩,٧	٥ ٠٦١,٤	٣ ٠٦٤,٨	(١ ٩٩٦,٦)	(٣٩,٤)
النقل الجوي	١٠ ٥٨٣,٨	١٢ ٨٩٧,٢	٢٥ ٠٠٥,١	١٢ ١٠٧,٩	٩٣,٩
النقل البحري	-	-	-	-	-
الاتصالات	٥ ٠٧٣,٢	٨ ٣٣٨,١	٧ ٧٥٧,٤	(٥٨٠,٧)	(٧,٠)
تكنولوجيا المعلومات	٣ ١٩٦,٥	٥ ٢٣٥,٨	٥ ٩١٠,٨	٦٧٥,٠	١٢,٩
الخدمات الطبية	٢ ٦٩٧,٨	٢ ١٥٩,٠	١ ٨٩٣,٤	(٢٦٥,٦)	(١٢,٣)
المعدات الخاصة	١ ٨٨,٨	٢٥٩,١	٢٤٤,٣	(١٤,٨)	(٥,٧)
اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى	٢ ٢٩٥,٧	١ ٩٨٠,٨	٣ ١٠٩,٠٠	١ ١٢٨,٢	٥٧,٠

الفئة	النفقات (٢٠٠٨/٢٠٠٧)	المخصصات (٢٠٠٩/٢٠٠٨)	تقدير التكاليف (٢٠١٠/٢٠٠٩)	الفرق	
				المبلغ	النسبة المئوية
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)=(٣)-(٢)	(٥)=(٤)/(٢)
مشاريع الأثر السريع	٢٤١,٨	٢٥٠,٠	-	(٢٥٠,٠)	(١٠٠,٠)
المجموع الفرعي	٤٥٤٣٥,٧	٥٦٨٩٥,٦	٧٠٣٧٢,٢	١٣٤٧٦,٦	٢٣,٧
إجمالي الاحتياجات	١٦٢٦٣٣,٤	١٧٢٨٤٢,٠	٢١٠٦١٠,٠	٣٧٧٦٨,٠	٢١,٩
الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	٦٧٢٩,٧	٦٧٩٠,٢	٧٨١٢,٤	١٠٢٢,٢	١٥,١
صافي الاحتياجات	١٥٥٩٠٣,٧	١٦٦٠٥١,٨	٢٠٢٧٩٧,٦	٣٦٧٤٥,٨	٢٢,١
التبرعات العينية (المدرجة في الميزانية) (أ)	-	-	-	-	-
مجموع الاحتياجات	١٦٢٦٣٣,٤	١٧٢٨٤٢,٠	٢١٠٦١٠,٠	٣٧٧٦٨,٠	٢١,٩

باء - المساهمات غير المدرجة في الميزانية

٨٨ - تقدّر قيمة التبرعات غير المدرجة في الميزانية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠ على النحو التالي:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	القيمة المقدرة
اتفاق مركز البعثة ^(١)	٢٨٣٠,٢
التبرعات العينية (غير المدرجة في الميزانية)	-
المجموع	٢٨٣٠,٢

(أ) قيمة تقديرية أولية للمباني والأراضي المقدمة من حكومة تيمور - ليشتي للبعثة على النحو الذي حددته البعثة استناداً إلى جداول تقييم وزارة العدل في تيمور - ليشتي التي خضعت لآخر تحديث في تموز/يوليه ٢٠٠٣ (قابلة للتغيير).

جيم - المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة

٨٩ - تراعي تقديرات التكاليف للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠ مبادرات تحسين الكفاءة التالية:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	المبلغ	المبادرة
المرافق والهياكل الأساسية البترين والزيوت ومواد التشحيم	٣٥٢,٢	خفض ٨ في المائة من استهلاك وقود المولدات من خلال تنفيذ سياسة توفير الطاقة كجزء من جهود حضرة الأمم المتحدة في جميع أنحاء البعثة. وسوف تُستخدم جميع مكيفات الهواء في درجة تتراوح بين ٢٣° و ٢٤° درجة مئوية كما ستُطفئ الأضواء في جميع مراكز العمل والمكاتب بعد ساعات العمل مما سيؤدي إلى خفض إجمالي بنسبة ١٠ في المائة سنويا من تكاليف الوقود
القرطاسية واللوازم المكتبية	٧٤,٨	خفض مقداره ١٠ في المائة في المواد الاستهلاكية ذات الصلة بالقرطاسية واللوازم المكتبية من خلال تنفيذ نظام الطلب الإلكتروني الشهري (٥ في المائة) لجميع المواد الاستهلاكية وسياسة حضرة الأمم المتحدة (٥ في المائة) لورق الطباعة. ومن المزمع خفض تكاليف الطباعة من خلال تنفيذ الطباعة على الوجهين، وإعادة استخدام الورقة المطبوعة على وجه واحد، وتحرير المسودات إلكترونيا، واستخدام وظيفة مراجعة التجارب الطباعية وسياسات الطباعة عند اللزوم
النقل البري		
قطع الغيار واللوازم	٦٥٠,٠	تخفيض بنسبة ٢٧ في المائة من إجمالي مخزونات قطع الغيار للمعدات ذات الصلة بالنقل البري من خلال تحسين إدارة الموجودات الاستهلاكية للبعثة لكل من الأصناف السريعة والبطيئة الحركة. وسوف تشمل تخفيضات المخزون جميع الأجزاء الميكانيكية والمطاطية (باستثناء الإطارات) على مدى فترة تزيد على ٥ سنوات من العمر التخزيني من خلال عمليات النقل والتصرف المحلية في البعثة
المجموع	١٠٧٧	

دال - العوامل المتعلقة بالشواغر

٩٠ - تراعي التكاليف المقدرة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠ العوامل التالية المتعلقة بالشواغر:

(النسبة المئوية)

الفئة	التكلفة الفعلية ٢٠٠٨/٢٠٠٧	التكلفة المدرجة في الميزانية ٢٠٠٩/٢٠٠٨	التكلفة المتوقعة ٢٠١٠/٢٠٠٩
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة			
المراقبون العسكريون	٤,٢	٥	٥
الوحدات العسكرية	-	-	-
شرطة الأمم المتحدة	٨,٧	١٠	٥
وحدات الشرطة المشكلة	٢,٦	-	-
الأفراد المدنيون			
الموظفون الدوليون	٢٥,١	٢٥	٢٠
الموظفون الوطنيون	١١,١	٢٠	١٠,٦
متطوعو الأمم المتحدة	١٠,٦	٢٠	١٠
الوظائف المؤقتة ^١	-	-	-

(أ) تمّول في إطار المساعدة المؤقتة العامة.

٩١ - ومنذ انتهاء مرحلة بدء تشغيل البعثة، ولأن البعثة فُوضت لها في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ سلطة القيام فنيا بإجراءات الموافقة على الموظفين وتعيينهم حتى الرتبة مد-١، مُلئت الوظائف الشاغرة بسرعة. وعليه، فإن انخفاض معدل الشواغر للموظفين الدوليين في الفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩ يُعزى إلى غط النشر الفعلي للفترة ٢٠٠٩/٢٠٠٨ حتى الآن.

هاء - المعدات المملوكة للوحدات: المعدات الرئيسية والدعم الذاتي

٩٢ - تستند الاحتياجات اللازمة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠ إلى معدلات السداد الموحدة لتكاليف المعدات الرئيسية (عقد إيجار شامل للخدمات) ومعدات الاكتفاء الذاتي. بمبلغ إجمالي قدره ٦٠٠ ٢٦٨ ٥ دولار، موزع على النحو التالي:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المبلغ المقدر		الفئة	
		المعدات الرئيسية	
-		الوحدات العسكرية	
٣ ١٥٩,٦		وحدات الشرطة المشكلة	
٣ ١٥٩,٦		المجموع الفرعي	
		الاكتفاء الذاتي	
١ ٢٠٨,٧		المرافق والهياكل الأساسية	
٤٩٦,٧		الاتصالات	
١٥٩,٣		الخدمات الطبية	
٢٤٤,٣		المعدات الخاصة	
٥ ٢٦٨,٦		المجموع	
تاريخ آخر استعراض	تاريخ بدء النفاذ	النسبة المئوية	العوامل المتعلقة بالبعثة
ألف - العوامل المنطبقة على منطقة البعثة			
	٢٠٠٦/٠٨/٢٥	١,٠	عامل الظروف البيئية البالغة القسوة
	٢٠٠٦/٠٨/٢٥	٠,٠	عامل ظروف التشغيل المكثفة
	٢٠٠٦/٠٨/٢٥	٠,٦	عامل الأعمال العدائية/التخلي القسري
باء - العوامل المنطبقة على بلد الموطن			
		٠,٥ إلى ٤,٥	عامل النقل الإضافي

واو - التدريب

٩٣ - فيما يلي الاحتياجات المقدرة من الموارد لأجل التدريب في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	المبلغ التقديري
الاستشاريون	
استشاريو التدريب	٢١٢,٩
السفر الرسمي	
السفر الرسمي لأغراض التدريب	٢٠٥٨,٩
اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى	
رسوم التدريب، اللوازم والخدمات	٥٠٧,٢
المجموع	٢٧٧٩,٠

٩٤ - فيما يلي عدد المشاركين المقرر للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠، مقارنة بالفترات السابقة:

(عدد المشاركين)

الموظفون الدوليون			الموظفون الوطنيون			الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة			
العدد الفعلي	العدد المقرر	العدد المقترح	العدد الفعلي	العدد المقرر	العدد المقترح	العدد الفعلي	العدد المقرر	العدد المقترح	
٢٠٠٨/٢٠٠٧	٢٠٠٩/٢٠٠٨	٢٠١٠/٢٠٠٩	٢٠٠٨/٢٠٠٧	٢٠٠٩/٢٠٠٨	٢٠١٠/٢٠٠٩	٢٠٠٨/٢٠٠٧	٢٠٠٩/٢٠٠٨	٢٠١٠/٢٠٠٩	
المشاركون من الداخل	٢٠٧	١ ٦٠٨	٦٧٧	٧٠	١ ٤٥٢	١ ٢٦٤	٤٢	٢ ٧٧٢	٣٨٨
المشاركون من الخارج ^(١)	٥٤	١٥٥	١٤٤	١٢	٩	٥٢	—	١	—
المجموع	٢٦١	١ ٧٦٣	٨٢١	٨٢	١ ٤٦١	١ ٣١٦	٤٢	٢ ٧٧٣	٣٨٨

(أ) يشمل موظفي قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات، إيطاليا، والموظفين من خارج منطقة البعثة.

٩٥ - يغطي مبلغ ٢٧٧٩ ٠٠٠ دولار المقترح تكاليف مواصلة تطوير القدرات القيادية والإدارية والتنظيمية، فضلا عن المهارات الفنية والتقنية لأفراد البعثة من خلال ٢٢٨ دورة تدريبية يبلغ مجموع المشاركين فيها ٢٥٢٥ شخصا، في مجالات من قبيل سيادة القانون، وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، والخدمات الطبية، والمشتريات، والنقل، والإمداد، والهندسة، والطيران، والتوعية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والمسائل الجنسانية، وحقوق الإنسان، والأمن، وإدارة شؤون الموظفين، والميزانية.

ثالثاً - تحليل الفروق^(١)

إشارة توضيحية

- يوضح هذا الفرع أكبر عامل يسهم بمفرده في حدوث كل واحد من الفروق في الموارد، وفقاً لخيارات قياسية محددة تشملها الفئات القياسية الأربع التالية:
- **الولاية:** الفروق الناجمة عن تغييرات في حجم الولاية أو نطاقها، أو عن تغييرات في الإنجازات المتوقعة وفق ما تقتضيه الولاية
 - **العوامل الخارجية:** الفروق التي تتسبب فيها أطراف أو حالات من خارج الأمم المتحدة
 - **بارامترات التكاليف:** الفروق الناتجة عن أنظمة الأمم المتحدة وقواعدها وسياساتها
 - **الإدارة:** الفروق التي تتسبب فيها إجراءات تتخذها الإدارة لتحقيق النتائج المقررة بقدر أكبر من الفعالية (مثل إعادة ترتيب الأولويات أو إضافة نواتج معينة) أو بقدر أكبر من الكفاءة (مثل اتخاذ تدابير لتخفيض عدد الأفراد أو المدخلات التشغيلية، مع الحفاظ في الوقت ذاته على مستوى النواتج نفسه) و/أو الفروق الناجمة عن مسائل تتصل بالأداء (مثل وضع تقدير أقل للتكاليف أو لكميات المدخلات اللازمة لتحقيق مستوى معين من النواتج، أو الناشئة عن التأخر في استقدام الموظفين)

الفرق

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

١١,٩٪

١٥٦,٦

المراقبون العسكريون

- **بارامترات التكاليف: التغير في معدلات بدل الإقامة المقرر للبعثة**

٩٦ - يتمثل العامل الرئيسي الذي يعزى إليه الفرق في إطار هذا البند في الزيادة في بدل الإقامة المقرر للبعثة من ١٢٣ دولاراً إلى ١٤٠ دولاراً للفرد يومياً بالنسبة إلى الأيام الثلاثين الأولى (اعتباراً من أيار/مايو ٢٠٠٨) ومن ٩٨ دولاراً إلى ١١٤ دولاراً للفرد يومياً

(١) مبالغ الفروق في الموارد معبر عنها بآلاف دولارات الولايات المتحدة. ويرد تحليل للفروق التي تصل قيمة الزيادة أو النقصان فيها نسبة ٥ في المائة على الأقل أو مبلغ ١٠٠ ٠٠٠ دولار.

بعد الأيام الثلاثين الأولى (اعتباراً من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨). وتعكس الاحتياجات لبذل الإقامة المقرر للبعثة تأخيراً نسبته ٥ في المائة في عامل النشر.

الفرق

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

شرطة الأمم المتحدة	٥ ٩١٣,٦	١٥,١ %
--------------------	---------	--------

• بارامترات التكاليف: التغير في معدلات بدل الإقامة المقرر للبعثة وفي تكاليف السفر لأغراض التناوب

٩٧ - تتمثل العوامل الرئيسية التي يعزى إليها حدوث الفرق في إطار هذا البند في الزيادة في بدل الإقامة المقرر للبعثة من ١٢٣ دولاراً إلى ١٤٠ دولاراً للفرد في اليوم بالنسبة إلى الأيام الثلاثين الأولى (اعتباراً من أيار/مايو ٢٠٠٨) و من ٩٨ دولاراً إلى ١١٤ دولاراً للفرد في اليوم بعد الأيام الثلاثين الأولى (اعتباراً من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨) والزيادة في تكاليف عمليات التناوب إلى جانب التكاليف غير المتكررة المرتبطة بإعادة أفراد شرطة الأمم المتحدة إلى الوطن في إطار خفض التدريجي لأفرادها. وقد طُبق عند حساب بدل الإقامة المقرر للبعثة عامل تأخير للنشر نسبته ٥ في المائة.

٩٨ - ويقابل زيادة الاحتياجات من الموارد جزئياً انخفاض عدد ضباط شرطة الأمم المتحدة خلال الفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩. وتتوقع البعثة خفض ٢٣٦ من أفراد شرطة الأمم المتحدة.

الفرق

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

وحدات الشرطة المشكلة	٢٩٧,٧	١,٧ %
----------------------	-------	-------

• بارامترات التكاليف: التغير في معدلات بدل الإقامة المقرر للبعثة

٩٩ - يتمثل العامل الرئيسي الذي يعزى إليه حدوث الفرق في إطار هذا البند في زيادة التكاليف المرتبطة بالشحن وإعادة نشر المعدات المملوكة للوحدات. وستقوم البعثة بإعادة أفراد إحدى وحدات الشرطة المشكلة إلى الوطن خلال الفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩ مع نحو ٢ ٥٠٠ متر مكعب من المعدات بتكلفة مقدارها ٣٠٠ دولاراً للمتر المكعب. ويقابل هذه التكاليف جزئياً انخفاض الاحتياجات من الموارد اللازمة لسداد تكاليف وحدات الشرطة المشكلة وحصص الإعاشة والبدلات اليومية والترفيهية والتعويضات عن الوفاة والعجز نتيجة للتصفية المقررة للبعثة.

الفرق (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)		
الموظفون الدوليون	١٥ ٤٠١,٤	٣٢,٥ %

• بارامترات التكاليف: تنفيذ الترتيبات التعاقدية الجديدة

١٠٠ - يعزى الفرق إلى الاحتياجات الإضافية للمرتبات، بما فيها تسوية مقر العمل، والتكاليف العامة للموظفين عملاً بموافقة الجمعية العامة، في قرارها ٢٥٠/٦٣، على الترتيبات التعاقدية الجديدة في إطار مجموعة واحدة من قواعد النظام الإداري للموظفين اعتباراً من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩. كما تعزى زيادة الاحتياجات في إطار هذا البند إلى الإضافة المقترحة لما مجموعه ١٥ وظيفة دولية. وقد تم رصد اعتماد لمجموع ملاك الموظفين المقترح البالغ ٤٤٩ وظيفة دولية، تشمل ٢٠٩ وظائف في الفئة الفنية والفئات العليا (باستثناء ٣ وظائف: ١ ف-٥ (كبير مستشاري الأمن)؛ و ١ ف-٤ (نائب كبير مستشاري الأمن)؛ و ١ ف-٣ (ضابط تنسيق الأمن الميداني الممولة عن طريق ترتيبات تقاسم التكاليف لفريق الأمم المتحدة القطري)، و ٢٤٠ وظيفة من فئة الخدمة الميدانية مع تطبيق معدل شواغر نسبته ٢٠ في المائة للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠ بالمقارنة مع ٢٥ في المائة للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩.

١٠١ - ويقابل هذه الزيادات في الاحتياجات جزئياً إلغاء الاحتياجات الخاصة ببدل الإقامة المقرر للبعثة.

الفرق (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)		
الموظفون الوطنيون	١ ٠٧٤,٦	١٨,٨ %

• الإدارة: المدخلات والنواتج الإضافية

١٠٢ - تتمثل العوامل الرئيسية التي أسهمت في حدوث الفرق في إطار هذا البند في الزيادة المقترحة في ملاك الموظفين الوطنيين بمقدار ٢٣ وظيفة (١٢ موظفاً وطنياً من الفئة الفنية و ١١ موظفاً وطنياً من فئة الخدمات العامة) مع تطبيق معدل شواغر أقل في حساب تكاليف الموظفين الوطنيين (طبقت نسبة مقدارها ٢٠ في المائة في الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩ مقابل نسبة مقدارها ١٠ في المائة المقترحة للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠. ورصدت اعتمادات لتغطية تكاليف مجموع الوظائف المقترحة وعددها ٩٩٢ وظيفة لموظفين وطنيين، تشمل ٩٢٠ موظفاً وطنياً

من فئة الخدمات العامة (باستثناء ٤ وظائف لمساعدتي شؤون الأمن تُمول عن طريق ترتيبات تقاسم تكاليف فريق الأمم المتحدة القطري)، و ٧٢ موظفاً وطنياً من الفئة الفنية.

الفرق

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

متطوعو الأمم المتحدة	١ ٣٨٤,٥	٢٨,٩ %
----------------------	---------	--------

• الإدارة: مدخلات ونواتج إضافية

١٠٣ - يتمثل العامل الرئيسي الذي ساهم في حدوث الفرق في إطار هذا البند في الزيادة المقترحة لمتطوعي الأمم المتحدة بإنشاء ٨ وظائف مع تطبيق معدل شواغر أقل في حساب تكاليف المتطوعين. وقد رصدت اعتمادات لتغطية تكاليف نشر ١٤٦ متطوعاً خلال الفترة المشمولة بالميزانية مع تطبيق عامل تأخر للنشر مقداره ١٠ في المائة. وفي الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩، تمت الموافقة على ١٣٨ متطوعاً مع تطبيق عامل تأخر للنشر مقداره ٢٠ في المائة.

• بارامترات التكاليف: تنفيذ الترتيبات التعاقدية الجديدة

١٠٤ - يُعزى الفرق إلى الاحتياجات الإضافية للمرتبات، بما فيها تسوية مقر العمل والتكاليف العامة للموظفين وفقاً لموافقة الجمعية العامة في قرارها ٦٣/٢٥٠ على الترتيبات التعاقدية الجديدة في إطار مجموعة واحدة من قواعد النظام الإداري للموظفين اعتباراً من تموز/يوليه ٢٠٠٩. ويقابل هذه الزيادة في الاحتياجات جزئياً إلغاء الاحتياجات لتغطية بدل الإقامة المقرر للبعثة.

الفرق

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الخبراء الاستشاريون	٣٤٤,١	١٠٦,١ %
---------------------	-------	---------

• الإدارة: المدخلات والنواتج الإضافية

١٠٥ - يتمثل العامل الرئيسي الذي يُسهم في حدوث الفرق في إطار هذا البند في الاحتياجات الإضافية المقدرة للخدمات الاستشارية بشأن زيادة تركيز البعثة على الحوكمة وإعادة إدماج المشردين داخلياً وعودتهم لديارهم وقضايا التنمية الاجتماعية والاقتصادية عموماً.

الفرق

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

١١٥,٥ %

٣ ٣٤٩,٨

السفر الرسمي

- بارامترات التكاليف: مدفوعات بدل الإقامة المقرر للبعثة إلى الموظفين المسافرين في مهام رسمية تتطلب المبيت داخل منطقة البعثة

١٠٦ - يتمثل العامل الرئيسي الذي يُسهم في حدوث الفرق في إطار هذا البند في تغيير سياسة البعثة فيما يتعلق بالسفر داخل منطقة البعثة. فقد أصبح يحق لموظفيها المسافرين في مهام رسمية تتطلب المبيت داخل منطقة البعثة في موقع غير موقع مقر عملهم المعتاد أن يُدفع لهم بدل الإقامة المقرر للبعثة (١٤٠ دولار لليلة) غير أنه في الماضي، كان يُدفع لهم معدل يقل عن الذي حددته البعثة (٤٠ دولار لليلة). وبالنسبة للسفر بهدف التدريب، فإن الزيادة في الاحتياجات تتعلق ببناء قدرات الموظفين في مجالات سيادة القانون، وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، والخدمات الطبية، والمشتريات، والنقل، والإمداد، والهندسة، والطيران، والتوعية بمخاطر فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والمسائل الجنسانية، وحقوق الإنسان، والأمن، وإدارة شؤون الموظفين.

الفرق

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

(٤,٦ %)

(٨٢٠,٧)

المرافق والهياكل الأساسية

- الإدارة: انخفاض المدخلات دون تغيير النواتج

١٠٧ - يتمثل العاملان الرئيسيان اللذان يسهمان في حدوث الفرق في إطار هذا البند في انخفاض التكاليف المرتبطة بالوقود نتيجة للمكاسب المحققة في كفاءة استخدامه باتخاذ برنامج البعثة للخضرة والبيانات التاريخية أساسا لحساب استهلاكه. وبالإضافة إلى ذلك، هناك انخفاض في الاحتياجات إلى اقتناء مرافق جاهزة يُعزى إلى إنجاز مشاريع في فترات سابقة.

١٠٨ - ويقابل الانخفاض في الاحتياجات إلى الموارد، جزئيا زيادة في التكاليف تُعزى إلى توسيع نطاق تطبيق معايير العمل الأمنية الدنيا لأماكن الإقامة ليشمل المراقبين العسكريين وضباط شرطة الأمم المتحدة.

الفرق

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

(٣٩,٤ %)

(١ ٩٩٦,٦)

النقل البري

• الإدارة: انخفاض المدخلات دون تغيير النواتج

١٠٩ - يتمثل العامل الرئيسي الذي يُسهم في حدوث الفرق في إطار هذا البند في عدم اقتناء مركبات بديلة في الفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩ حيث سبق أن رُصد لاستبدال المركبات القديمة اعتمادان في الفترتين ٢٠٠٨/٢٠٠٧ و ٢٠٠٩/٢٠٠٨، مع انخفاض في الاحتياجات المتعلقة بقطع الغيار نشأ عن مكاسب نجمت عن زيادة الكفاءة بتحسين إدارة المخزونات.

الفرق

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

النقل الجوي	١٢ ١٠٧,٩	٩٣,٩ %
-------------	----------	--------

• العوامل الخارجية: عقد الاستئجار الجديد

١١٠ - يتمثل العامل الرئيسي الذي يُسهم في حدوث الفرق في إطار هذا البند في الزيادة في تكاليف الأسطول المضمونة نتيجة حدوث زيادة في السعر التعاقدي مقدارها ١٠ ٢٨٦ ٦٠٠ دولار للطائرات ذات الأجنحة الدوارة و ١ ٣٠٦ ٨٠٠ دولار للطائرات الثابتة الأجنحة. ويُعزى ارتفاع تكاليف الطائرات ذات الأجنحة الثابتة أيضا إلى زيادة في عدد ساعات الطيران تُعزى إلى التوصية بعدم استخدام شركة النقل التجاري الوحيدة التي تُسير رحلات جوية إلى دنباسار، بالي.

١١١ - وخلال فترة الميزانية، سيضم أسطول البعثة من الطائرات ٧ طائرات جرى التعاقد عليها تجاريا (طائرتا ركاب ثابتتي الأجنحة و ٥ مروحيات متوسطة) مهمتها نقل موظفي البعثة والبضائع والإمدادات وإعادة الإمداد، إضافة إلى عمليات الإجلاء الطبي وإجلاء المصابين.

الفرق

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الاتصالات	(٥٨٠,٧)	(٧,٠ %)
-----------	---------	---------

• الإدارة: انخفاض المدخلات دون تغيير النواتج

١١٢ - تتمثل العوامل الرئيسية التي تُسهم في حدوث الفرق في إطار هذا البند في انخفاض تكاليف الاتصالات التجارية نتيجة انخفاض رسوم الأجهزة المُرسلة المجاورة بنسبة ٢١ في المائة، وعدم اقتناء معدات للإعلام. ويقابل الاحتياجات المخفضة جزئيا اقتناء معدات اتصالات تشمل أجهزة لاسلكي يدوية مع نظام عالمي لتحديد المواقع، ووصلات هاتفية رقمية ووصلات رقمية تعمل بالموجات الدقيقة، للاستعاضة بها عما فقد وعُطب واحتُلس منها.

الفرق (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)		تكنولوجيا المعلومات
٦٧٥,٠	١٢,٩ %	

• الإدارة: المدخلات والنواتج الإضافية

١١٣ - تتمثل العوامل الرئيسية التي تُسهم في حدوث الفرق في إطار هذا البند في الزيادة في الاحتياجات المتعلقة باستبدال معدات لتكنولوجيا المعلومات تشمل ١٢٠ من الحواسيب المحمولة و ٣٩٠ من الحواسيب المكتبية و ٨٥ من الطابعات الموصولة بالشبكة، نُقلت من مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي وسيتم شطبها لأنها تجاوزت أعمارها الافتراضية وليس ثمة جدوى اقتصادية من تصليحها. وبالإضافة إلى ذلك، تُعزى هذه الزيادة في التكاليف أيضا إلى خدمات إضافية قدمها مكتب المساعدة الحاسوبية في داروين، وإلى الزيادة في خدمات الدعم التقني المتعاقد عليها مركزيا.

الفرق (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)		الخدمات الطبية
(٢٦٥,٦)	(١٢,٣ %)	

• الإدارة: انخفاض المدخلات دون تغير النواتج

١١٤ - يتمثل العامل الرئيسي الذي يُسهم في حدوث الفرق في إطار هذا البند في انخفاض الاحتياجات إلى اللقاحات بسبب تلقي أفراد وحدات الشرطة المشكلة للقاحات اللازمة في بلدانهم قبل نشرهم في تيمور - ليشتي.

الفرق (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)		المعدات الخاصة
(١٤,٨)	(٥,٧ %)	

• الإدارة: انخفاض المدخلات دون تغير النواتج

١١٥ - يتمثل العامل الرئيسي الذي يُسهم في حدوث الفرق في إطار هذا البند في انخفاض الاحتياجات لسداد تكاليف الاكتفاء الذاتي إلى الحكومات المساهمة بوحدات الشرطة المشكلة نظرا لخفض عدد أفرادها.

الفرق (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)		
١ ١٢٨,٢	٧,٠ %	اللوازم، والخدمات، والمعدات الأخرى

• الإدارة: المدخلات والنواتج الإضافية

١١٦ - تتمثل العوامل الرئيسية التي تسهم في حدوث الفرق في إطار هذا البند في الاحتياجات الإضافية المتعلقة باقتناء معدات لفريق التحقيق في الجرائم الخطيرة، ووحدة نظام المعلومات الجغرافية وقسم الأمن لم تكن وفرت في الميزانية السابقة، والاحتياجات الإضافية المتعلقة برسوم رعاية الموظفين وتدريبهم واللوازم والخدمات.

الفرق (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)		
(٢٥٠,٠)	(١٠٠,٠ %)	المشاريع السريعة الأثر

• الإدارة: التوجيهات المتعلقة بالسياسة العامة

١١٧ - يتمثل العامل الرئيسي الذي يُسهم في حدوث الفرق في إطار هذا البند في عدم رصد موارد للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩ وفقا للتوجيهات المتعلقة بالسياسة العامة بشأن المشاريع السريعة الأثر.

رابعاً - الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها

١١٨ - فيما يلي الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها بخصوص تمويل البعثة:

- (أ) اعتماد مبلغ ٦١٠ ٠٠٠ ٢١٠ دولار لتغطية نفقات البعثة خلال فترة الـ ١٢ شهراً الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠؛
- (ب) تقسيم مبلغ ١٦٠ ٥٥٥ ١٣٩ دولاراً بمعدل شهري قدره ٨٣٣ ٥٥٠ ١٧ دولاراً للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٠؛
- (ج) تقسيم مبلغ ٤٤٥ ٤٤٩ ٧١ دولاراً بمعدل شهري قدره ٨٣٣ ٥٥٠ ١٧ دولاراً للفترة من ٢٧ شباط/فبراير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠، إذا قرر مجلس الأمن تمديد ولاية البعثة.

خامسا - موجز لإجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ مقررات وطلبات الجمعية العامة الواردة في قرارها ٢٧٦/٦١ وطلبات وتوصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية التي أقرتها الجمعية العامة، وطلبات وتوصيات مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة

ألف - الجمعية العامة

(القرار ٢٧٦/٦١)

المقرر/الطلب

الإجراءات المتخذة لتنفيذ المقرر/الطلب

الجزء ثانيا: الميزنة وعرض الميزانية

تم التنفيذ. وتتضمن مقترحات ميزانية البعثة وتقارير الأداء جزءا بشأن افتراضات تخطيط الموارد ومبادرات دعم البعثة التي تضم قرارات إدارية هامة تؤثر على كل من تقارير الميزانية وتقارير الأداء. وتتولى تجميع هذه الوثائق لجنة توجيهية للميزانية أنشأتها قيادة البعثة. وتتكون اللجنة من نائبي الممثل الخاص، ورئيس الموظفين، ومفوض الشرطة، ورئيس ضباط الاتصال العسكري، ورئيس مكتب دعم البعثة، ورئيس مكتب خدمات الدعم المتكاملة، ورئيس الخدمات الإدارية، وموظف شؤون الميزانية.

إدراج معلومات عن أهم قرارات الإدارة المتصلة بميزانية البعثات وتنفيذها، بما فيها تلك المتصلة بالتكاليف التشغيلية، عند تقديم مقترحات الميزانية المقبلة وتقارير الأداء (الفقرة ٢).

بوجود فريق من كبار الموظفين الإداريين يراقب عملية الميزنة، أصبح هناك تركيز شديد على جودة الوثائق وصدورها في وقتها لا فيما يتعلق بالميزانية النهائية فحسب، بل وكذلك فيما يتعلق بالمعلومات عن جميع الأنشطة المساعدة. وبإشراك كبار الموظفين الإداريين، أصبحت القرارات تُتخذ في الموقع مما يفضي إلى جودة الوثائق وصدورها في وقتها. وقد دأبت البعثة حتى الآن على تقديم نواتج جيدة في حدود الموعد النهائي المحدد. وسيتم التقيد في تقديم جميع عناصر ميزانية الفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩ وتقرير الأداء عن الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٧ بالجدول الزمني الذي حدده المراقب المالي وإدارة الدعم الميداني.

تكثيف الجهود لتحسين نوعية وثائق حفظ السلام وكفالة صدورها في وقتها (الفقرة ٣).

المقرر/الطلب

الإجراءات المتخذة لتنفيذ المقرر/الطلب

حددت البعثة المكاسب الناشئة عن الكفاءة المقرر تحقيقها في ميزانية الفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩ بما يصل إلى مليون دولار.

تم التنفيذ. وبالإضافة إلى إنشاء اللجنة التوجيهية للميزانية، تطبق البعثة باستمرار تدابير مختلفة لتحسين افتراضات الميزانية وتوقعاتها. وقد تم في الفترة ٢٠٠٩/٢٠٠٨ في بداية عملية الميزنة، تنظيم حلقة عمل عن الميزنة القائمة على النتائج.

أبلغت البعثة أنها حققت خلال الفترة المشمولة بتقرير الأداء وفورات ناشئة عن إلغاء التزامات من فترات سابقة بنسبة قدرها ١٠ في المائة. وتُبذل جهود لتخفيض هذه النسبة في الفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩ من خلال الاستعراضات المتكررة للالتزامات.

تم التنفيذ. وتكفل اللجنة التوجيهية للميزانية أن تراعي في الميزانية المقترحة للبعثة جميع القرارات الإدارية المهمة التي تُحسن من فعالية البعثة وكفاءتها، وذلك في إطار الميزنة القائمة على النتائج وافتراضات التخطيط.

رغم التحديات المرتبطة بنظام التعليم والافتقار إلى الخبرة المهنية ذات الصلة والتنافس مع القطاع الخاص على الموارد البشرية الوطنية المؤهلة، تواصل البعثة بذل الجهود لتعبئة خدمات الخبرات الوطنية في تنفيذ الولاية. وتُبذل أيضا جهود نشطة لزيادة فرص تدريب قوة العمل الوطنية وبناء قدراتها على نحو ما أوصت به الجمعية العامة.

بالرغم من بلوغ معدل تناوب الموظفين أكثر من ٢٦ في المائة ورفض ٣٨ من المرشحين المختارين العروض التي قدمت إليهم لشغل وظائف دولية في الفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨، تم في أثناء الفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨ تقليص إجمالي معدل شغور الوظائف المخصصة للمدنيين من ٥٢,٤ في المائة في الفترة ٢٠٠٦/٢٠٠٧ إلى ٢١,٨ في المائة في الفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨، مما يدل على أن الإدارة قد أولت اهتماما كبيرا لملء الوظائف الشاغرة على وجه السرعة.

ينبغي أن تبين مشاريع الميزانية التحسينات في الإدارة والمكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة المقرر تحقيقها وأن تقدم الاستراتيجيات المقبلة في ذلك الصدد (الفقرة ٤).

اتخاذ المزيد من التدابير من أجل تحسين افتراضات وتوقعات الميزانية وتقديم تقارير عن ذلك إلى الجمعية العامة في الجزء الثاني من دورتها الثانية والستين المستأنفة (الفقرة ٥).

تعزيز الرقابة على الالتزامات بسبب الزيادة الملحوظة في إلغاء التزامات الفترات السابقة (الفقرة ٦).

الجزء ثالثا: الميزنة القائمة على النتائج

إدراج الجوانب التشغيلية واللوجستية والمالية على نحو تام في مرحلة تخطيط عمليات حفظ السلام عن طريق الربط بين الميزنة القائمة على النتائج وخطط تنفيذ ولايات عمليات حفظ السلام (الفقرة ٢).

الجزء سابعاً: التوظيف والتعيين ومعدلات الشغور

زيادة استخدام الموظفين الوطنيين، حسب الاقتضاء، بما يتناسب واحتياجات البعثة وولايتها (الفقرة ٣).

كفالة ملء المناصب الشاغرة على وجه السرعة (الفقرة ٤).

تم التنفيذ. فقد دأبت البعثة على استعراض احتياجاتها من الموظفين من حيث احتياجاتها الصادر بها تكليف. وأنجزت البعثة استعراضها لاحتياجاتها من الموظفين للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩ وتنجلي النتائج في احتياجات البعثة من الوظائف المقترحة (انظر الجزء أولاً - ألف أعلاه).

استعراض هيكل ملاك موظفي البعثات بصورة مستمرة، مع مراعاة ولاية البعثة ومفهوم العمليات على وجه الخصوص، وتوضيح هذا الأمر في مقترحات الميزانية، على أن يشمل ذلك تبريراً كاملاً لأية وظائف إضافية مقترحة (الفقرة ٥).

الجزء تاسعاً: التدريب

يحصل جميع الموظفين على قدم المساواة على التدريب وجميع فرص التدريب الداخلي متاحة للموظفين الوطنيين. ففي المشاورات التي تُعقد مع رؤساء الأقسام استعداداً لوضع ميزانية كل منهم للتدريب، يتم التشديد على إدماج الموظفين الوطنيين في جميع البرامج التدريبية ذات الصلة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الاحتياجات إلى الموظفين الوطنيين تعالجها دورات تدريبية عديدة داخل البعثة في ضوء تقييم الاحتياجات التدريبية.

توفير فرص التطوير المهني للموظفين الوطنيين، وإدماجهم على نحو كامل في جميع البرامج التدريبية ذات الصلة (الفقرة ٢).

الجزء ثالث عشر: العمليات الجوية

ظلت البعثة خلال فترة الميزانية السابقة تعمل وهي يساورها قلق بالغ لأسباب تتعلق بالسلامة يثيرها عدم تسليم مروحية للإجلاء الطبي الجوي/البحث والإنقاذ كانت قد تمت الموافقة عليها، مما نتج عنه توافر أموال غير مستخدمة في بند العمليات الجوية. وهذا لا يعني حدوث إفراط في الميزنة. فوفقاً لمعايير الأمم المتحدة، يجب على البعثة الاحتفاظ بمروحية للإجلاء الطبي الجوي/البحث والإنقاذ، وتُبذل كل الجهود لنشر مروحية في عام ٢٠٠٩. وفي ظل الرقابة اليقظة من جانب اللجنة التوجيهية للميزانية، فقد أصبحت العمليات الفعلية تراعى دوماً عند وضع ميزانية البعثة.

تحسين صياغة الاحتياجات من الموارد المتعلقة بالعمليات الجوية في مشاريع الميزانية لجعلها أكثر دلالة على العمليات الفعلية، على أن يُؤخذ في الاعتبار الإفراط في تقديرات الميزنة المتعلقة باحتياجات النقل الجوي في بعض عمليات حفظ السلام (الفقرة ٣).

تم التنفيذ. فمن خلال الوحدة التي تم إنشاؤها مؤخراً لضمان الجودة وتوحيد المعايير، ووحدة الامتثال التقني، يجري قسم الطيران في البعثة، بتنسيق وثيق مع موظف شؤون سلامة الطيران في البعثة، عمليات تفتيش نوعية وتقييمات للطيران على أساس منتظم وفقاً لبرامج السلامة لكفالة اتباع المعايير المقررة.

إجراء عمليات فحص نوعية وتقييمات الطيران للتأكد من الامتثال التام للمعايير المحددة (الفقرة ٦).

الجزء ثامن عشر: مشاريع الأثر السريع

ينبغي تنفيذ مشاريع الأثر السريع دون تكاليف عامة أو بالحد الأدنى من تلك التكاليف لضمان إنفاق الحد الأقصى من المبلغ بما فيه المصلحة المباشرة للسكان المحليين (الفقرة ٥).

قد يلزم تقديم طلب لتمويل مشاريع الأثر السريع للسنة الثالثة لبعثة ما وما بعد ذلك إذا كانت هناك حاجة للقيام بأنشطة بناء الثقة، وينبغي في هذه الحالة إجراء تقييم للاحتياجات (الفقرة ٦).

ينبغي أن يتم التنسيق مع الشركاء في المجال الإنساني ومجال التنمية لتفادي الازدواجية والتداخل في الأنشطة بين البعثات والشركاء في المجال الإنساني ومجال التنمية في الميدان (الفقرة ٧).

وجوب عدم استخدام ميزانيات البعثات المخصصة لمشاريع الأثر السريع في تمويل أنشطة إنسانية وإغاثية تضطلع بها بالفعل وكالات الأمم المتحدة أو منظمات دولية أخرى (الفقرة ٨).

يمثل مستوى التكاليف العامة أحد أكثر جوانب المقترحات التي تتناولها لجنة استعراض المشاريع بالتمحيص. وقد رفضت اللجنة عددا من المشاريع بسبب تكاليفها العامة المفرطة وهي مشاريع كانت بخلاف ذلك تفي بالمعايير الأساسية الأخرى. وتبذل اللجنة قصارى جهدها لاختيار مشاريع تقل تكاليفها العامة عن ١٠ في المائة.

قررت البعثة ألا تطلب تمويل مشاريع الأثر السريع للسنة الثالثة للبعثة، وذلك للأسباب التالية:

- (أ) لم يتم إجراء تنقيح مهم للولاية الحالية؛
- (ب) لم تتوسع البعثة في مناطق جغرافية جديدة؛
- (ج) لم تحدث تطورات جديدة في البلد تتطلب أنشطة لبناء الثقة؛
- (د) ليس ثمة ما يدل على أن ثقة الناس في البعثة أو ولايتها أو عملية السلام قد تدهورت أو يُرجح معها أن تكون مقبلة على التدهور.

لما كانت البعثة بعثة متكاملة، فإنها تعي تماما ضرورة تحاشي الازدواجية والتداخل في الأنشطة بين البعثات والشركاء في المجال الإنساني ومجال التنمية في الميدان عند اختيار أحد المشاريع. ولكفالة ألا يحدث مثل هذا الأمر، تتألف لجنة استعراض المشاريع من ٥ موظفين بينهم ٢ يتبعان رئيس مكتب المنسق المقيم ورئيس وحدة الشؤون الإنسانية التابعة لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. ومنذ إنشاء عملية مشاريع الأثر السريع، عرضت هذه العملية على أعضاء فريق الأمم المتحدة القطري وعلى بعض المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية وتم التأكيد على ضرورة تجنب التداخل. ومن بين المشاريع الستة المختارة تم حتى الآن تنفيذ مشروعين في شراكة مع برنامج الأغذية العالمي ومشروع متكامل شارك فيه عدد من الوكالات وآخر نُفذ في شراكة مع قوة الأمن الدولية، ويتعلق المشروعان المتبقيان بالمدارس ومراكز الشباب التي لا تدعمها أطراف فاعلة دولية أخرى. انظر أعلاه.

الجزء عشرون: التنسيق الإقليمي

وضع خطط تنسيق إقليمية تتماشى مع أهداف البعثات وتنفيذها، مع مراعاة الولاية المحددة لكل بعثة (الفقرة ٢).

الموقع الجغرافي للبعثة لا يساعد على التنسيق الإقليمي لأنه لا توجد بعثة أخرى لحفظ السلام في المنطقة. وتواصل البعثة التنسيق مع قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات فيما يتعلق بالمواد والشحن.

الجزء حادي وعشرون: الشراكات والتنسيق بين الأفرقة القطرية والبعثات المتكاملة

تقديم وصف واضح في سياق مشاريع الميزانية لبعثات حفظ السلام المتكاملة والمعقدة، لدور ومسؤولية البعثات إزاء شركاء البعثات المتكاملة، فضلاً عن استراتيجيات البعثات لتعزيز التنسيق والتعاون مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية من أجل التوصل إلى نتائج أفضل في إطار العناصر ذات الصلة (الفقرة ٢).

تشمل المجالات الفنية الرئيسية التي يوجد فيها منظومة الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي نهج متكامل: الحوكمة الديمقراطية، والعدالة، ودعم الانتخابات، ودعم قطاع الأمن، والشؤون الإنسانية، والمسائل الجنسانية والإعلام. وليس هناك بشأن التكامل في هذه المجالات طابع وشكل موحدان وإنما يتم تكيفهما وفقاً للسياق المحلي والاحتياجات المحددة. ولا تنفذ البعثة المشاريع والبرامج مباشرة، وإنما ينفذها فريق الأمم المتحدة القطري. وترصد البعثة التطورات في هذه المجالات وتؤدي المشورة على كل من المستوى الداخلي للإدارة العليا وفريق الأمم المتحدة القطري، والمستوى الخارجي للنظرء الحكوميين وقد تم إنشاء أفرقة عاملة لجميع هذه المجالات تتألف من جميع العناصر ذات الصلة في البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري. ولجميع هذه المجالات هدف محدد مشترك مبين في الخطة المتكاملة لتنفيذ الولاية. وقد وضعت هذه الخطة بالاشتراك بين البعثة وجميع العناصر ذات الصلة في فريق الأمم المتحدة القطري وتحدد فيها المنجزات المتوقعة والأنشطة المتصلة بها والمعايير المرجعية وترتيبات التنسيق. وتغطي الخطة الفترة ذاتها التي تغطيها الولاية (شباط/فبراير إلى شباط/فبراير). وتتمثل أداة التخطيط الرئيسية لفريق الأمم المتحدة القطري في إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وتدعم البعثة تنفيذ الإطار في المجالات التي يطبق فيها النهج المتكامل.

(القرار ٢٥٨/٦٢)

الطلب

الإجراءات المتخذة لتنفيذ الطلب

عملا بتوصية الجمعية العامة، تستعرض البعثة باستمرار هيكل ملاك موظفيها. وكان من بين نتائج استعراض الاحتياجات من الموظفين للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩ تخفيض عدد الموظفين الدوليين في بعض الأقسام وزيادة عدد الموظفين الوطنيين، مما يدل على أن البعثة تواصل العمل من أجل بناء القدرات.

بعد أن بلغ شغور الوظائف معدلا مرتفعا جدا في نهاية الفترة ٢٠٠٦/٢٠٠٧، بذلت كل الجهود لتحسين مستوى الشغور في العام التالي. فبالنسبة للفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨، جرى تحسين معدل الشغور من ٥٢,٤ في المائة في الفترة ٢٠٠٦/٢٠٠٧ إلى ٢١,٨ في المائة في الفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨. وستواصل البعثة تحسين معدلها السنوية لشغور الوظائف.

تطلب إلى الأمين العام استعراض هيكل ملاك موظفي البعثة بما في ذلك الرتب الإدارية العليا، واضعا في اعتباره على وجه الخصوص ولاية ومفهوم عمليات البعثة (الفقرة ١٣).

تطلب إلى الأمين العام اتخاذ الخطوات اللازمة لتيسير التعجيل بعملية التوظيف في البعثة وتحسين مستويات شغل الوظائف فيها، وتقديم تقرير عن النتائج المحرزة في سياق ميزانية البعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠ (الفقرة ١٤).

باء - اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

(A/62/781/Add.11)

الطلب

الإجراءات المتخذة لتنفيذ الطلب

بعد أن بلغ شغور الوظائف معدلا مرتفعا جدا في نهاية فترة ٢٠٠٦/٢٠٠٧، بُذلت كل الجهود لتحسين مستوى الشغور. فبالنسبة للفترة ٢٠٠٦/٢٠٠٧، جرى تحسين معدل الشغور من ٥٢,٤ في المائة في الفترة ٢٠٠٦/٢٠٠٧ إلى ٢١,٨ في المائة في الفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨. بالنسبة لعموم الموظفين المدنيين. ورغم أن البعثة تمكنت من أن تحقق في ظل مستوى معدل الشغور المبلغ عنه معظم المهام الصادر بها تكليف، وبخاصة الانتخابات، فقد سبب ذلك إجهادا كبيرا لموظفيها الذين عملوا ساعات غير اعتيادية لكفالة تنفيذ المهام المسندة إليهم في موعدها النهائي. ولا تزال البعثة تستعرض ملاك موظفيها بانتظام، وتدخّل التغييرات وفقا لذلك؛ وهذا ما يتضح من الطلبات المقترحة للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠ (انظر الجزء أولا - ألف).

تلاحظ اللجنة أن مستويات الشغور في البعثة لا تزال عالية، لا سيما فيما يتعلق بالفنيين وكبار الموظفين. وترى اللجنة الاستشارية أن معدلات الشغور العالية بهذه الدرجة تثير الشكوك حول قدرة البعثة على تنفيذ ولايتها بصورة فعلية، وتثير تساؤلات بشأن استمرار الحاجة إلى كافة وظائفها (الفقرة ٢١).

تضطلع البعثة باستعراض منتظم لهيكل ملاك موظفيها. وتنعكس النتائج في الاحتياجات من الموظفين المقترحة للبعثة (انظر الجزء أولاً - ألف) وفي القيام في عدد من المكاتب بإلغاء وظائف لموظفين دوليين والاستعاضة عنهم بموظفين وطنيين، مما يدل على التزام البعثة ببناء القدرات الوطنية.

بعد أن بلغ شغور الوظائف معدلاً مرتفعاً جداً في نهاية فترة ٢٠٠٦/٢٠٠٧، بُذلت كل الجهود لتحسين مستوى الشغور، فبالنسبة للفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨، جرى تحسين معدل الشغور من ٥٢,٤ في المائة في الفترة ٢٠٠٦/٢٠٠٧ إلى ٢١,٨ في المائة بالنسبة لعموم الموظفين المدنيين. وستواصل البعثة تحسين معدلها السنوية لشغور الوظائف.

تعمل البعثة بكل الجد على تطبيق المعدلات المعيارية حيثما وجب تطبيقها، وهي تسعى دوماً إلى إجراء تغييرات وتنفيذها بغية تحقيق وفورات في نهاية السنة المالية. وستواصل البعثة تنفيذ هذه الاستراتيجية بالنسبة للسنة الحالية من ولايتها والسنوات التالية.

استخدم تمويل مشاريع الأثر السريع للفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨ للمشاريع الـ ١٣ التي تنطوي على إصلاح وتحسين ٣ مراكز للشرطة الوطنية، و ٥ مدارس، و ٥ مدرجات وملاعب لكرة القدم، وطرق، ومركز للشباب، فضلاً عن بناء مسكن آمن لضحايا العنف، و ٢١ مرفق لتخزين الأغذية للمدارس والمراكز الصحية وتوفير الأثاث المدرسي.

لا تزال اللجنة الاستشارية تعتقد بأن الهيكل التنظيمي للبعثة مثقل في قمته وغير متناسب مع حجم البعثة وأنشطتها، لا سيما عند مقارنته بهيكل بعثات أخرى أكبر وأكثر تعقيداً. ولا توصي اللجنة بإجراء أي تغييرات في الوقت الراهن لكون مجلس الأمن سينظر قريباً في تقرير الأمين العام المتعلق بجملة أمور منها إمكانية إدخال تغييرات على ولاية البعثة وقوامها. بيد أن اللجنة توصي بأن يجري الأمين العام استعراضاً للهيكل التنظيمي للبعثة على أساس نتائج نظر مجلس الأمن في هذا التقرير، وتضمن أية تغييرات في الميزانية المقترحة للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠ (الفقرة ٢٢).

تلاحظ اللجنة أن حالة شغور الوظائف لا تزال تثير صعوبات كبيرة في وجه البعثة وتطلب أن تعمل البعثة عن كثب مع المقرر للتعجيل بعملية التعيين وتحسين مستويات شغل الوظائف. وينبغي الإبلاغ عن التقدم المحرز في كيفية إدارة الوظائف الشاغرة وتعيين موظفي الفئة الفنية وتنسيبهم في الوقت المناسب، وذلك في إطار تقديم الميزانية القادمة (الفقرة ٢٨).

تتوقع اللجنة بذل قصارى الجهود في سبيل تحقيق وفورات في تطبيق المعدلات القياسية، وتطلب إيراد هذه الوفورات في مقترحات الأمين العام لميزانية الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠ (الفقرة ٤٢).

تلاحظ اللجنة أنه لم تُنجز مشاريع الأثر السريع الخمسة الهادفة إلى تعزيز قطاع الأمن التي كانت مقررة للفترة ٢٠٠٦/٢٠٠٧، وذلك بسبب تأخر تعيين الموظفين وإنشاء لجنة استعراض المشاريع بصورة متأخرة. وتشعر اللجنة الاستشارية بالقلق إزاء تأجيل مشاريع الأثر السريع وعدم إمكانية تنفيذها خلال المراحل الأولى للبعثة. وتشير اللجنة في هذا إلى أهمية المشاريع الحاسمة في إرساء وبناء الثقة بين البعثة والسكان المحليين في مرحلة بدء تشغيل البعثة (الفقرة ٤٧).

جيم - مجلس مراجعي الحسابات

(A/62/5 (Vol. II))

الطلب/التوصية

الإجراء المتخذ لتنفيذ الطلب/التوصية

خلال السنة المالية من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، تحققت البعثة من ٩٥,٦٩ في المائة من قائمة جردها العاملة. ومع إضافة إجراء تشغيل موحد للتحقق المادي، وشغلوظيفتين شاغرتين من فئة الخدمة الميدانية (مساعدين لوحدة مراقبة الممتلكات والجرد)، ووظيفة واحدة برتبة ف-٣ (رئيس وحدة مراقبة الممتلكات والجرد)، تتوقع البعثة أن تتحقق ماديا من ١٠٠ في المائة من قائمة جردها في السنة المالية القادمة. وتقوم وحدة مراقبة الممتلكات والجرد بتبليغ وحدة المحاسبة المستقلة بجميع الاختلافات من خلال نظام غاليليو لإدارة المخزون، كما تقوم بالتذكير والمراجعة على أساس منتظم.

تشمل إجراءات التشغيل الموحدة جدولا زمنيا لتصحيح جميع الاختلافات، وتقوم وحدة مراقبة الممتلكات والجرد بمتابعة الجداول الزمنية حتى يتم تنفيذ الإجراء التصحيحي.

تم التنفيذ. فقد اتخذت البعثة التدابير التصحيحية منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، لتحسين المساءلة بشأن استهلاك الوقود عن طريق التأكد، من فحص جميع سجلات الوقود الواردة من الموردين شهريا.

كان عدم توفر أدلة على التوفيق بين البيانات المتعلقة باستلام الوقود وصرفه منطبقا عندما كانت خلية الوقود بالبعثة تعمل بموظف دولي واحد. ولكن، ابتداء من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، عندما وصل أول موظف مسؤول عن الوقود، أصبح التوفيق بين الإيصالات وسجلات الموردين يتم قبل الإذن بدفع الفواتير. إلا أنه لم يتم تسجيل هذه العملية حتى آب/أغسطس ٢٠٠٧ حينما وصل الموظف الثاني المسؤول عن الوقود إلى البعثة. وابتداء من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، تم القيام بتوفيق مستند إلى التواريخ بين جميع إيصالات صرف الوقود وسجلات الموردين.

كرر المجلس تأكيد توصيته بأن تنفذ البعثة نظاما فعالا لإدارة المخزون، وبخاصة فيما يتعلق بمستويات المخزون، والمهل الزمنية لتجديد المخزونات، والكميات التي يعاد طلبها (الفقرة ١٠٨). وفي البعثة، لم تكن البيانات المتعلقة بالممتلكات غير المستهلكة المستخرجة من نظام غاليليو لإدارة المخزون موثوقة بسبب الأخطاء التقنية المتعددة المتعلقة بنظام عرض النطاق الترددي والبرمجيات حيث أنه لم يدخل حيز التشغيل الكامل إلا في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧. وفضلا عن ذلك، فمن بين بنود الممتلكات غير المستهلكة، البالغ عددها ١٣ ٨٢٩ بندا، لم يجر التحقق المادي إلا من ٧٣٠ بندا، أي ما يمثل ٥,٢٨ في المائة من تلك الممتلكات (الفقرة ١٣٨ (د)).

يكرر المجلس تأكيد توصياته السابقة بأن تكفل الإدارة ما يلي: (أ) إجراء عمليات دورية للتحقق المادي من الممتلكات غير المستهلكة في مختلف البعثات؛ (ب) التحقيق على وجه السرعة في الاختلافات؛ (ج) اتخاذ إجراءات تصحيحية لتفادي تكرار وقوع ذلك (الفقرة ١٣٩).

يوصى المجلس بأن تكفل البعثة التقييد الصارم بدليل المشتريات فيما يتعلق باستلام المنتجات النفطية والتفتيش عليها (الفقرة ١٧٤).

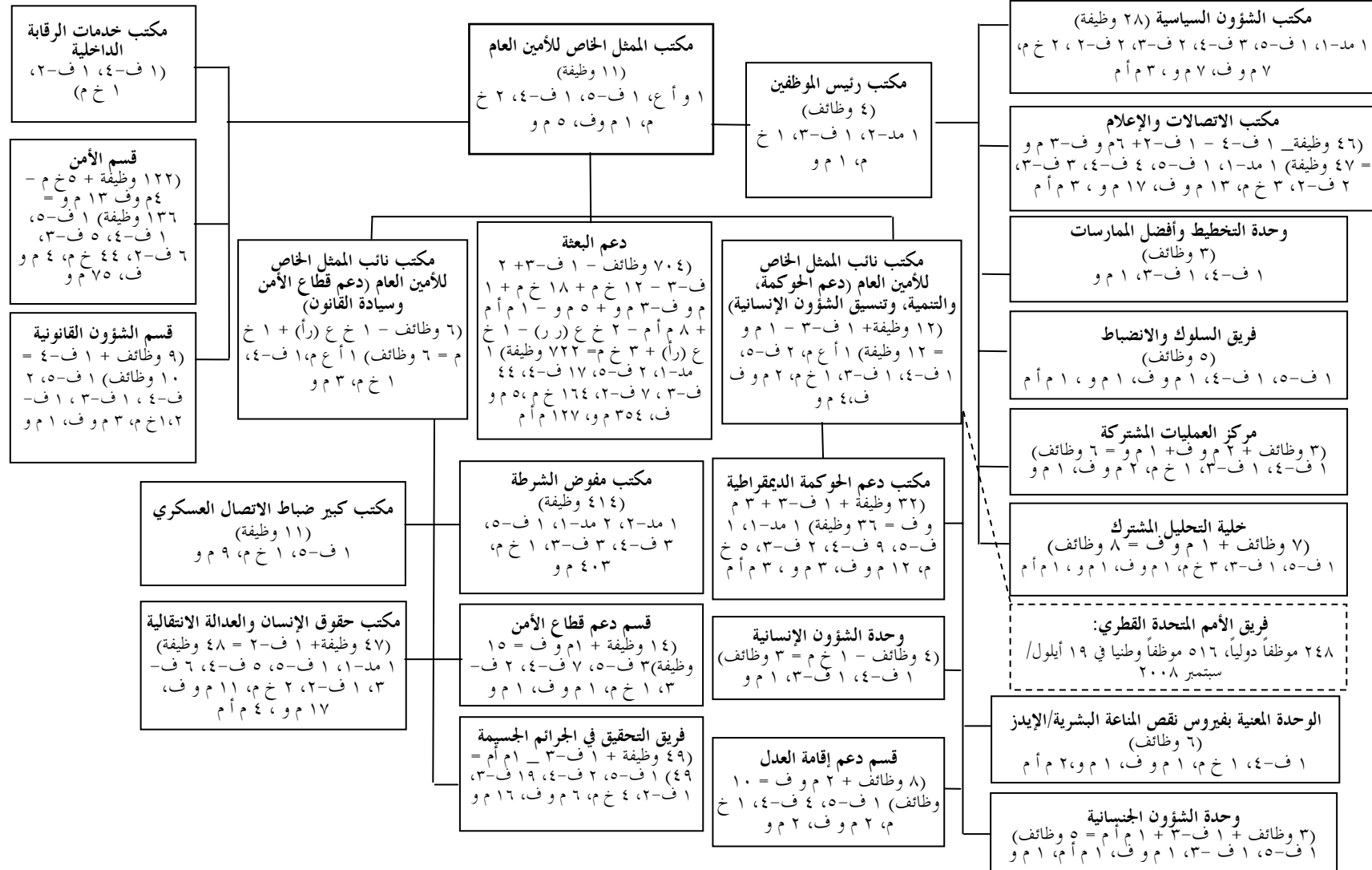
لم يتوفر في البعثة أي دليل على التوفيق بين الأدلة المتعلقة باستلام الوقود وصرفه - وسجلات الموردين. إضافة إلى ذلك لم تُجر عمليات جرد مادية دورية للوقود ولم تُجر عمليات تفتيش منتظمة لمرافق الموردين (الفقرة ١٧٧). ويوصي المجلس بأن تتخذ الإدارة التدابير المناسبة لتحسين المساءلة بشأن استهلاك الوقود في قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي (الفقرة ١٧٨).

الطلب/التوصية	الطلب/التوصية
تم في آب/أغسطس ٢٠٠٧ إدخال تقرير أسبوعي عن أرصدة المخزونات ليتم إكماله من قبل جميع وحدات الشرطة المشكلة. وتسمح هذه التقارير الأسبوعية لرئيس وحدة حصص الإعاشة بالرصد والاستعراض الوثيقي للمخزون من حصص الإعاشة الخاصة بوحدات الشرطة المشكلة، وبالتالي ضمان توفير حصص الإعاشة في الوقت المناسب وبكميات كافية، وأيضا تحديد واسترجاع أي مخزونات زائدة.	في البعثة لم تقدم الوحدات تقارير أسبوعية عن أرصدة المخزونات لتمكين رئيس وحدة حصص الإعاشة من رصد توريد الحصص في حين أنه في عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، كان حفظ السجلات غير مرض في حالة ثلاث وحدات عسكرية (الفقرة ٢٤٢). يوصي المجلس بأن تكفل إدارة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار على التوالي قيام الوحدات بتقديم تقارير أسبوعية عن أرصدة المخزونات، وأن تحسن كل منها حفظ سجلاتها بشأن حصص الإعاشة (الفقرة ٢٤٣).
تحسن في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ متوسط معدلات الشغور بالنسبة للموظفين الدوليين والموظفين الوطنيين ومتطوعي الأمم المتحدة ليصبح ٢٥ في المائة و ١٩ في المائة و ١٠ في المائة على التوالي. ويدل هذا ضمنا على الجهد الكبير الذي بذله فريق التوظيف بالبعثة، لا سيما أن هناك أعدادا متزايدة من البعثات التي تتنافس على مرشحين لهم نفس المهارات. وإضافة إلى تحسن معدلات الشغور، رفض ٣٨ عرضا من قبل المرشحين (بعد إكمال إجراءات الاستقدام) إما لأنهم تلقوا عروضاً من أماكن أخرى، أو لأن بعثاتهم لا تريد إعفائهم، أو لأن العروض سحبت بسبب معلومات جديدة تمنع المرشح من شغل الوظيفة.	كان متوسط معدلات الشغور المسجل في البعثة في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، هو ٣٥، و ١٨ و ١٣ في المائة بالنسبة للموظفين الدوليين والموظفين الوطنيين ومتطوعي الأمم المتحدة على التوالي. وكانت آخر مرة أصدر فيها منشور في نيسان/أبريل لإعلان الوظائف الشاغرة، وذلك بغية معالجة الوضع. غير أن، المنشور استثنى بعض الوظائف الشاغرة بالنسبة للموظفين الدوليين من قسم الإمدادات وخليّة الوقود حيث تراوحت معدلات الشواغر بين ٣١ و ١٠٠ في المائة (الفقرة ٢٨٩). يوصي المجلس الإدارة بالإسراع في ملء الشواغر في كافة البعثات (الفقرة ٢٩٣).

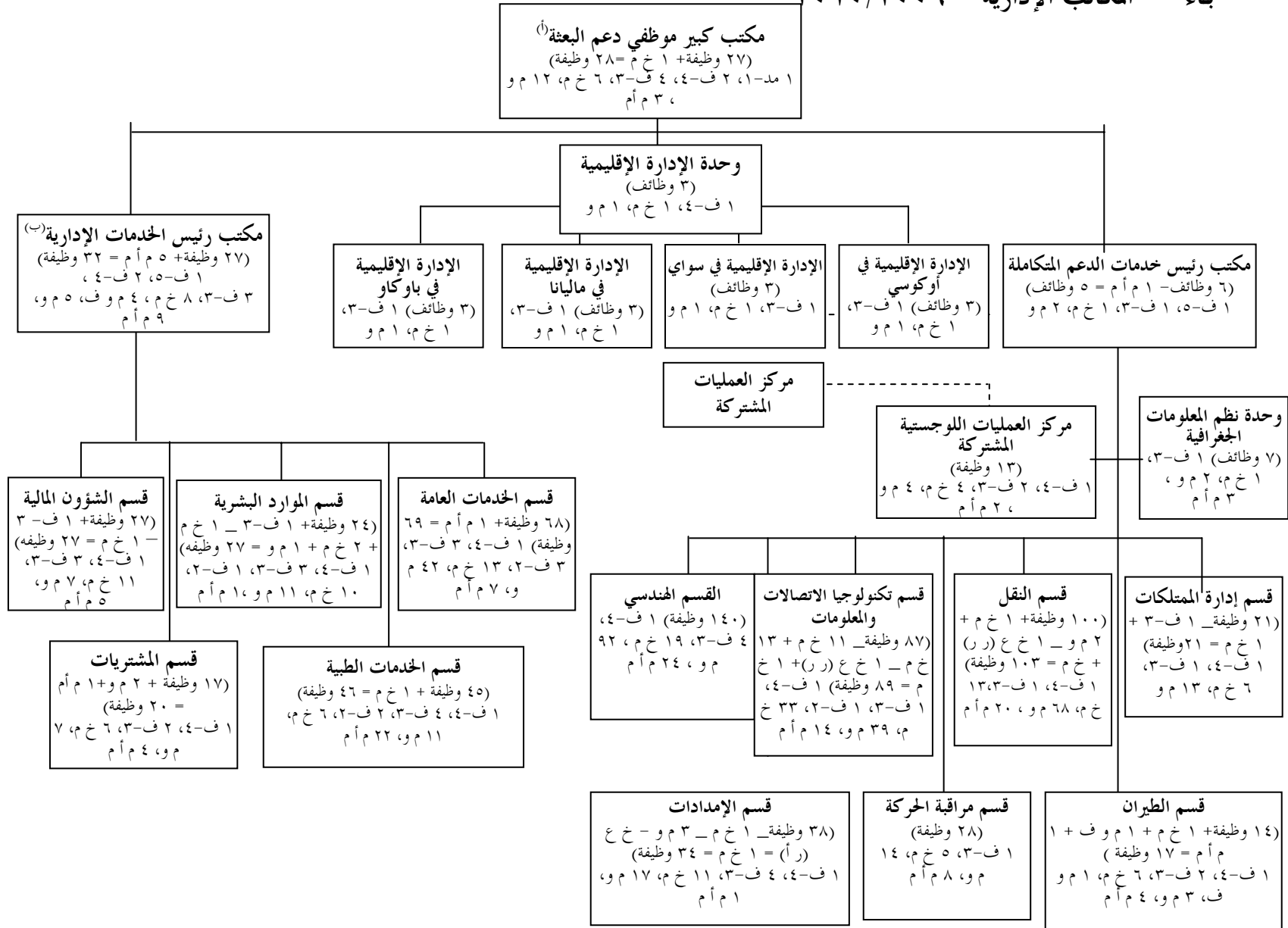
المرفق الأول

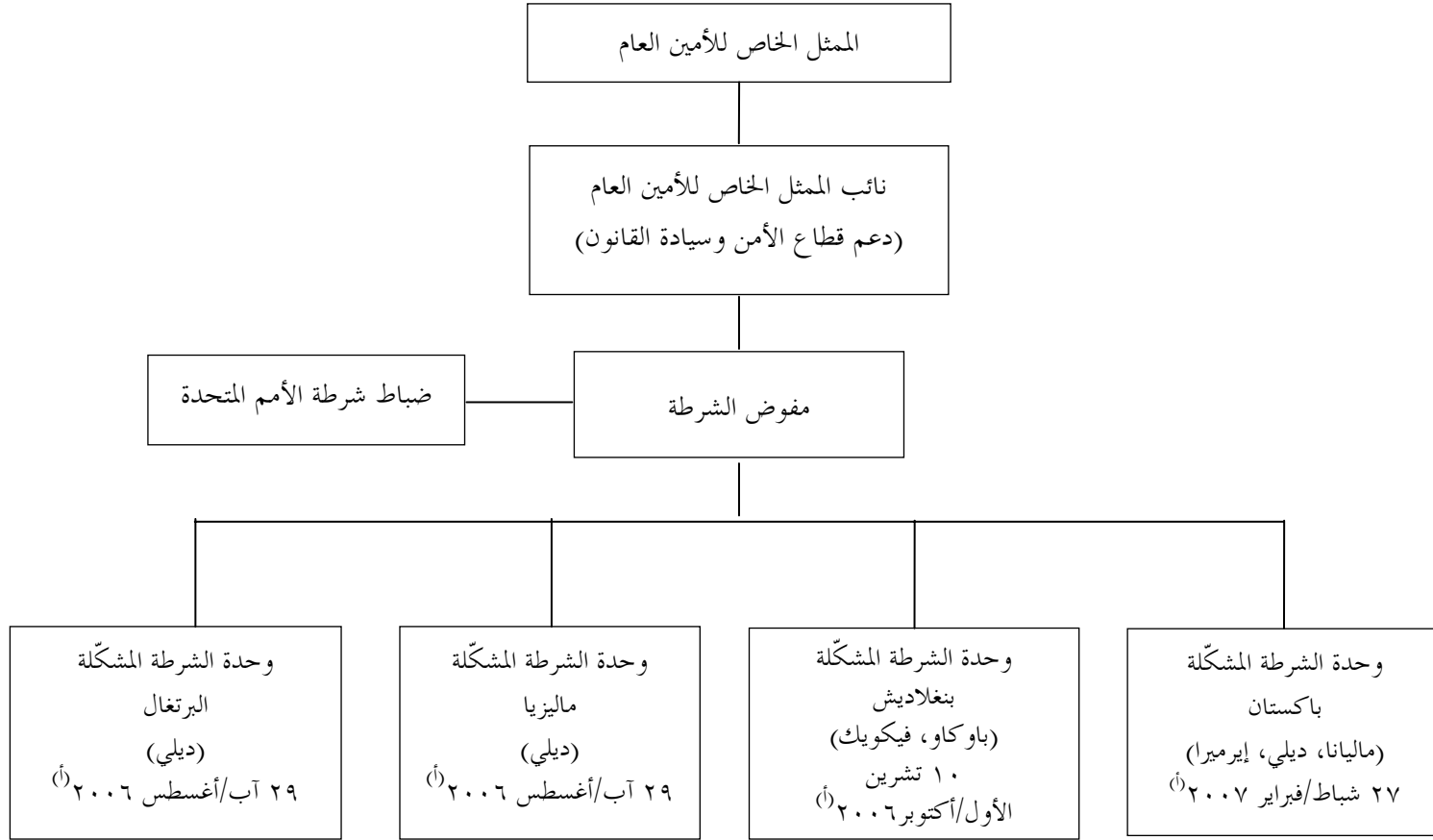
الخرائط التنظيمية

ألف - المكاتب الفنية - ٢٠٠٩/٢٠١٠

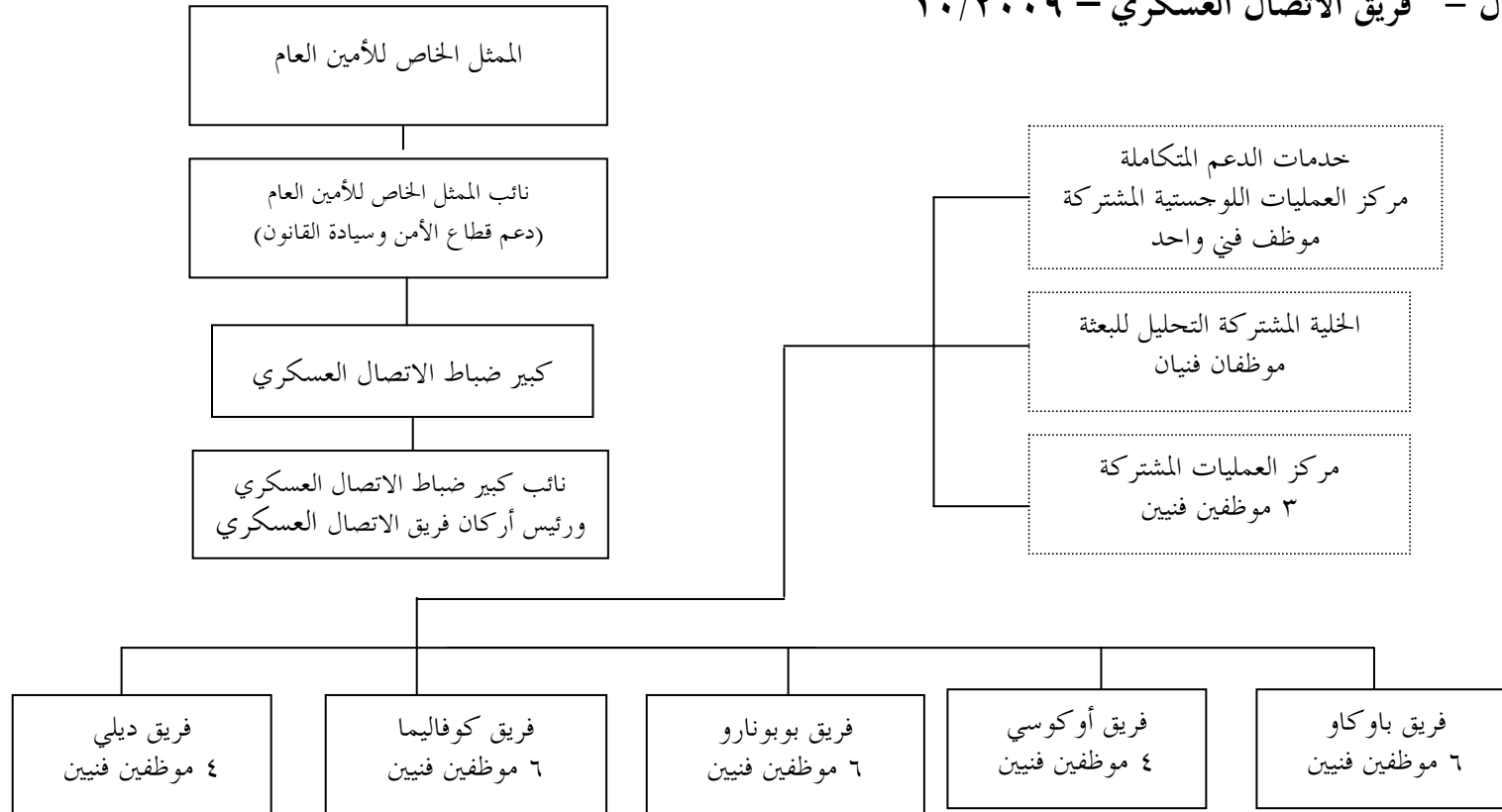


باء - المكاتب الإدارية - ٢٠١٠/٢٠٠٩





دال - فريق الاتصال العسكري - ١٠/٢٠٠٩



المختصرات: وأع: وكيل أمين عام، أع م: أمين عام مساعد، خ ع: فئة الخدمات العامة، رأ: الرتب الأخرى، رر: الرتب الرئيسية، م و ف: موظف وطني من الفئة الفنية، م و: موظف وطني، خ م: الخدمة الميدانية، م أ م: متطوعو الأمم المتحدة.

(أ) منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، منظمة العمل الدولية، المنظمة الدولية للهجرة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، منظمة الأمم المتحدة للطفولة، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، صندوق الأمم المتحدة للسكان، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، برنامج الأغذية العالمي، منظمة الصحة العالمية، البنك الدولي، مصرف التنمية الآسيوي، صندوق النقد الدولي.

(ب) يشمل موظفي الميزانية ودعم متطوعي الأمم المتحدة ومجالس التحقيق.

(ج) يشمل المترجمين التحريريين/المترجمين الشفويين وموظفي التدريب وأفراد إساءة المشورة إلى الموظفين.

(د) التاريخ الذي بدأت فيه أنشطة الشرطة مع البعثة.

إطار للتنسيق مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها

الفريق	الرئيس/الرئيس المشارك	المشاركون	معلومات إضافية
اجتماع فريق الأمم المتحدة القطري	نائب الممثل الخاص للأمين العام المعني بدعم الحوكمة والتنمية وتنسيق الشؤون الإنسانية/المنسق المقيم	الجميع: مصرف التنمية الآسيوي، ومنظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة العمل الدولية، وصندوق النقد الدولي، والمنظمة الدولية للهجرة، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وإدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي، والبنك الدولي، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية	تُعقد الاجتماعات كل أسبوعين، يتولى مدير وحدة المنسق المقيم بالنيابة عن الرئيس الدعوة إلى عقد الاجتماعات؛ كما يجري إطلاع الوكالات غير المقيمة على المحاضر
الإحاطات الأسبوعية لمركز العمليات المشتركة في ديلي وفي مراكز الخدمة الإقليمية	الممثل الخاص للأمين العام/مركز العمليات المشتركة	الجميع: أعضاء فريق الأمم المتحدة القطري وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي (الأقسام الفنية والإدارة)	تُعقد الاجتماعات أسبوعياً في ديلي وفي جميع مراكز الدعم الإقليمي
الفريق العامل لدعم الحوكمة الديمقراطية	نائب الممثل الخاص للأمين العام المعني بدعم الحوكمة والتنمية وتنسيق الشؤون الإنسانية	بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي (قسم دعم الحوكمة الديمقراطية، قسم دعم إقامة العدل، مكتب الشؤون السياسية، مكتب حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية، وحدة الشؤون الجنسانية)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية	تُعقد الاجتماعات شهرياً وتتولى أمانة البعثة الدعوة إلى عقد الاجتماعات

ملاحظة: لا يراد بهذا الإطار أن يشمل كافة آليات التنسيق التابعة للأمم المتحدة في تيمور - ليشتي، فهو لا يشمل مثلاً آليات تنسيق خاصة بالمسائل السياسية، التي تندرج في نطاق مسؤوليات البعثة. وهو يشمل كافة آليات التنسيق التي يشارك فيها الفريق القطري بشأن السياسات والبرامج والعمليات. ويمكن تحديد مجموعات فرعية مخصصة تُعنى بمواضيع محددة ضمن إطار أي مجموعة. والرؤساء المذكورون هم رؤساء الأطراف الفاعلة في الأمم المتحدة. ويمكن أن يكونوا أو لا يكونوا رؤساء في نطاق أوسع، كأن يكونوا رؤساء لقطاع التعليم فالرئيس العام هو وزارة التعليم.

الفريق	الرئيس/الرئيس المشارك	المشاركون	معلومات إضافية
لجنة تنسيق الشؤون الإنسانية	نائب الممثل الخاص للأمين العام المعني بدعم الحوكمة والتنمية وتنسيق الشؤون الإنسانية/المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية	بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي (مكتب الشؤون السياسية، مكتب شؤون الإعلام، فريق الاتصال العسكري، شرطة الأمم المتحدة، مكتب حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية/مفوضية حقوق الإنسان، وحدة الشؤون الإنسانية)، المنظمة الدولية للهجرة، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الاتصال مع صندوق التضامن الإسلامي، منظمة الأغذية والزراعة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية (٤٠ مشاركا)	تعقد الاجتماعات مرة كل أسبوعين، وتتولى الأمانة (وحدة الشؤون الإنسانية) الدعوة لعقد الاجتماعات المشتركة بين الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية
استعراض وإصلاح قطاع الأمن	رئيس قسم دعم قطاع الأمن	بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي (قسم دعم قطاع الأمن، فريق الشؤون السياسية، فريق الاتصال العسكري، مكتب حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية، قسم دعم إقامة العدل، وحدة الشؤون الجنسانية)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة	تعقد الاجتماعات شهريا، وتتولى الأمانة (وحدة دعم قطاع الأمن) الدعوة إلى عقد الاجتماعات
فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز	الممثل المقيم لصندوق الأمم المتحدة للسكان	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونيسيف، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، والبنك الدولي، وبرنامج الأغذية العالمي، والمنظمة الدولية للهجرة، ومستشار بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز	تتولى الأمانة (صندوق الأمم المتحدة للسكان) الدعوة إلى عقد الاجتماعات

الفريق	الرئيس/الرئيس المشارك	المشاركون	معلومات إضافية
الفريق المواضيعي المعني بالشؤون الجنسانية	نائب الممثل الخاص للأمين العام المعني بدعم الحوكمة والتنمية وتنسيق الشؤون الإنسانية	مصرف التنمية الآسيوي، ومنظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة العمل الدولية، وصندوق النقد الدولي، والمنظمة الدولية للهجرة، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وإدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي، والبنك الدولي، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، والمنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية	تتولى الأمانة (مستشار الشؤون الإنسانية بالبعثة) الدعوة إلى عقد الاجتماعات
الفريق الإداري للعمليات المتكاملة	نائب المدير القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (العمليات)/بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي، مكتب رئيس دعم البعثة	كل إدارة فريق الأمم المتحدة القطري وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي	تعقد الاجتماعات شهرياً، وتتولى الأمانة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) الدعوة إلى عقد الاجتماعات
فريق إدارة الأمن	المسؤول المعين	جميع أقسام فريق الأمم المتحدة القطري وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي	تعقد الاجتماعات كل أسبوعين، وتتولى إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن الدعوة إلى عقد الاجتماعات
فريق الاتصالات	مكتب شؤون الإعلام ببعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	جميع موظفي الإعلام/الاتصالات بأقسام فريق الأمم المتحدة القطري وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي	تعقد الاجتماعات شهرياً أو بتواتر أكثر إذا دعت الحاجة، ويتولى الرئيس الدعوة لها
فرقة العمل المعنية بالأمن	نائب الممثل الخاص للأمين العام المعني بدعم قطاع الأمن وسيادة القانون	بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي، إدارة شؤون السلامة والأمن	تعقد الاجتماعات أسبوعياً، ويتولى الرئيس الدعوة لها

